جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية

إعداد

سراج محمود أكرم حجاب

إشراف

د. علي زهدي شقور

د. محمد طالب دبوس

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2020

دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية

إعداد

سراج محمود أكرم حجاب

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2020/12/3م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
– د. علي شقور / مشرفاً ورئيساً	.....
– د. محمد دبوس / مشرفاً ثانياً	.....
– د. أحمد فتيحة / ممتحناً خارجياً	.....
– د. عبد الكريم أيوب / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ ١٠٥﴾ صدق الله العظيم

إلى من بلّغ الرسالة وأدّى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد ﷺ

إلى الأرض الطيبة التي خُلِقت للسلام وما رأت يوماً سلاماً..

إلى من قَطَفت الابتسامة، وطبعتها على أحزاني

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب، والحنان إلى من كان دعاؤها سرَّ نجاحي

(أمي الغالية)

إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني جرعه حب، إلى من كَلّت أنامله ليقدم لي لحظة سعادة، إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح والمثابرة

(أبي الغالي)

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي

(أخي وأخواتي)

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي

(أصدقائي)

إلى هذا الصرح العلمي الجبّار

جامعة النجاح الوطنية

أهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

أول من يشكر ويحمد أناء الليل وأطراف النهار هو العلي القهّار، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى وأنار دروبنا.

ولا يسعني بعد الانتهاء من إعداد هذا الجهد المتواضع إلا أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى (د. علي زهدي شقور)، و (د. محمد طالب دبوس) اللذان قاما بالإشراف على رسالتي الماجستير وما قدماه من رعاية علمية، فكان دورهم كبيراً بتقديم التوجيهات والنصائح الصائبة حول البحث

والشكر موصول إلى من حملوا أقدس رسالة في الحياة لأولئك المخلصين الذين بذلوا جهوداً كبيرة ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

وأتوجه بالشكر والعرفان إلى جامعتنا الغرّاء

جامعة النجاح الوطنية

التي احتضنتني طيلة السنين الماضية

وأشكر كل من قدم لي المساعدة وساهم في إبداء العلم والإرشاد في مسيرتي العملية

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis ,unless otherwise referenced ,is the researcher's own work ,and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student name: **اسم الطالبة: سراج محمود أكرم حجاب**

Singnature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ: 2020/12/3**

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الإهداءت	ت
الشكر والتقدير	ث
الإقرار	ج
فهرس المحتويات	ح
فهرس الجداول	د
فهرس الملحقات	ر
الملخص	ز
الفصل الأول خلفية الدراسة وأهميتها	2
مقدمة الدراسة	2
مشكلة الدراسة	5
أسئلة الدراسة	6
فرضيات الدراسة	7
أهداف الدراسة	7
أهمية الدراسة	8
أولا: الأهمية النظرية:	8
ثانيا: الأهمية العملية "التطبيقية"	8
حدود الدراسة	9
مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:	9
الفصل الثاني الأدب النظري والدراسات السابقة	12
التعليم التقني	12
الكليات التقنية	32
التنمية الاقتصادية	34
علاقة التعليم التقني والمهني بالتنمية الاقتصادية	38
الدراسات السابقة	40
أولا: الدراسات العربية	40
ثانياً: الدراسات الأجنبية	47

التعقيب على الدراسات السابقة	51
الفصل الثالث الطريقة والإجراءات	55
منهج الدراسة	55
مجتمع الدراسة	55
عينة الدراسة	55
أداتا الدراسة	57
صدق الاستبانة	59
تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة مِن خلال	59
ثبات الاستبانة	59
متغيرات الدراسة	61
إجراءات الدراسة	62
المعالجات الإحصائية	62
المعالجات النوعية للأداة الكيفية (المقابلة)	63
الفصل الرابع نتائج الدراسة	65
مقدمة	65
النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نصه	65
النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي نصه:	67
الفصل الخامس مناقشة النتائج	85
أولا: مناقشة النتائج المتعلقة بالجانب الكمي "الاستبانة"	85
مناقشة النتائج المتعلقة في السؤال الأول والذي نصّه	85
مناقشة النتائج المتعلقة في السؤال الثاني والذي نصّه	86
ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالجانب النوعي المقابلة	89
التوصيات	93
المصادر والمراجع	94
الملحقات	105
Abstract	B

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول(1)	توزيع عينة الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية وفقا لمتغيرات الدراسة	56
جدول (2)	توزيع مجالات الاستبانة وعدد الفقرات	58
جدول(3)	ثباث أداة الدراسة باستخدام معادلة (كرونباخ الفا) لمحور دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية	59
جدول (4):	المتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة لدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t-Test)	66
الجدول (5)	نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الجنس	67
الجدول(6)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية لمتغير الدرجة العلمية	68
الجدول (7)	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعاً لمتغير الدرجة العلمية	70
الجدول(8)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية لمتغير الكلية	71
الجدول (9)	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعاً لمتغير الكلية	73
الجدول(10)	اختبار LSD للمقارنة البعدية	74
الجدول(11)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية لمتغير سنوات الخدمة	75

الجدول (12)	نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعاً لمتغير سنوات الخدمة	76
الجدول(13)	استجابات أعضاء الهيئة التدريسية على السؤال الأول مع التكرار (ن=12)	78
الجدول(14)	استجابات أعضاء الهيئة التدريسية على السؤال الثاني مع التكرار (ن=12)	79
الجدول(15)	استجابات رؤساء الأقسام على السؤال الثالث مع التكرار (ن=12)	81
الجدول(16)	استجابات أعضاء الهيئة التدريسية على السؤال الرابع مع التكرار (ن=12) 82	

فهرس الملحقات

الرقم	الملحق	الصفحة
ملحق رقم (1)	أسماء لجنة التحكيم	106
ملحق رقم (2)	الاستبانة بصورتها الأولية	107
ملحق رقم (3)	الاستبانة بالصورة النهائية	112
ملحق رقم (4)	كتب تسهيل المهمات	118
ملحق رقم (5)	أسئلة مقابلة أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التقنية	121

دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية

إعداد

سراج محمود أكرم حجاب

إشراف

د. علي زهدي شقور

د. محمد طالب دبوس

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الكليات التقنية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء هيئات التدريس في الضفة الغربية، والتعرّف على المعوقات التي تحول دون تمكين دور الكليات التقنية في الضفة الغربية في التنمية الاقتصادية، والتعرّف على سبل مواجهة المعوقات التي تحول دون تمكين دور الكليات التقنية في الضفة الغربية في التنمية الاقتصادية، إضافة إلى بحث أثر متغيرات(الجنس، الدرجة العلمية، الكلية التقنية، سنوات الخدمة) في استجابة أعضاء هيئات التدريس في دور الكليات التقنية في التنمية الاقتصادية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج المختلط مِن خلال أداتي (الاستبانة والمقابلة)، حيثُ تكوّن مجتمع الدراسة مِن(175) مِن أعضاء هيئات التدريس في الكليات التقنية، وبلغ حجم العينة(120) من أعضاء هيئات التدريس، وتم تحليل بيانات الاستبانة باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)، وقد أظهرت نتائج أداة الدراسة (الاستبانة) أن الدرجة الكلية لمجالات دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية جاءت مرتفعة بمتوسط حسابي (3.73) وبانحراف معياري (0.42)، بالإضافة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات الاستجابات على دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس في مجاليّ سوق العمل، والتقني، بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابتهم في مجالات علاقة الكلية بالمجتمع المحلي والمنهاج والوضع الاقتصادي،

والدرجة الكلية لصالح (الإناث)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات الاستجابات على دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الدرجة العلمية، في جميع المجالات والدرجة الكلية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات الاستجابات على دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الكلية، في مجالات سوق العمل، والمنهاج، والوضع الاقتصادي والدرجة الكلية، بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابتهم في مجال علاقة الكلية بالمجتمع المحلي، حيث كانت الفروق بين فلسطين التقنية "خضوري" والمهن التطبيقية "البوليتكنك" لصالح فلسطين التقنية "خضوري"، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات الاستجابات على دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، في جميع المجالات.

وقد أظهرت النتائج النوعية(المقابلة)، أنَّ أعلى نسبة فيما يتعلق بالآليات الفعالة في تطبيق التقنيات الحديثة كانت فيما يتعلق باستخدام التعليم الإلكتروني مثلgoogle classroom.

وبناء على نتائج الدراسة قامت الباحثة بطرح عدة توصيات أهمها: العمل على تعميم التوأمة التقنية بين الكليات والمؤسسات التقنية الرائدة بالاستفادة من خبرات كليات لها السبق في هذا المجال وبما يحقق التنافس النافع والمفيد، تحفيز التعاون بين دائرة الجمارك ومن يعنيه الأمر على تخفيض الجمارك والضرائب على المعدات والآلات بما يحقق مصلحة الوطن والمواطن، والعمل على نشر التوعية التقنية للمجتمع المحلي.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة الدراسة

مشكلة الدراسة

أسئلة الدراسة

فرضيات الدراسة

أهداف الدراسة

أهمية الدراسة

حدود الدراسة

مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

مقدمة الدراسة

يعد التعليم الجامعي هو الركيزة الأكثر أهمية في دعم التنمية البشرية، وتلبية احتياجات السوق المحلية؛ لأنه يوفر التدريب اللازم لجميع الأفراد في مختلف التخصصات والبرامج التعليمية، سواء للكليات الأكاديمية، أو الكليات التقنية والمهنية، فجميع الطلبة تم تدريبهم على تطوير وتحسين القدرات والمهارات التي من شأنها أن تسهم في النهوض بالاقتصاد، والتقدم، والتنمية الاقتصادية، حيث أن الجامعات العربية، والمؤسسات التعليمية الأكاديمية والمهنية تختلف اختلافاً كبيراً بينها من حيث التراث، والحداثة، والحجم، والتنوع، والتخصص، والجودة، والاستقلالية، والأموال المتاحة لها، لكنها مع ذلك تقع ضمن سياق حضاري متقارب، وهو حالة الحضارة العربية، وهي متشابهة في جوانب عديدة، لا سيما من حيث تركيزها على التعليم، وتفاعلها المتواضع مع المجتمع، ومساهمتها في التنمية.

وقد حظي إصلاح التعليم وبناء المؤسسات التعليمية الأكاديمية، والمهنية باهتمام كبير في معظم دول العالم، لدرجة أن المفكرين يطلقون على هذه الحقبة (عصر التعليم) باعتباره أحد الركائز الأساسية للمجتمعات والدول، ويسعون إلى التعامل مع التغييرات الدولية والمحلية، ومحاولة التكيّف معها، لذلك اعتبر المجتمع العالمي الإصلاح التعليمي تحدياً للواقع الذي سيواجه الأمم في العقود المقبلة (إبراهيم، 2003)

من ناحية أخرى، تميّز الشعب العربي الفلسطيني طوال تاريخه الطويل بالاعتماد على الموارد البشرية للحفاظ على بقائه ونموه، على الرغم من أن الشعب الفلسطيني هو الشعب العربي الوحيد الذي لا يزال تحت الاحتلال، ولم يحصل على استقلال الدولة، لذلك تأخر بناء الجامعات حتى الربع الأخير من القرن العشرين، على الرغم من كل العقبات التي واجهت التعليم في فلسطين عبر التاريخ، فقد ساهم في تلبية احتياجات الأجيال لمواصلة التعليم، وتحمل المسؤولية عن إنشاء

مؤسسات التعليم العالي في البلاد بدون استراتيجية وطنية بسبب الاحتلال. ومع ذلك، فإن ممارسات الاحتلال والظروف المالية الصعبة وضعت عبئاً كبيراً على نظام التعليم العالي في فلسطين (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، 2018).

ويرى مرجي (2016) أن التعليم التقني يمثل مزوداً أساسياً لتطور البشرية، والاستثمار الأكبر للموارد الاقتصادية في مختلف المجالات، ونتائج النظام التعليمي من كوادر شبابية قادرة على العمل والإنتاج، ولذلك تسعى الكليات التقنية بجهد مكثف على التقدم في مختلف التخصصات وإدراج تخصصات جديدة تناسب احتياجات السوق والعمل، بالأخص في ظل التغيرات التكنولوجية والتقنية المتقدمة، ونتاجها الكبير على القطاعين التعليمي، والاقتصادي، مما يؤدي الى إعادة البحث في بعض من التخصصات الأكاديمية استناداً للأعداد الهائلة من الخريجين دون حصولهم على فرصة عمل، مما يؤدي الى زيادة حجم البطالة المقنعة وبالتالي يسبب أزمة اقتصادية حقيقية، وازدياداً في نسبة العاطلين عن العمل من الشباب مما يؤثر سلباً على عملية التنمية.

ويعد التعليم في الكليات التقنية مكونًا رئيسيًا للمكونات التي تشكل محتويات التعليم وأهدافه، بغض النظر عن الفرضية الفلسفية لأهداف التعليم ومفاهيمه وأولوياته، حيث أصبح من الضروري إيجاد نوع من التكامل والترابط، والتكامل بين التحضير، والإعداد الفني النظري، والتطبيقي، والتدريب الميداني لخلق شخصية طلابية نشطة يمكنها التكيّف مع التطورات العلمية، والتكنولوجية التي يشهدها العالم بسرعة. (مجلة التدريب والتقنية ،2000)

وقد أشار عامر (2007) أن للتعليم التقني أهمية ملحّة، ويعد من أبرز ما يهتم فيه التربويون في المجتمعات النامية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تلبية احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة، فالدول المتقدمة خطت خطوة كبيرة في مجال التعليم المهني، وهذا ما جعلها متقدمة صناعياً بسبب استنادها على النظريات العملية في مجال الإنتاج، وبالتالي لم تعد المجتمعات تنظر للتعليم على أنه قطاع خدمات فقط، بل أصبح للتعليم نظام إنتاج يقيّم في ضوء التكلفة والعائد منها، كما لم يتم عزل التعليم عن المجالات التنموية المختلفة في المجتمع، فالتعليم أصبح يوفر لها مخرجات من الطلبة في مستوى جودة تتلاءم مع ما يحتاج، وإنَ أي نقص، أو

تقصير في هذه المخرجات يكلّف النظم الأخرى تكاليف هائلةً في تكوين برامج تأهيل وتدريب الأيدي العاملة، والنظام التربوي كأي نظام يهتم دوماً بتطوير الأهداف بما يتناسب مع التقدمات العلمية والأهداف التنموية، واحتياجات سوق العمل، وبعض الاقتصاديين يعتبرون أن المؤسسة التعليمية كالمصنع من حيث المدخلات والمخرجات، لذلك فإن تطبيق الجودة الشاملة في التعليم أمر اساسي وليس مجرد توقعات.

وأكد بدر خان (2014) بأن التعليم التقني ضروري لأي مجتمع لضمان وجود الكفايات البشرية المدربة، والمؤهلة التي تستطيع القيام بكل ما تحتاجه خطط التنمية فيه، كما أنه يعمل على تأصيل فكرة ومفهوم احترام العمل اليدوي، والصناعي وتطوير المجتمع صناعياً وتكنولوجياً (الفقي، 1991).

كما أظهر عامر(2008) أن التعليم في الكليات التقنية يشكل للطالب مكوناً رئيسياً من المكونات التي تحتوي عليها مضامين التربية وأهدافها, بغض النظر عن الافكار الفلسفية لأهداف تلك التربية ومفاهيمها وأولوياتها، إذ أصبح ضرورياً إيجاد نوعٍ من التكامل، والترابط، والدمج بين التعليم التقني والتدريب الميداني لبناء شخصية الطالب الفاعلة التي تقدر على التكيف مع التطورات العلمية والتكنولوجية التي يلاحظها العالم بسرعة كبيرة، بالنظر الى أهمية التعليم التقني يوضّح حمدان(2005) أن هذا النوع من التعليم يتميز عن سواه من الأنواع الأخرى من التعليم بارتباطه المباشر بالواقع الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، وبالتطور التكنولوجي، لكونه مصدراً في إعداد القوى العاملة التي تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ وتشغيل وصياغة المشاريع الصناعية، والزراعية والصحية والخدماتية.

كما يرى كل من الزوبعي والجنابي(2017) أنه من الواجب تطوير منهج التعليم باستمرار في الكليات التقنية لما ينعكس من آثار إيجابية على التقدم، والتطور في كافة مجالات الإنتاج في عصرنا الحالي، فالتعليم التقني، والمهني يرتبط بصورة مباشرة مع الوضع الاقتصادي، والاجتماعي والتطور التكنولوجي للمجتمع، ويتميّز بارتباطه الوثيق مع الاحتياجات المتغيرة للقوى العاملة.

وتمثل التنمية الاقتصادية هاجساً تسعى الدول للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها تعزيز التنمية الاقتصادية، ويعتبر التعليم التقني من العوامل التي تساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية حيث يلعب التعليم التقني دوراً بارزاً وفعّالاً في التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فالثورة التكنولوجية، والعلمية التي يشهدها عصرنا والتحولات العديدة في جميع مجالات الحياة الإنسانية، وضعت جميع الدول أمام ضرورة مواكبة التطورات المتلاحقة، وذلك من خلال بناء رأس مالٍ بشري على درجة عالية من الفاعلية في مختلف محاور التنمية، فتوفير المهارات التقنية والمهنية والكفاءات تعتبر من أساسيات الحصول على عمل، والمحافظة عليه، ويساهم بشكل كبير في تحسين شروط العمل، كما أن البطالة ترتبط بشكل كبير بالمستوى التعليمي والمهارات التقنية وبإنتاجية العمل (حمدان، 2017).

وفي ضوء ما سبق جاءت هذه الدراسة التي تبحث في موضوع دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية، ويؤمل أن يستفيد من هذه الدراسة أصحاب صنع القرار في وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في فلسطين والجامعات الفلسطينية وكل من يهتم بالنواحي التعليمية، والتربوية، وذات العلاقة بموضوع الدراسة.

مشكلة الدراسة

نظراً للظروف الاقتصادية الراهنة بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وازدياد نسبة البطالة في فلسطين، والأعداد الهائلة من الخريجين التي أدت إلى عدم وجود وظائف، دفع القائمين على العملية التعليمية التربوية إلى تكريس الجهود لتطوير التعليم التقني وتفعيله، وافتتاح المزيد من التخصصات التقنية، وتشجيع الطلبة على الالتحاق بالكليات التقنية، لكن مع ذلك فإنَّ النظرة إلى التعليم التقني مازالت تقريباً نظرة أقل من المستوى المأمول، مما أدى لدفع العديد من الباحثين إلى الاهتمام بموضوع التعليم التقني والتأكيد على أهميته في التنمية الاقتصادية، وتلبية احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة.

وقد ركَّزت العديد من الدراسات على دور الكليات التقنية بالتنمية الاقتصادية مثل دراسة الرفاعي (2014) والتي بحثت التعرف إلى خبرات بعض الدول الأخرى في مجال التعليم المهني والكليات المهنية، كانت نتائج الدراسة أنَّ التعليم المهني يسهم بدرجة واضحة في التحاق الطلبة الخريجين بسوق العمل، كما انه يتيح لهم فرصة التكيف مع احتياجات سوق العمل. ودراسة المولى (2012) هدفت إلى التعرف إلى التعلم المهني والتقني في العراق، وتأهيل الطلبة وإعدادهم مهنياً لمواجهة متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية، فارتأت الباحثة أن تبحث في دور الكليات التقنية في الضفة الغربية في التنمية الاقتصادية كونها من الطلبة الخريجين من كلية التربية وتعاني مثل غيرها من عدم وجود فرص للعمل يتناسب مع تخصصها الأكاديمي، والوقوف على أهم معوقات التعليم التقني في الكليات التقنية في الضفة الغربية التي تحول دون التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس فيها.

أسئلة الدراسة

تتمحور الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية؟
2. هل تختلف وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهات نظرهم باختلاف المتغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، الكلية، سنوات الخدمة)؟
3. ما المعوقات التي تحول دون تمكين دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية؟
4. ما سبل مواجهة المعوقات التي تحول دون تمكين دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهات نظر أعضاء العينة التدريسية؟

فرضيات الدراسة

سعت الدراسة الى التحقق من صحة الفرضيات الصفرية الآتية:

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئات التدريس لدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الجنس (ذكر، أنثى).

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئات التدريس لدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الدرجة العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر).

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئات التدريس لدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير سنوات الخدمة (أقل من 5سنوات، من 5-10سنوات، أكثر من 10سنوات)

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئات التدريس لدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الكلية التقنية (كلية هشام حجاوي التكنولوجية في نابلس، كلية فلسطين التقنية بجامعة خضوري في طولكرم، كلية المهن التطبيقية بجامعة بوليتكنك فلسطين في الخليل)

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف إلى دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية.

2. التعرف إلى أثر متغيرات (الجنس، سنوات الخدمة، الدرجة العلمية، والكلية التقنية) من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية.
3. التعرف إلى المعوقات التي تحول دون تمكين دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية.
4. التعرف إلى سبل مواجهة المعوقات التي تحول دون تمكين دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حيث:

أولا: الأهمية النظرية:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تسعى إلى معرفة دور الكليات التقنية الفلسطينية في الضفة الغربية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية، حيث أنها ستشكل مرجعاً بحثيا للدراسيين والمهتمين، وستسلط الضوء على التعليم التقني في الكليات التقنية في الضفة الغربية في فلسطين مما يسهم في التعرف على مجالات تفعيل دور الكليات التقنية في التنمية الاقتصادية والتعرف على معوقات التعليم التقني وسبل مواجهتها في سبيل تمكين دور الكليات التقنية في التنمية الاقتصادية.

ثانيا: الأهمية العملية "التطبيقية"

من المأمول أن تساعد نتائج الدراسة في توجيه أنظار المهتمين من متخذي القرار في وزارة التربية والتعليم العالي، والمؤسسات التعليمية في تعزيز دور الكليات التقنية في الضفة الغربية وتلبية احتياجاتها من التخصصات المختلفة مهنيا وتقنيا وصناعيا، وتوفير متطلبات التعليم التقني

من مناهج ومختبرات وورشات تدريبية وكوادر بشرية مؤهلة علميا من الأساتذة الجامعيين، لتمكين دور الكليات التقنية في تحقيق التنمية الاقتصادية، والوقوف على معوقات التعليم التقني في الكليات التقنية والعمل على مواجهتها.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على الحدود الآتية:

1) **الحدود البشرية:** أعضاء هيئات التدريس في الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية.
2) **الحدود الزمانية:** تم تطبيق الجانب الميداني لهذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني للعام 2019-2020.
3) **الحدود المكانية:** تم إجراء هذه الدراسة في الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية (1. كلية هشام حجاوي التكنولوجية-نابلس، 2. كلية فلسطين التقنية بجامعة فلسطين التقنية خضوري-طولكرم، 3. كلية المهن التطبيقية بجامعة بوليتكنك فلسطين -الخليل).
4) **الحدود الموضوعية:** تناولت الدراسة دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية في التنمية الاقتصادية.
5) **الحدود الإجرائية:** تتحدد نتائج هذه الدراسة من خلال أداتي الدراسة المستخدمة (الاستبانة والمقابلة) وخصائصها السيكومترية صدقها وثباتها في جميع البيانات، وطبيعة التحليل الإحصائي المستخدم في معالجة هذه البيانات.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية:

التعليم التقني: التعليم الذي يكسب الأفراد المهارات والقدرات الفنية والتوجهات السلوكية التي تؤهله للانخراط في سوق العمل في إحدى الأعمال التقنية وتكون فيها الدراسة بعد الثانوية العامة (حمد،2010، ص12).

وتعرفه الباحثة إجرائياً بأنه: ذلك النوع من التعليم العالي الذي يضمن الإعداد التربوي والتقني وإكساب المهارات الفنية والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية لا تقل عن سنتين بعد الثانوية العامة بغرض تأهيلهم كقوى عاملة قادرة على التشغيل والإنتاج.

الكليات التقنية: هي نوع من أنواع كليات المجتمع، ومدة الدراسة فيها سنتان دراسيتان، بعد الثانوية العامة وتشمل على واحد أو أكثر من البرامج التقنية المختلفة (وزارة التربية والتعليم العالي،2015، ص6).

وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها: تلك الكليات الجامعية الفلسطينية التي تقدم البرامج التقنية للملتحقين بها بعد إنهاء الثانوية العامة وتخريجهم كَمَهَرة أكفاء لسوق العمل الفلسطيني وهذه الكليات هي (كلية هشام حجاوي التكنولوجية–نابلس، كلية فلسطين التقنية–جامعة فلسطين التقنية خضوري–طولكرم، كلية المهن التطبيقية–جامعة بوليتكنك فلسطين–الخليل).

التنمية الاقتصادية: عملية تقدم مجتمعي عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن (عجمية والليثي،2004، ص20).

وتعرفها الباحثة إجرائياً بأنها: النهوض بالمجالات التنموية المختلفة اقتصادياً من خلال إعداد الأيدي العاملة المؤهلة مهنيا من الكليات المهنية في الضفة الغربية.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً: الأدب النظري

ثانياً: الدراسات السابقة

- **الدراسات العربية**
- **الدراسات الأجنبية**

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل الحديث عن التعليم التقني والتنمية الاقتصادية بعدة محاور والعلاقة بينهما، وذلك لتكوين خلفية علمية ومعرفية جيدة عن موضوع الدراسة، كما ويتناول الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة والتعقيب عليها للاستفادة من تجارب الباحثين السابقين لتحقيق أهداف الدراسة.

التعليم التقني

يختص التعليم التقني بامتيازه العملي والنظري في حين واحد عن غيره من العلوم التربوية والتطبيقية العلمية الأخرى، ذلك لارتباطه المباشر والقوي بالمجتمع وخاصة بواقعيته الاجتماعية والاقتصادية من ناحية أولى، وبالنهضة التكنولوجية والمعرفية من ناحية ثانية، فهو اهم مصدر لتطوير وتدريب العاملين ومواكبتهم في كافة المجالات الصحية والخدماتية والتعليمية المختلفة، وذلك لتحقيق التنمية المجتمعية واستمراريتها على أكمل وجه، ويجب أن تلقى التقنية أكبر اهتمام وعناية (الشويخ، 2007)

وإن اهم دافع للتعليم التقني هو تأمين الثقة والمردود المرتفع لدى الفرد المتعلم من ناحية تقنية وتكنولوجية متطورة ليرتبط بالطلب بشكل ضخم على الوظائف التعليمية والتربوية المختلفة، خاصة أنه سيجد أن الكثير من فرص العمل المتعددة في الأقطار والقطاعات الاقتصادية كالتجارة والصناعة مرتبطة بالتقنية الحديثة، فيؤدي التعليم التقني الدور المطلوب منه بكفاءة وفاعلية وقدرات عالية، وإن نجاح هذا الحقل التعليمي والتربوي معتمد بشكل أساسي على مدى استجابته لحاجات السوق الحالية، حيث أنها تقل إذا تمحورت حول سياسة العرض فقط (حلبي، 2012).

وترى الباحثة أن هذا النوع من التعليم يرتبط مباشرة بمواقع العمل والإنتاج وبالتالي الاستغناء عن العمالة الأجنبية وإحلال العمالة المحلية المؤهلة، وهو نقيض للتعليم الأكاديمي وذلك

لأن أغلب محركات الحياة وبرامجها تحولت إلى آلة وهذه الآلة تحتاج من يتدرب عليها ويحل مشاكلها وهذا الشخص هو "التقني".

مفهوم التعليم التقني

أكد محمد(2002) بان التعليم التقني هو التعليم المتضمن إعدادا تربويا وتوجيها سلوكياً، والمصمم لإعداد المهارات الوسطى من العمال التقنيين في الإدارة الوسطى في مؤسسات تعليمية بين سنتين وثلاث سنوات بعد الدراسة الثانوية، وأقل من مستوى الدراسة الجامعية ويحتوي منهج التعليم التقني تعليما عاما ودراسات نظرية وعلمية وتقنية، والتدريب على المهارات المتعلقة في مجال تقني معين.

ولما كان التعليم التقني وثيق الصلة بتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، ولا غنى لأي مجتمع عنه لضمان وجود الكفاءات البشرية المدربة والمؤهلة التي تلبي احتياجات سوق العمل، فقد اهتمت الدول المتقدمة به من اجل تحسين وتطوير حياة المجتمع، وما كان الاهتمام هذا الا لقناعة الحكومات بمردود هذا النوع من التعليم على التنمية الاقتصادية(عساف,2017).

ولم يكن للتعليم التقني سابقاً الاهتمام الذي ناله في الوقت الحالي وذلك لأنه في الماضي كان ينظر للتعليم التقني بأنه مجال مفتوح فقط لطلبة الثانوية العامة الحاصلين على معدلات متدنية، أو الفاشلين دراسيا، ولكنَّ هذه النظرة تغيرت وتبدلت مع التغيرات التكنولوجية وارتباط التعليم بمتطلبات سوق العمل (شلدان وأبو ليلة، 2016).

ويعرف حلبي (2012) التعليم التقني بأنه احد أنواع التعليم الذي يقدم بشكل نظامي، بحيث يحصل الفرد المتعلم على المهارات والخبرات التقنية والتكنولوجية المتطورة، التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي بشكل كبير وواسع حتى تسهم بإعداد طلبة ومعلمين أكاديميين لديهم القدرة على الإنتاج والتنفيذ في الوقت نفسه، ودراسة العلوم المختلفة والمترابطة بشكل عظيم بالتكنولوجيات العملية والفنية المتطورة وتشترك في قطاع الحياة الاجتماعي والاقتصادي والهدف الاساسي من ذلك أن تقوم بتغيير سلوك الفرد وتنمية وتطوير اتجاهاته اذ يستطيع القيام بعمل أو مجموعة من الأعمال بشكل مناسب ومتكامل محققا النجاح والكفاءة العالية في العمل الذي يقوم به، فالتعليم

التقني من المحاور المهمة في العملية التعليمية و هو وسيلة الاندماج في سوق العمل و أداة وسلاح في غاية الاهمية لتقدم المجتمع ومحاربة البطالة.

أنواع التعليم التقني

ذكر عامر (2008) جانبين من التعليم التقني هما:

أولا: التعليم التقني بأغلبية أكاديمية: هو التعليم الذي يركز على الجانب النظري أكثر منه على الجانب العملي ويمثل هذا النوع من التعليم في فلسطين التعليم الهندسي في الكليات والجامعات المحلية بمستويي الدبلوم والبكالوريوس.

ثانيا: التعليم التقني بأغلبية مهنية: الذي يركز على الجانب العملي أكثر منه على الجانب النظري ويمثل هذا النوع في فلسطين التعليم التقني حيث يعمل خريجو هذا التعليم في سوق العمل في المجال الحرفي المباشر.

واقع التعليم التقني في فلسطين واحتياجات السوق له

يعد التعليم التقني من مجالات التعليم العالي، ويحظى بالاهتمام في كل المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وأصبح النهوض بهذا النوع من التعليم علامة متميزة للتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تمر به هذه المجتمعات(العبد،2001).

ففي عام 1998 تم تشكيل فريق مكلف من ثلاث وزارات فلسطينية وهي(التربية والتعليم، التعليم العالي، العمل) لصياغة خطة وطنية، وقد تبنى المجلس التشريعي الفلسطيني هذه الخطة وأقرها على اعتبار أنها نقطة تعاون بين هذه الوزارات وأن نجاحها سيؤمن احتياجات سوق العمل المستقبلية ويوسع نطاقها. ومن أهداف الخطة إيجاد نظام موحد يستجيب لحاجة السوق وتتوفر فيه صفات المرونة، والفاعلية والفعالية، والاستدامة والمواءمة فضلا عن أنه سيعمل على سد فجوة بين التعليم الأساسي والتدريب المهني ويتكامل مع التعليم العالي ويزيد من فرص الحصول على الدعم (الجرباوي ونخلة، 2008)

وينبع للتعليم التقني اليوم أهمية كبيرة لدى المخططين للتنمية وتطوير الموارد البشرية في الكثير من دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء وذلك لما له من دور كبير في إعداد الأيدي العاملة في المجالات التي أصبحت في الوقت الحالي محرك قوى الاقتصاد الحديث والمؤشر الرئيسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتظهر أهمية التعليم التقني لكونه أولا: جزء من منظومة التربية والتعليم وبالتالي تأثره بالقضايا المرتبطة بتلك المنظومة مثل نوعية ومستوى البرامج والمناهج، ومستوى الطلبة، وأداء المعلمين وتأهيلهم، وجودة المخرجات والخدمات التعليمية والتربوية المناسبة في كافة مستويات النظام التعليمي، وتظهر أهميته ثانيا: لارتباطه بالتقنية والكثير من القضايا المتعلقة بها مثل سرعة تطور التقنية وتنوع استخداماتها في الصناعة والإدارة و اغلب مجالات العمل إضافة إلى مستوى تعقيدها وعلاقة الإنسان بها (العيسى، 2004).

ومن المعروف أنه لا يمكن إنكار العناصر البشرية من كوادر تقنية وفنية فهي بداية التنمية والسبب في حدوثها ضمن خطة عامة تعمل على تحديد الاتجاهات والحاجات المطلوبة من هذه الطواقم سواء كانت طويلة المدى أم قصيرة المدى، للانطلاق لسوق العمل بما يتلائم مع عصر العولمة و الانفجار التكنولوجي الذي من المستحيل تجاهل أهميته للعملية الإنتاجية والخدمية، فقد أضحى كتأشيرة عبور للتمكن من الانطلاق والبدء في سوق العمل الخارجية والإبداع بسوق العمل الداخلية وإيجاد روابط بين المؤسسات الإنتاجية والمؤسسات التعليمية التقنية الفنية المبنية على التطور التكنولوجي، ومساعدة المعلمين التقنيين في الجامعات والكليات الأكاديمية التقنية في تثبيت هذه العلاقة، فإمكانية تنقل التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة بين المعلمين التقنيين في الجامعات الأكاديمية ذات الطابع التكنولوجي و انتقال العمالة الأجنبية المؤهلة والمدربة صاحبة الكفاءات العالية إلى سوق العمل المسايرة للعولمة الاقتصادية التي تحتاج لكوادر تعنى بتخصصات علمية تقنية ذات مستويات تدريبية عالية، بالمقابل إن التفاوت في الأجور بين القطاعات المختلفة أو أفراد القطاع الواحد هذه الأمور كشفت الفجوة الواضحة بين الخبرات التقنية التعليمية والحاجات المستقبلية، فهذه امور تحتاج لاستراتيجية ناجحة شاملة مرنة للارتقاء بالتعليم التقني (حسن،2012).

أهداف التعليم التقني

يهدف التعليم التقني إلى توفير المزيد من فرص التدريب التقني لمجموعة واسعة من مختلف الفئات المستهدفة أكثر من الوقت السابق ، إضافة إلى توجه خريجي المدارس المهنية والكليات التقنية، كما يهدف التعليم التقني من خلال الورشات التدريبية المهنية لاستيعاب المتسربين من المدارس، والذين لم يلتحقوا بنظام التعليم الرسمي بما في ذلك الأميين، وأصحاب المهن والموظفين في كل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تتطلب رفع مستوى المهارات والحصول على مؤهلات معترف بها، والعاطلين عن العمل الذين يحتاجون للتعليم والتدريب التقني الأساسي أو لإعادة التدريب لدعم دمجهم في سوق العمل للذين يعانون من قيود خاصة تعيق مشاركتهم بشكل صحيح في الحياة الاقتصادية مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، الأشخاص من الفئات المهمشة والفئات الأخرى التي تم تهميشها في سوق العمل (وزارة التربية والتعليم العالي وزارة العمل ،2010).

وذكر **الشويخ (2007)** عددا من الأهداف التي يسعى إليها التعليم التقني، منها تخريج الأيدي العاملة الماهرة والكوادر التقنية من الطلبة وتأهيلها في مختلف التخصصات التي تحتاجها مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتخريج الأعداد الكافية من الطلبة المؤهلين في مختلف التخصصات لسد العجز في سوق العمل، بالإضافة إلى عمل برامج تطويرية تدريبية للقوى العاملة لزيادة قدراتهم ومهاراتهم، وترسيخ مفهوم الثقافة التقنية لدى أفراد المجتمع وتشجيع الخريجين على القيام بمشاريع صغيرة خاصة بهم.

ويضاف محمود (2012) أن التعليم التقني يسعى لتخفيض وإنقاص التفاوت في هرم القوى العاملة من أعضاء الهيئة التعليمية، وتقليل الاتكال على المصادر الخارجية وإعداد وسائل ومعدات تقنية لتدعيم المشاريع الهندسية والفيزيائية والرياضية وغيرها، واستنباط قاعدة للتعليم المستمر المتجدد في الأطر السابقة (الهندسية، الفيزيائية الرياضية...) من خلال ربط التعليم التقني بها اذ تقوم الجامعات والكليات المختصة بالجانب التقني بإعداد وإنتاج هيئة أكاديمية السوق العمل ويسمى ذلك (بالتعليم التقني المنتج)، وإنشاء بيئة تدريسية ترتقي بمستوى المتدربين وانشاء شراكة

بين سوق العمل والتعليم التقني بمساعدة المعاهد والكليات التقنية، فالاتحاد بسوق العمل واكتساب قدرات جديدة تؤثر بشكل إيجابي واضح في العملية التعليمية، وإتاحة فرصة أمام الطلبة لتوفير عائد اقتصادي لهم في المجالات التقنية التي تعود عليه بالفائدة الاقتصادية.

وذكرها السردي (2017م) بأنها الارتقاء الاقتصادي والثقافي للمجتمع، والمشاركة في تنمية أفراده، ومساعدة الأفراد لمتابعة التطورات التقنية للدول المتقدمة ومواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، وتجهيز الطلاب بالمعارف النظرية والعلمية بشكل كامل، ومساعدة الأفراد على ممارسة مهنهم بقصد إكسابهم المهارة المطلوبة، ودمجهم في سوق العمل، ومساعدة الأشخاص في اكتساب المعرفة المتخصصة في أحد الحقول للمعرفة النظرية أو العملية، ونمو المهارات الفكرية لدى الطلاب مما يساعدهم على استعمال أساليب التفكير السليمة في الحقل الذي يتخصصون فيه، وايجاد مخرجات متخصصة لتلبية احتياجات سوق العمل، وايجاد فرص التعليم المستمر لمختلف فئات المجتمع، وتحقيق التعاون بين مؤسسات التعليم التقني والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، والمساعدة في الحد من البطالة.

وترى الباحثة أن هدف التعليم التقني هو تقليل الاعتماد على الأطر التقنية الخارجية واستبدالها بأطر محلية كفؤ بمقدورها تشغيل وصيانة المشاريع، وهذا يسهم بشكل فعال في التنمية الذاتية للاقتصاد في الدولة.

أهمية التعليم التقني

حينما نتحدث عن أهمية التعليم التقني فنحن لا نتحدث انطلاقا من شعارات، بالقدر الذي نعتمد عليه إلى إحصائيات ومعطيات وحقائق اضحت تشكل واحدة من المظاهر الاساسية للعملية التعليمية في العالم والتأثير على التنمية المستدامة في المجتمعات، خاصة في ظل انتشار ظاهرة البطالة بين الخريجين الأكاديميين من ذوي التخصصات النظرية، فلا شك أن استخدام التقنية التعليمية في المجالات الإدارية للمؤسسات التربوية يعتبر من أهم الاستحداثات الحاصلة نظرا لأثرها الواضح والمؤثر في مجالات الإدارة التربوية ولما تعطيه من خدمات متنوعة مثل السرعة في الإنجاز والدقة في تيسير الأعمال الإدارية في جميع المؤسسات التعليمية والتربوية، مما يؤدي الى

عكس ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر على الإداريين في العملية التربوية والتعليمية، و عملية تعديل التعليم التقني هي شاملة ومستمرة يتم تقييم المتدربين في بداية ونهاية البرامج التدريبية وأخذ ما تم التوصل إليه واستخدامه في تحسين التعليم التقني وتطوير أداء واحتياجات الأكاديميين التقنيين، والمسؤولون ينظرون نظرة مختبرة لأخذ الإجراءات اللازمة لتحسين وتحديث مقتضيات ميدان العمل والتقدم العلمي التكنولوجي المعاصر وتحسين الإنتاج والتأكد من مدى فعالية البرامج التدريبية وتحويل السلوكيات السلبية وتدفع الأكاديمي التقني للتميز وايجاد روح المنافسة لديه (المدهون وسعدية، 2008).

ويحتل التعليم التقني مكانة متميزة لما له من أهمية في الإشراف والصيانة للمشاريع التنموية المختلفة، كما انه يعتبر عنصر الوصل بين النظام التعليمي وسوق العمل وتنمية الموارد البشرية، إضافة إلى الاهتمام الكبير بهذا التعليم في الآونة الأخيرة من خلال زيادة عدد الكليات التقنية وزيادة عدد التخصصات، حيث يلعب التعليم التقني دورا مهما في تيسير دور الحياة الاقتصادية من خلال مكافحته للبطالة ورفع مستوى المعيشة(المولى،2012)

وترى الباحثة أن أهمية هذا النوع من التعليم تظهر في دوره بعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتنمية القوى العاملة، وذلك من خلال إعداد جيد للخريجين لمواكبة التطور وقادر على تلبية متطلبات سوق العمل وتزويده بأيدي ماهرة وقادرة على الإبداع.

الصعوبات التي تواجه التعليم التقني

من الصعوبات والأعباء التي واجهت التعليم التقني هو ضعف توافد الشباب والإقبال عليه، حيث يعتقدون أنه أقل مكانة من حيث الدرجة العلمية والنظرة المجتمعية، ولأجل قلب المعادلة وتغيير هذه النظرة نحن نحتاج إلى التفكير بما يجب أن تقدمه التخصصات وخاصة المناهج التي تحتويها من معارف وكفايات تدريبية ومهارات تعليمية وتربوية يمتلكها معلمون مختصين وأعضاء هيئة تدريسية ذوو خبرة في هذا المجال المهم والعصري، ذلك يؤدي الى توفير فرص العمل الملائمة لتلك المجالات التقنية و التي تشجع الشباب المتعلم بالالتحاق بمثل هذا النوع من التعليم، وتجعلهم ناجحين واثقين بأنفسهم في سوق العمل التنافسي (الزوبعي والجنابي،2003)

وذكرها الأيوبي(2008) بأنها صعوبات اجتماعية وصعوبات اقتصادية وأهمها النظرة السلبية في المجتمع للتعليم التقني وانخفاض أجور خريجي الكليات التقنية وصعوبة استيعاب السوق المحلي لهم، وضعف وجود روابط تربط احتياجات المجتمع ومخرجات التعليم التقني، وقلة القدرة على مواكبة التطورات الحديثة لدى الدول المتقدمة(الايوبي،2008).

وفي ظل الانفجار التكنولوجي وظهور كم ضخم من التقنيات الحديثة وإدراك الدولة اهمية الاهتمام بالاقتصاد المعلوماتي من إلكترونيات واتصالات وتقنيات المعلومات احال العالم خلية واحدة، فعالمنا ممتلئ بالقوة والحيوية فهو في تقدم وتطور ومتسارع مما يفرض علينا مواكبة هذه المستجدات بتعزيز المناهج والهيئة التعليمية بالتقنيات الحديثة فالاندماج في سوق العمل وعالم التقنية من ضرورات اكتمال التعليم، ومن الأمور التي تعرقل عملية التعليم:

- **مناهج وأساليب التعليم:** تعتبر المناهج والأساليب التعليمية مهمة وضرورية جدا للعملية التقنية فهي ركيزة التعليم، وإن قلة الفعالية والكفاءة وعدم معاصرتها للتقنيات الجديدة أوجدت هوة كبيرة أودى بالتعليم وأضعفه، ولا نستطيع أن ننكر فعالية بعض المساقات لكنها بحاجة بشكل دائم للتجديد ومواكبتها التطورات التكنولوجية التقنية الحديثة، فعلينا أن نصب اهتمامنا إلى تطوير وتحسين المنهاج بحيث يكون قادرا على استيعاب اي ابتكارات جديدة.
- **الهيئة التدريسية:** تم كشف عن حاجتنا للمعلمين الأكاديميين التقنيين الماهرين المدربين من خلال ظهور وإشراقة التعليم التقني فهم محور العملية التعليمية فقد واجهوا الكثير من المعوقات التي أثرت تأثر سلبي على العملية التعليمية، فمعظم الإمكانات للمعلمين التقنيين والمؤسسات التعليمية والمعضلات التي تواجه الكليات المختصة بالتعليم التقني أدت إلى تدني الكفاءات وعرقلة تطويرها، وقلة الأكاديميين الطامحين لإثراء أنفسهم وإكمال دراساتهم العليا والحصول على الدكتوراه في مجالات ترتبط بتخصصاتهم، وحتى لو توفرت هذه الكوادر فإن ضعف الاستفادة منها واستثمارها أثر بشكل سلبي على العملية التعليمية، بتدني مستوى البرامج التدريبية وكذلك افتقار عملية التأهيل والتطوير

وضعفهما وعدم تسليط الضوء الأهمية الحوافز وأثرها القوي في الإبداع لدى الأفراد، إن كافة هذه الصعوبات التي تصب في جعبة التعليم التقني آثرت بشكل سلبي على العملية التعليمية (حمدان وأبو عاصي، 2008).

ويرى الشويخ (2007) أنها ناتجة عن تراكمات الاحتلال الإسرائيلي لعشرات السنين، حيث سعى الاحتلال جاهدا لتدميره والقضاء على كوادره باعتقالهم وتدمير المؤسسات التقنية، وإحالة أي أموال قد تصل إليه من الخارج كنوع من المساعدات أو المنح أو الهبات، وسعى باستمرار إلى تهويده وضعفه وتفكيكه.

ويرى سعدية(2005) أن الكادر البشري عنصر مهم جدا في تنمية وتفعيل دور الكليات التقنية، ومع ذلك، فإنها ما زالت تعاني نقصا في المدربين المؤهلين في بعض التخصصات الفنية مثل: أقسام الفندقة والفنون التطبيقية والتربية الموسيقية، فضلا عن افتقار عدد غير قليل من المدربين إلى التأهيل التربوي ومعرفة الأساليب الحديثة في التدريس والتدريب والطرائق العلمية لعملية التقويم والقياس، ويعود ذلك إلى قصور واضح في تحديد الاحتياجات التدريبية والسياسات المتبعة في تدريب العاملين.

كما يرى أبو عاصي (2003)، أن بعض المناهج التي تدرس في الكليات التقنية مناهج تقليدية، قاصرة على إعداد خريجين بالمستوى المطلوب، ولا تتكيف مع المتغيرات والمستجدات التكنولوجية في المجالات المهنية والتقنية، إلى جانب كونها غير مستقرة، وغير مرتبطة باحتياجات سوق العمل الفلسطيني ومتطلباته.

وأدى ضعف التفاهم والتكاتف بين المؤسسات التعليمية التقنية وسوق العمل الى المشاكل التي تواجه التعليم، فالأصل في التعليم التقني هو الاقتران بين المعرفة والعمل اذ ان التغيرات العلمية التقنية متطورة بشكل سريع، وقد ظهرت الحاجة لنوع أخر حديث من الأكاديميين التقنيين من ذوي المهارات والخبرات العالية المتجددة تلائم العصر الإلكتروني التقني المندرج ليحل محل التربويين التقليديين البسطاء فالتجديدات الهائلة في الإنتاج والتطور التكنولوجي أثرت بشكل ملحوظ في منتجات الكليات التقنية و برامج التأهيل والتدريب وربط التعليم التقني بالتعليم العام فهو جزء

مهم لا يتجزأ منه. إن التعليم في الوطن العربي عامة وفي فلسطين خاصة مازال ضعيفا تقليديا يحتاج للتجديد، وهذا كله يجعل كل من ينظر للعملية التعليمية التقنية تظهر بنظرة تشاؤمية للواقع التعليمي الروتيني الضعيف ويتساءل عن الأموال التي تصرف دون جدوى فاعلة وواضحة، إن التحدي الحقيقي يكمن في عدم تخصص العمالة في سوق التعليم وهذا يوثر بشكل كبير في نسبة قابليتهم في الجامعات الأكاديمية التقنية ذات المستوى العالي والجامعات الخارجية الإكمال الدراسات العليا، ولا سيما العزم الدائم لتوجيه أصحاب الكفاءات والعقول النيرة من التعليم في المرحلة الإعدادية إلى التعليم الجامعي وهذا يسبب معضلة يبرم عليها نظرة دونية للتعليم من قبل المجتمع (محمود،2012).

ولقد وقع المجتمع وطلابه التقنيين ضحية الفهم الخاطئ وعدم التيقظ للفروق المهمة بين التعليم التقني والتعليم المهني، فاتصال التعليم المهني بالمرحلة الثانوية قد عاني من مواظبة في تصد الموهوبين والوقوف في وجه تطورهم لاستمرار ترقياتهم العلمية، فالتدبر في التعليم وفي الترقية يبث الأمل في روح الخريج ليصبح مواظبا برأس عمله فترة زمنية تساعده على فهم عمله وتمكين اتجاهاته بشكل إيجابي تؤهله للانتقال إلى مؤسسات ذات مستويات أرقى تسمى تعليما جامعيا يبقى فيه فترة زمنية قد تكون سنة أو سنتين ثم يعود لوظيفته لمواصلة ترقياته، فالسلم التعليمي الراهن يخرج أشخاصا متعففين عن ممارسة مهن المجتمع بكافة أشكاله، إن سبب الفهم الخاطئ هنا هي السياسات التربوية والتعليمية التي لم تجعل التعليم المهني والتعليم التقني جزءا من السلم التعليمي، فيجب إعادة تنظيم وتأهيل الهيكل التعليمي لإدخال المراحل التعليمية المفقودة للهرم التعليمي أهمها التعليم التقني (عثمان، 2001).

واستناداً إلى ما سبق ترى الباحثة أن المعيقات الأساسية للتعليم التقني في فلسطين تتمثل في النظرة السلبية للتعليم التقني فترى معظم الملتحقين في الكليات التقنية هم اصحاب المعدلات المنخفضة في الثانوية العامة والذين لم يستطيعوا الالتحاق بالتعليم الأكاديمي، بالإضافة إلى انخفاض أجور خريجيه في سوق العمل الحكومي والخاص، وزيادة عدد هذه الكليات، مما ادى لحدوث منافسة كبيرة بينها للحصول على أكبر عدد من الطلبة بغض النظر عن ميولهم وكفاءتهم وقدراتهم وتحصيلهم العلمي.

سبل مواجهة تلك الصعوبات

يرى العبد(2001) أنه يمكن تخطي تلك الصعوبات بإرساء قواعد واضحة للقبول تقترن باختبارات ومقابلات شخصية يخضع لها المتقدم، ويتم توزيع الطلبة عندها بشكل يسد النقص في الأطر الفنية المدربة التي يحتاج إليها المجتمع بما يتناسب مع إمكاناته الاقتصادية، فضلا عن تجنب سياسة الباب المغلق أمام خريجي هذه الكليات التقنية وعدم اعتبار مثل هذا النوع من التعليم مرحلة منتهية لا تؤدي إلى التعليم العالي.

نقاط القوة والضعف المؤثرة في التعليم والتدريب التقني الأكاديمي

يمتاز التعليم الفلسطيني بمجموعة من نقاط القوة ونقاط الضعف لمعالجة العديد من التحديات في هذا المجال ذلك من خلال توفير كوادر أكاديمية تقنية متدربة مؤهلة تشارك بوضوح في توفير عمالة فعالة وكانت كالأتي :

- ✓ نقاط القوة للتعليم التقني الأكاديمي: في الكثير من الدول العربية عامة وفي فلسطين خاصة هنالك تجهيزات أساسية تعمل كبنية تحتية تشمل المعدات والتجهيزات، واتساع والتدريب التقني في كافة المجالات والتخصصات وتكاملها مع الأطروحة التعليمية، وعند القيام بالعديد من الإجراءات والإمكانات والتنظيمات تصبح أطروحة التعليم عصرية حديثة متجددة .
- ✓ نقاط الضعف للتعليم التقني الأكاديمي: وهي الضعف التقني في غياب الاستراتيجية الفلسطينية وإن وجدت لا يمكن مقارنة أدائها أو تصحيح وتقوية مواطن الضعف فيها، بالإضافة الى غياب الوحدة والتنسيق في القطاع العام، مع ذلك إن مشاركة القطاع الخاص ضئيل غير ملموس يكاد يكون معدومة في التدريب والتأهيل التقني الأكاديمي، وقلة دعمه ماديا في إعانة وإمداد التعليم وبرامج التدريب التقني، فالمصدر الشائع للتمويل الحكومي في السلطة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي فإنه يتأثر بشكل كبير بالأزمات المالية التي تمر بها الدولة، وبما يتعلق بالأنظمة والبرامج التدريبية التقنية التي تفتقر للمرونة وتتسم بمحدودية التفكير للمتعلمين الأكاديميين فيتفاعلون في مجال العمل بشكل غير

ملحوظ، وقلة الإقبال عليه لأن عامل التشجيع والتحفيز للإقبال على التعليم التقني يكاد أن يكون محصوراً، فضعف الموارد المالية ادى الى ضعف في القدرة على مجاراة التطورات التكنولوجية التقنية (التميمي، 2010)

نظرة المجتمع للتعليم التقني

واقع التعليم التقني في فلسطين ليس على ما يرام فقد اعتاد الناس على النظرة الخاطئة الطلاب التعليم الصناعي والتقني فهي خيار من لا خيار له من الطلاب الذين لم يتمكنوا من الحصول على معدلات عالية تمكنهم من الدخول للجامعات الأكاديمية بالتخصصات المطلوبة فيلجؤون نحو مسار التعليم الثانوي المهني تلك هي النظرة، كما إن أطروحة التوجيه والإرشاد الضعيفة أدت إلى خلل في خيارات الطلاب لتوجههم نحو التعلم التقني وفقا لميولهم واتجاهاتهم (حلبي، 2012).

ويضيف نصرالله (2018) أن مؤسسات التعليم التقني والمهني في الأراضي الفلسطينية قد شقت طريقها مبكراً، إلا أن عقبات جدية ما زالت تعترض مسيرة التعليم المهني والتقني، منها النظرة الاجتماعية الخاطئة السائدة اتجاه التعليم التقني والمهني في المجتمع الفلسطيني وتفضيل التعليم الأكاديمي النظري سعياً وراء ألقاب واعتبارات علمية واجتماعية، إضافة لضعف الاستثمارات الحكومية والخاصة الموجهة نحو التعليم التقني والمهني.

تجارب دولية في استخدام التعليم التقني

كان السعي الدائم لتحقيق التكامل والانسجام بين التعليم العالي التقني وبين التعليم المهني والعلوم الأخرى هي الشرارة الأولى والرئيسية لتطور التعليم، فيسهل من مهمة التربويين في العملية التعليمية ومتابعة تعليمهم للحصول على الشهادات العليا والدخول في سوق العمل والاندماج فيه فقد مر بعدة تجارب للوصول لما هو عليه الآن ومن هذه التجارب:

تجربة السعودية

التحديات التي تواجهها السعودية وكثير من الدول النامية دعت إلى النظر في القضايا التي تؤثر في مسيرة المجتمع الاقتصادي والاجتماعي والمهني وأهمها المجال التعليمي، فهناك علاقة طردية بين معدلات النمو وانخفاض البطالة وارتفاع المستوى التعليمي، فرقي التعليم وزيادة فعاليته هو الهدف المرجو، وإدراك السعودية الأهمية التعليم دعتها لبناء مؤسسات تعمل على خلق عمالة تقنية مهنية على قدر عال من الكفاءة لمواجهة سوق العمل المستحدث والمتطور بشكل سريع ومواكبة مستجدات العصر فعملت على إنشاء مؤسسات تعليمية للتعليم التقني والفني والمهني متطورة، وكان الهدف من إنشاء هذه المؤسسات تطبيق البرامج التدريبية وتنفيذها في المجالات الصناعية والزراعية والتجارة وكل ما له علاقة بالتعليم التقني وتدريب العمالة لتأدية العمل بكفاءة وفعالية عالية، هذه المواءمة التي سعت إليها هذه المؤسسات ساعدت في معرفة المهارات والتخصصات التي يحتاجها سوق العمل، ثم تم إنشاء الكليات والمعاهد والجامعات التقنية لإخراج على سبيل المثال: مهندسين ومساعدي مهندسين تقنيين ذوي قدرات تقنية مهنية عالية ومن هنا بدأ الانطلاق التطور الجامعات التقنية (قرناص وآخرون، 2012).

التجربة الاسترالية

يعتمد التعليم والتدريب المهني الأسترالي على تفاعل بين الحكومات وقطاعات الصناعة فتوفر مؤسسات التعليم التقني مؤهلات التعليم التقني والمهني والحكومة تدعمها ماديا، فنظام التعليم التقني في أستراليا هو من أكبر قطاعات التعليم فيها فهو يستهدف الطلاب الناجحين في الثانوية العامة والمتسربين من التعليم لتلبية حاجات سوق العمل، وإن أصل التعليم التقني في أستراليا يعود لبدايات ظهور معاهد الميكانيكا ومدارس الفنون وبدأ تطور هذا العلم من هنا فالتعليم التقني والتدريب المهني هو المصطلح المستخدم في أستراليا فقد تنوعت القطاعات التعليمية وأخذت بالتطور واستمر تطور هذا المفهوم بتطور المناهج والخطط التدريبية وفق نظام تكنولوجي تقني في المعاهد والكليات والمؤسسات التقنية، فالصفة الأساسية للتعليم التقني الأسترالي توفر مجالات متنوعة للتعليم التقني التي تسمح للدارس بالانتقال بين التعليم والتدريب أو التنقل بين الجامعات

التقنية وسوق العمل فتمكن من القيام بمهامه بنجاح فحقق مخرجات تتميز بالكفاءة العالية استطاعت توفير فرص العمل للخريجين مما حقق الرضا للطلبة والسوق العمل التقني في نفس الوقت (قرناص وآخرون، 2012).

تجربة ماليزيا

إن الحديث عن نظام التعليم في ماليزيا يسجل قصة النجاح والكفاح التي عاشها المجتمع الماليزي، فلا شك إن اعتماده على الإدارة القوية الطامحة جعلته يتخذ التعليم التقني ركيزة استراتيجية لتحقيق أهدافه المرجوة في مجال التعليم التقني، فطموحها للوصول عام(2020)، إلى مجتمع كامل متكامل تقنيا وتكنولوجيا ونمو اقتصادها ليكون مواكبا للعولمة والثورة التكنولوجية الحاصلة كان دافعها لتطوير الموارد البشرية تقنيا وتقوية نظامها التعليمي فهو المصدر المتجدد لتقوية القطاع الصناعي بكافة مجالاته، لو اطلعنا على نشأة التعليم التقني الماليزي نلاحظ أنه كان دائما ينادي بتطوير التعليم التقني والفني للوصول إلى تعليم تقني عالي الكفاءة فبحلول عام (2001)، أصبح عدد المدارس التقنية الفنية (84) مدرسة مما أدى إلى إنشاء كليات تقنية فنية تمنح خريجيها شهادات تؤهلهم لسوق العمل، واستمرت المدارس والكليات والمؤسسات التقنية، بالتزايد حتي حظيت على نسبة عالية من ميزانية الدولة، كما بينت الأبحاث والتجارب الأهمية الدور الكبير للتعليم التقني والمهني في تطوير الصناعة الماليزية وذلك من اخلال إمدادها بخريجين تقنيين ماهرين من جامعات وكليات تقنية ذات كفاءة عالية ومتطورة (قرناص وآخرون، 2012).

تجربة فلسطين

عند النظر إلى واقع التعليم التقني والفني في فلسطين لوجدنا أن نشأته تعود إلى ما قبل (144)عام إذ قامت الحكومة العثمانية بإنشاء المدارس وعدد من مشاغل التدريب كالحدادة والنجارة وتجليد الكتب والخياطة، كما أنشئت مؤسسات تعليمية في بيت لحم ومدارس صناعية في القدس لمساعدة الأيتام في اكتساب المهارات من أجل القدرة على العمل واكتساب مهنة جيدة لكي يعيش حياة كريمة كما وتم إنشاء أول مركز تدريبي في القدس عام (1948)، وكان من أهم الإنجازات بناء المؤسسة التعليمية في مدينة طولكرم وهي خضوري الزراعية عام) 1930 (التدريب الطلبة

على أسلوب الزراعة العامة لمدة سنتين ثم أصبحت ثلاث سنوات يعود فيها الخريجين كمزارعين ماهرين ناجحين، وكانت هذه بداية انطلاق جامعة فلسطين التقنية خضوري حتى تصل إلى ما هي عليه الآن، أما الدور الأهم كان الذي قامت به وكالة الغوث من إنشاء مراكز تدريب في عدة أماكن لتخريج طلبة يتمكنون من إعالة أنفسهم، وفي الستينات بدأت وزارة التربية والتعليم الاهتمام بالمؤسسات الصناعية ومراكز للنشاط الصناعي في غدة مجالات، ولا ننسى ما عاناه التعليم التقني والفني بسبب الاحتلال ولا زال يعاني منه حتى الآن (أبو عصبة، 2005).

في فترة الانتداب البريطاني لم يحظ التعليم التقني والفني بأية اهمية، واستمر الوضع على حاله حتى استلمت السلطة الوطنية الفلسطينية فشكلت وزارة التربية والتعليم، وبعد انسحاب الاحتلال من بعض المدن الرئيسية تشكلت وزارة التعليم العالي، ومن هنا بدأت انطلاقة الطلاب بحرية اختيار التخصصات التي تستهويهم فيوجد في فلسطين ما يقارب (60) مؤسسة وكلية تعنى بالتعليم التقني والفني موزعة بين الضفة والقطاع، فتقدم هذه المؤسسات للطلبة الأكاديميين برامج مختلفة وتخصصات متنوعة يقدمها أعضاء الهيئة التدريسية لكنها تبقى بحاجة للمتابعة .المستمرة بسبب الانفجار المعرفي الحاصل والمتزايد، ونبقى ببحث دائم عن طرق لحل المشكلات والصعوبات التي تواجه الأكاديميين الملتحقين بالكليات التقنية والفنية (مؤسسة النيزك للتعليم المساند والإبداع العلمي، 2011).

أهداف تطوير المنهج التقني:

أشار عبد الغفور والعزاوي(2016) أن أهم أهداف تطوير المنهج التقني هي تنمية مهارات الخريجين العقلية ومهارات حل المشكلات التي تواجههم بعد التحاقهم بحقل العمل، ومراعاة الفروق الفردية مع تنمية مهارات التعليم الذاتي، وربط الجوانب النظرية بالتطبيق والتركيز على المعارف والمهارات وقدرات اتخاذ القرار في الميدان، وإضافة المفاهيم المعاصرة المختلفة الى المنهج مع مراعاة مفاهيم التربية السكانية والبيئة والصحية وغيرها.

أهمية تطوير المنهج التقني:

تظهر الحاجة لتطوير المناهج في مؤسسات التعليم التقني من خلال التطورات التكنولوجية والتي تطلب مراجعة مناهج لتحديد مدى وملاءمتها للتطورات، والتطورات في المعرفة بشكل عام، وأهمية مراجعة مكونات المنهج نوعاً وكماً في ضوئها، وبالتالي يمكن اعتبار المعرفة التكنولوجية دعامة رئيسة في تطوير وفهم التطبيقات التكنولوجية، مما يستدعي التركيز بشكل خاص على تطوير مناهج التعليم التقني (عبد الغفور والعزاوي، 2016).

وترى الباحثة أنه من الضروري أن تصمم مناهج التعليم التقني لتكون متوافقة من حيث تضمينها عنصراً من التعليم العام الذي يشمل الدراسات الطبيعية والإنسانية لتوجيهه نحو القيم غير المادية التي من خلالها تحققت مهنة الإنسان.

مشكلات تطوير المناهج التقنية:

تعاني مناهج التعليم التقني بعض المشكلات في مجالات قلة الوسائط التعليمية المستخدمة في التعليم، وتقادم او خطأ المعارف التقنية والفنية والمهنية، وضعف الصلاحية العلمية والتكنولوجية للمناهج وتقادمها مقارنة بالتقدم التكنولوجي المتحقق، وفقدان عنصر أو أكثر من عناصر المنهج خاصة تلك المرتبطة بالجوانب التطبيقية، وعدم العمل باستراتيجيات واضحة ومعلنة ومكتوبة يسترشد بها منفذو المناهج (حمدان،2002).

وترى الباحثة أن هذه المشكلات ما زالت قائمة وترجع السبب لضعف عضو هيئة التدريس في تطوير الذات وعدم تماشيه مع التكنولوجيا لمن بلغوا سن معين واعتماده على الأسلوب التقليدي في التدريس وعدم التمكن من جلب او استحضار جميع التقنيات اللازمة

ومن الأمور التي لا يختلف عليها المتخصصون أن هناك ضرورة تطوير المناهج للأسباب التالية: (مؤتمر التربية،2008)

1) التقدم العلمي والتكنولوجي في العلوم والمعرفة والمجتمع والبيئة.

2) تجديد محتوى المناهج باستمرار وذلك لتلبية الاحتياجات المستجدة للفرد والمجتمع.

نتائج العولمة واختراقها الثقافات والأسواق والسياسات (عبد الغفور والعزاوي،2016).

خصائص التعليم التقني:

يتميز التعليم التقني عن أنماط التعليم الأخرى بخصائص معينة منها تأهيل الطالب لممارسة مهنة معينة التي يحتاجها سوق العمل من خلال إكسابه المهارات اللازمة، والاهتمام بالجانب العملي إذ تبلغ الساعات الدراسية العملية نسبة(70%) من مجموع الساعات الدراسية مقابل نسبة(30%) للساعات النظرية، عكس الحال في الدراسات الجامعية الأكاديمية التي يغلب عليها الجانب النظري، وتدريب الطالب في المعامل والورش في مجال تخصصه أثناء دراسته بدرجة أكبر مما هو عليه الحال في الدراسات الأخرى، وذلك لإكساب الطالب المهارات التي تساعده على حل المشكلات التقنية، وإضافة مهارات تقنية مستندة إلى المعارف والعلوم الحديثة في حقل تخصص الطالب، والترابط الشديد مع حقل العمل اذ تعتبر المؤسسات الإنتاجية شريكاً قوياً مع مؤسسات التعليم التقني في اعداد البرامج والمناهج الدراسية وتدريب الطلاب، وتهتم الدراسات التقنية في الاستفادة من التصاميم شائعة الاستعمال في الصناعة لأغراض التعليم التقني وتطبيقها لحل المعضلات التقنية، وتمحورها حول التخصصات التقنية الدقيقة الحديثة التي يحتاجها سوق العمل (جريو، 2013)

الاتجاهات الدولية في مجال اعداد أساتذة التعليم والتدريب المهني والتقني:

تؤكد الاتجاهات الدولية على دور أساتذة التعليم التقني في اعداد وتوسيع نطاق أفق اساتذته ومتدربيه، دعماً لتنفيذ التعليم للجميع والتعليم من أجل التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية، وسبل تحسين نوعية تدريب أساتذة التعليم والتدريب المهني والتقني بغية المساهمة في التنمية المستدامة، وتعزيز قدرات الابتكار على مستويات السياسة والنظام والمناهج من خلال دعم إعداد أساتذة التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال التعاون الدولي، ودور إعداد أساتذة التدريب المهني والتقني في تطوير أطر المؤهلات الوطنية والإقليمية ومعاييرها، ودور إعداد أساتذة التعليم والتدريب المهني والتقني في سياق استراتيجيات تنمية الموارد البشرية الإقليمية والتنمية الاقتصادية المستدامة، وتطوير معايير لإعداد أساتذة التعليم والتدريب المهني والتقني، والاستمرار في تهيئة

أساتذة التعليم والتدريب المهني والتقني، وبالأخص في مجالات المهارات العملية بهدف تلبية حاجات حقل العمل، والمهارات التربوية، وفنون التعليم، وأساليب وقنوات التعليم والتعلم(اليونسكو/يونيفوك: عدد17: 2010).

أسباب ومبررات لتوجهات مؤسسات حقل العمل للمشاركة في نشاطات التعليم التقني:

رأى عبد الغفور والعزاوي (2016) أن هناك أسباباً استدعت مؤسسات العمل للمشاركة بنشاطات التعليم التقني وأهمها معرفة مؤسسات حقل العمل بدورها في تنمية الموارد البشرية وضرورة مساهمتها في تخفيف الأعباء التي تتحملها الدولة، وامتلاك تسهيلات حكومية بترخيص ممارسة مؤسسات حقل العمل الإنتاجية والخدمية لعملها في الإنتاج والخدمات والتدريب، والانتفاع من المتدربين كقوة انتاج وخدمات خلال فترة التدريب، وايجاد قوة عمل منخفضة الكلفة (مكافآت محدودة للمتدربين) مقارنة بالرواتب المدفوعة للعمال النظاميين، وفرص عمل للمتدربين بعد اجتيازهم للبرامج التدريبية بالبقاء في ذات المؤسسة التي تدربوا فيها بصورة دائمة، وإيجاد نوع من الانتماء الى تلك المؤسسات من قبل المتدربين، والحصول على الخبرة في المجالات التدريبية، واستخدام الخبرة المتوافرة للخدمة في هذا المجال، وتحقيق الربحية من خلال العمل كمؤسسات تمارس التعليم والتدريب، فضلاً عن عملها الإنتاجي والخدمي، والاطلاع على تجارب عالمية وإقليمية ووطنية.

سبل النهوض بالتعليم التقني:

ومن أجل النهوض بالتعليم التقني ليصبح المحرك الأساسي للتنمية، معتمدا على سواعد وعقول المواطنين في المقام الأول، يجب أن تبذل جهوداً حثيثة لبناء استراتيجية وطنية للتعليم التقني في كل دولة، ويكون من خلال إشاعة ثقافة العمل بين المواطنين على أوسع نطاق من منطلق أن العمل المثمر شرف وواجب على كل مواطن، وتنمية الشراكة بين مؤسسات التعليم التقني والقطاع الخاص في مجالات التعليم كافة، واختلاف برامج التعليم التقني في المرحلة القادمة

ليستجيب بصورة أفضل لمتطلبات المتعلم وحاجة السوق ومتطلبات العمل باعتماد أساليب تعليمية جديدة منها:

1) **التعليم الجزئي:** يستجيب هذا النمط من التعليم لحاجات العاملين في المؤسسات المختلفة بصورة جيدة وعلى وفق حاجات تلك المؤسسات دون أن يؤثر كثيراً على سير أعمالهم، وذلك بإتاحة الفرصة لهم بالدراسة في الكليات التقنية لمدة يوم أو يومين بالاستفادة من أيام العطل الأسبوعية، وساعات ما بعد الدوام بالنسبة لموظفين الدوائر الحكومية، ومد مدة الدراسة بما يكفي لتغطية جميع متطلبات الدراسية اللازمة للحصول على الشهادة المطلوبة في كل مستوى دراسي.

2) **التعليم الموازي:** يستجيب هذا النمط من التعليم لحاجات الأفراد ممن قد لا تؤهلهم معدلات درجاتهم في الدراسة الثانوية للمنافسة مع الآخرين للقبول في الكليات عبر قنوات القبول الاعتيادية، أو ممن لا تسمح لهم ظروف العمل بالانتظام بالدراسة الاعتيادية ويتحمل هؤلاء الأفراد في العادة بعض أجور الدراسة، تكون أوقات الدراسة خارج ساعات العمل.

3) **التعليم التعاوني:** يقوم على أساس تكامل التعليم الأكاديمي في الكليات التقنية، والعمل في الوقت نفسه في أحد التخصصات، بحيث يتطابق تخصص دراسة الطالب مع طبيعة عمله.

4) **التعليم قصير المدى:** لا يفضي هذا النوع من التعليم إلى منح شهادات أكاديمية، وإنما شهادات خبرة مهنية، تمنحها في العادة بعض الجمعيات المهنية أو الشركات، لعل أوضح مثال على ذلك الشهادات التي تمنحها شركات مايكروسوفت وسيسكو.

5) **التعليم الإلكتروني:** وهو نمط التعليم الذي يقدم للمتعلم بالوسائل الإلكترونية لاسيما أجهزة الحاسوب وشبكة الانترنت، ويرتبط هذا النمط من التعليم بمفاهيم التعليم عن بعد والتعليم المفتوح ارتباطاً وثيقاً، ويمكن الاستفادة منه لتعليم بعض المقررات الدراسية في الكليات التقنية

6) **التعليم المتناوب:** يدرس الطالب بهذا النمط من التعليم لمدة ستة أِهر في الكلية، ويقضي النصف الثاني من السنة بالعمل في أحد المؤسسات في مجال تخصص دراسته بهدف التدريب العملي لاكتساب الخبرة والمهارة في مجال المهنة التي يجري اعداده لها(جريو،2013).

اقتراحات لربط الكليات التقنية بسوق العمل:

اقترح جريو(2013) مجموعة من الاقتراحات لربط الكليات التقنية بسوق العمل، كاستخدام مختبرات الكليات التقنية ومراكز التدريب المهني ومعاملها ومشاغلها لمصلحة تلبية حاجات المؤسسات الصناعية، وكذلك تسخير إمكانيات المؤسسات الصناعية لمصلحة العملية التعليمية التقنية والتدريب المهني، وبما لا يؤثر في سير العمل في كلتا الحالتين، وخلق وحدات إنتاجية تجريبية أو ريادية في الكليات التقنية ومراكز التدريب المهني من اجل تطوير الصناعة الوطنية، واتباع نظام تعليمي تقني ومهني رصين ومرن في آنٍ واحد بحيث يأخذ في الحسبان ظروف العاملين في المؤسسات الإنتاجية، إذ لا يمكن نظاماً تعليمياً جامداً أن يعمل بفاعلية لحاجات المؤسسات الصناعية، وإنشاء الخطط ورسم السياسات العلمية لتحسين أداء الفنيين والتقنيين والمهنيين، وتأمين مواكبتهم لأخر مستجدات العلوم والتقنية، وتطوير أساليب الإنتاج من اجل زيادة كمية المنتج وتحسين نوعيته بالاستفادة من أرقى حلقات التقنية المتقدمة، والاعتماد على أساليب الإدارة الحديثة في الصناعة الوطنية، وربط المناهج الدراسية بشكل اقوى بحاجات المؤسسات الصناعية من الفنيين والتقنيين والمهنيين واعدادهم بالشكل الذي يمكن فيه الاستفادة من مؤهلاتهم بصورة مباشرة في تلك المؤسسات، وهذا بالتأكيد يتطلب البحث والتنسيق المستمر بين العاملين في الكليات التقنية ومراكز التدريب المهني والمؤسسات الصناعية ومراجعة المناهج الدراسية بصورة دورية ومنتظمة بهدف تحديثها لتلبية هذه الحاجات، تتماشى مع التطورات التقنية من جهة أخرى، والقيام بتنمية القدرات الوطنية التقنية والمهنية القادرة على تحديد التقنيات المناسبة لتطوير الصناعة الوطنية وخدمة المجتمع وذلك لسد حاجات السوق المحلية في المرحلة الأولى، والدخول في منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية في المرحلة الثانية، وبذلك نضمن خلق تقنية وطنية تعتمد

على الكوادر الوطنية وتستخدم الإمكانيات والموارد المحلية وتستوعب التطورات التقنية العلمية لاستنباط تقنيات متقدمة، والعمل على تنشيط دور الكليات التقنية الاستشاري ودعمها بكل الوسائل الممكنة بوصفها بيوت خبرة تقنية وطنية ممتازة، وتشجيع مشاركة كبار المسؤولين في المؤسسات الصناعية والإنتاجية في أعمال مجالس الكليات التقنية، وكذلك مشاركة عمداء الكليات التقنية وكبار الأساتذة في أعمال مجالس إدارة المؤسسات الصناعية الإنتاجية، وإعطاء التعليم التقني والمهني ما يستحقه من اهتمام ورصد المبالغ اللازمة لتحقيق أهدافه على أفضل وجه، وبلورة مفهوم الكلية التقنية المنتجة وتجسيد ذلك على صعيد الواقع باعتبار أن الكلية التقنية المنتجة، إنما يمثل صيغة تعليمية متقدمة في المؤسسات التقنية.

الكليات التقنية

تعد الكليات التقنية في كثير من الدول من المؤسسات التعليمية التي لا تقل عن الجامعات من حيث رغبة الالتحاق بها، من الممكن ان أهم مبررات شيوعها والإقبال عليها أنها تشمل على برامج تتميز بالكمال والمرونة وتتناسب مع احتياجات الأفراد والمجتمع وخطط التنمية من الكوادر البشرية، فبرامج الكليات التقنية تعطي فرصة أكبر للراغبين بالالتحاق بسوق العمل أو من يرغبون اكمال تعليمهم الجامعي أو تدريبهم المهني المتقدم، حيث تهدف إلى تزويد الدارس بالمهارات التي يحتاج إليها سوق العمل (الزطمة،2011).

كليات التعليم والتدريب التقنية في الضفة الغربية:

أولاً: كلية هشام حجاوي التكنولوجية

تأسست الكلية في تشرين الأول في عام 2001 وكانت احدى كليات جامعة النجاح الوطنية، وقد كانت في البداية تابعة لمؤسسة هشام أديب حجاوي، بتعاون ودعم من عدد من الجهات الدولية والعربية والدعم السخي من حكومة ألمانيا الاتحادية، وكانت الرؤية الاساسية من إنشاء هذه الكلية هو دعم التعليم التقني بعد المرحلة الثانوية، بواسطة استخدام برامج استندت على الجانب النظري بشموليته والجانب العملي بتطبيقاته، وذلك كله لتزويد سوق العمل بتقنيين لديهم

القدرة على مواكبة التطور الهائل في التكنولوجيا في جميع التخصصات التكنولوجية التي تطرحها الكلية، والمدة المطروحة للبرامج في الكلية هي سنتين دراسيتين وهي في الأساس تستهدف خريجي الثانوية العامة في الفروع كافة، بالإضافة الى دورات خاصة مدتها قصيرة هدفها خدمة وتطوير المجتمع المحلي، وتطرح الكلية برامج تدريبية هدفها تدريب وإعادة تأهيل القوى العاملة من خلال دورات متخصصة قصيرة أو طويلة الأمد.

وتهتم هذه الكلية بقسمين أكاديميين هما: –

قسم المهن الهندسية والحاسوب اذ انه يضم كافة التخصصات الهندسية من هندسة التركيبات الكهربائية، وهندسة الاتصالات، وهندسة التصنيع والإنتاج، والأتمتة الصناعية، وشبكات الحاسوب والانترنت والتكييف والتبريد، والأوتوميكاترونكس، وتكنولوجيا المعلومات المحوسبة.

قسم الفنون التطبيقية الذي يشمل تخصصات التصميم الجرافيكي، وتخصص التصميم الداخلي، تخصص الوسائط المتعددة، وتطوير الويب، بالإضافة إلى تخصص التجميل وتصفيف الشعر والعناية بالبشرة (موقع وفا المركزي، 2019).

ثانياً: كلية فلسطين التقنية/خضوري – طولكرم

تعد كلية فلسطين التقنية من أقدم المؤسسات التعليمية الرائدة في فلسطين؛ إذ تأسست في العام 1930م على مساحة واسعة من أراضي مدينة طولكرم، تبرع بها أهالي المدينة لإقامة مدرسة زراعية في حينه، وخرجت الكلية أجيالاً من الفنيين الفلسطينيين على مدى العقود الثمانية من تاريخها العريق، وفي هذه الأيام أصبحت هذه الكلية جزءًا من جامعة فلسطين التقنية–خضوري، وتشارك في النمو السريع لهذه الجامعة الفتية

وتضم الأقسام التالية: –"قسم المهن الهندسية، قسم المهن التجارية، قسم تكنولوجيا المعلومات، قسم التربية الرياضية، العلوم والتكنولوجيا الزراعية" (جامعة فلسطين التقنية خضوري، 2020).

ثالثاً: كلية المهن التطبيقية –جامعة بوليتكنك فلسطين

تعتبر كلية المهن التطبيقية نواة جامعة بوليتكنك فلسطين، حيث كانت انطلاقتها من قبل رابطة الجامعيين عام (1978) بعد أن اختيرت فكرتها المتعلقة ببرامج في مجال التعليم التقني. وقد شملت الكلية ثلاث دوائر وهم: (الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، العلوم الإدارية والمصرفية، والمهن الهندسية).

وتمنح الكلية درجة الدبلوم في حوالي عشرين تخصصاً هندسياً وتقنياً في مجالات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات، العلوم الادارية والمصرفية، الهندسة الكهربائية، الهندسة الميكانيكية، الهندسة المدنية والمعمارية، الفنون التطبيقية، التصميم الداخلي والحجر والرخام.

وهناك إقبال عليها بسبب ثقة السوق في خريجي الكلية الذين اثبتوا كفايتهم داخلياً وخارجياً وذلك لامتلاكهم المهارات والكفايات التي تلبي احتياجات السوق، كما وتعمل إدارة الكلية على توثيق التعاون مع مؤسسات محلية وعربية ودولية ويشارك موظفي الكلية في جميع الأنشطة التي تهدف إلى تطوير التعليم التقني (جامعة بوليتكنك فلسطين، 2020).

وترى الباحثة أن أنشطة هذه الكليات التقنية الثلاث وغيرها في الدولة وإسهاماتها بإنتاج مَهَرة أكِفاء يحتسب على أساس التقديرات الكلية للاقتصاد في الوطن.

التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية: اعتبرت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية وسياسية تحتل مكانة بارزة في الأمور العالمية منذ العام 1945م، لذلك فإن دراسة التنمية الاقتصادية ومشاكلها تحتل اليوم المركز المتقدم في الفروع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي بعد أن كانت تحظى باهتمام قليل من علماء الاقتصاد قبل الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت التنمية مفهوم شامل له جوانب متعددة(كريمة،2015).

وهي العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم، وخلق الكثير من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهياكل الاقتصادية (عجمية وآخرون، 2004).

أهمية التنمية الاقتصادية:

ان للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في حياة الفرد الاجتماعية كزيادة الدخل الحقيقي وبالتالي تحسين معيشة المواطنين، وخلق فرص عمل للمواطنين، وإيجاد السلع والخدمات المطلوبة لإشباع حاجات المواطنين، وتطوير المستوى الصحي والتعليمي والثقافي للمجتمع، وتخفيض الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين طبقات المجتمع، وتسديد ديون الدولة، وتحقيق الأمن القومي(منيب،2018).

وتتجلى في العنصرين الآتيين:

1- التنمية وسيلة لتقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والدول المتقدمة: من أجل تقليص حدة الفجوة الاقتصادية والتقنية الموجودة بين الدول المتقدمة والدول النامية يجب على هذه الأخيرة تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للنهوض والسير بركب الدول المتقدمة.

2- التنمية أداة للاستقلال الاقتصادي :"إن التنمية الحقيقية يجب أن تقوم على الاستقلال الاقتصادي وليس على تبعيته فحصول البلدان النامية على الاستقلال السياسي لا يعني القضاء على حالة التبعية، خاصة في حالة زيادة المشروعات التي تقيمها هذه الدول بعد الاستقلال، والتي تحتاج فيها إلى التعامل التكنولوجي والمالي مع الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى زيادة وتعمق الروابط تبعية الدول النامية ، من أجل التخلص من هذه التبعية لابد من تغيير الهيكل الاقتصادي للدولة وذلك بإحداث تنمية حقيقية تعتمد على الذات باستغلال الموارد المتاحة في الدولة استغلالاً صحيحاً وكاملاً(دراز،2004).

أهداف التنمية الاقتصادية:

هناك العديد من الأهداف التنمية الاقتصادية تتمثل في:

الزيادة في الدخل الفردي والدخل المحلي يعمل على التوازن بين الصادرات والواردات، وتحقيق العدالة في امتلاك وسائل الإنتاج، واستهلاك الموارد بطريقة مستدامة حتى يبقى الرقي متواصلاً للأجيال القادمة (العمران،2012).

وتضيف الباحثة أهدافاً للتنمية الاقتصادية تبعاُ لقراءاتها تظهر في التقدم بالاقتصاديات المحلية ونقلها من التبعية الى الاستقلال وهكذا يتم تحقيق حاجات ورغبات الأفراد، وتعزيز سيادة الدولة وتشجيعها للصادرات أكثر من الواردات، وتشجيع إحلال الواردات وتصنيعها محلياً، ويؤدي ذلك الى استقرار العملة المحلية وبقائها قوية أمام العملات الأجنبية.

معيقات التنمية الاقتصادية:

يوجد العديد من المعيقات والتي تؤثر دون أن تؤدي التنمية الدور المنوط بها وتظهر على النحو التالي:

البطالة وتوسع النشاط الاقتصادي غير النظامي منخفض الإنتاجية، الفرق الطبقي والفقر، التمييز ضد الشباب والنساء، ضعف المؤسسات الديموقراطية وآلياتها وعدم احترام حقوق الإنسان، مشكلة توفر البيانات ونوعيتها ومسألة البحث العلمي في خدمة التنمية، التزايد في عدد السكان بالمقارنة مع المساحات الجغرافية والمتطلبات الأساسية للحياة، ظهور الأمية وعدم مجانية التعليم والعلاج، تراجع المركز الاجتماعي للمرأة وغياب مشاركتها في الحياة الاجتماعية والسياسية، قلة الكوادر المهنية والفنية الماهرة والمدربة والتي من شأنها دفع عجلة التنمية من خلال تطوير العملية الإنتاجية (نعمة، 2011)

وترى الباحثة أن عدم الإفادة من إبداعات وتجارب الآخرين يعد عائق للتنمية الاقتصادية وأقصد بذلك الأشخاص الذين يدعون للقضاء على التبعية الفكرية والاقتصادية بشكل كامل.

مشاكل التنمية الاقتصادية:

ظهور التصنيع وسيطرة الاقتصاد المتروبولي، وكذلك الديون هي المعرقل الأساسي في عملية التنمية، تراجع رؤوس الأموال بالدول النامية لبناء اقتصاد محكم بعيد عن الديون والارتباطات الخارجية، وعدم الاتزان بين النمو الاقتصادي والنمو الديموغرافي، الحاجة الى الخبرة والكفاءة في مجال التسويق الإنتاج، ارتفاع سعر العقار في مناطق التمركز الاقتصادي ونقص

السيولة المالية، قدم المؤسسات والهياكل الإنتاجية، شح التخطيط والعشوائية في تقسيم العمل وعدم استخدام استراتيجية التخصص في الإنتاج بجودة (العمران، 2012).

ومن الممكن حل هذه المشاكل **بمتطلبات التنمية الاقتصادية** وهي التخطيط الاحتفاظ بقاعدة البيانات والمعلومات اللازمة، الإنتاج بجودة وايجاد التكنولوجيا الملائمة، التخطيط الجيد، وايجاد الموارد البشرية المتخصصة، وضع السياسات الاقتصادية المناسبة، توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المتنوعة، المحافظة على بيئة امنة ومستقرة، توعية المواطنين، تسديد الديون أولاً بأول (عبد الحميد، 2019).

عناصر التنمية الاقتصادية

من اهم العناصر التي تحتويها التنمية:

الشمولية فالتنمية تغير شامل ينطوي على العامل الاقتصادي والثقافي والمجتمعي، وهي عملية طويلة الأجل وذلك من خلال الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الحقيقي فترة طويلة من الزمن، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة والتقليل من ظاهرة الفقر، أهمية التحسن في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد (أبو جودة، 2011).

مستلزمات التنمية الاقتصادية:

إن التنمية الاقتصادية تحتاج العديد من الشروط والمستلزمات الضرورية التي توجد لتحقيقها سواء من طرف الأفراد أو من طرف الحكومات أو من طرف الهيئات المختصة في قضايا التنمية ومن هذه المستلزمات تراكم رأس المال والذي تم تحقيقه بواسطة عملية الاستثمار بحيث يتم من خلالها توفير الموارد من اجل الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك، واستثمارات البنى التحتية التي تشجع من طاقة البلد على انتاج السلع والخدمات، وأيضا النفقات الموجهة للبحث والتطوير وايضا النفقات الاجتماعية التي تجعل الفرد و المجتمع ككل أكثر إنتاجية.

كما أن الموارد البشرية تلعب دورا مهما في عملية التنمية حيث أن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، وتنقسم الموارد البشرية بين مجموعتين: الأولى "عرض العمل"

التي تجمع أعداد العاملين والثانية "القدرات الإدارية" والتي تجمع المديرية والقادة ومسيري الوظائف. وتعتبر الموارد الطبيعية من مستلزمات التنمية اذ انها توفر قاعدة للتنمية خصوصا في مراحلها الأولى إذا تم استغلالها بشكل صحيح ومناسب، وكلما زادت الموارد الطبيعية في البلد يكون ذلك حافزا وعاملا مساعدا على النمو المتطور، إلا أنها لا تعتبر قيدا على التنمية ومثال ذلك اليابان التي تحقق تنمية رائدة في ظل عدم توفرها على هذه الموارد.

وأيضاً تعتبر التكنولوجيا محرك عملية التنمية فهي العنصر الفارق بين الدول التي حققت تنميتها والدول التي لا تزال في طور النمو أو متخلفة، فالتقدم التكنولوجي ميزة من مزايا الدول المتقدمة، كما تعتبر المعرفة العلمية التي تستند إلى التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطور أساليب أداء العمليات الإنتاجية والتواصل إلى أساليب جديدة أفضل للمجتمع، وعليه فان تحقق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تقدم وتغيير التكنولوجيا من أجل توسع الطاقات الإنتاجية وتشغيلها بشكل أفضل(القريشي،2007).

علاقة التعليم التقني والمهني بالتنمية الاقتصادية

يلعب التعليم التقني دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كافة دول العالم. فهو يعتبر الأساس الذي يبني عليه جميع ما نسعى لتحقيقه سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. فهو مفتاح الارتقاء بجودة السلع والخدمات التي تنتجها وتحسين الإنتاجية التي نحن في أمس الحاجة إليها .تعتبر العلاقة القائمة بين التعليم التقني والتنمية الاقتصادية ناتجة عن ترجمة الحاجة إلى اليد العاملة بأهداف وخطط تعليمية وتعتبر العلاقة القائمة بين التعليم التقني والتنمية الاقتصادية علاقة شديدة التعقيد بالنظر إلى غياب أي اتصال مباشر بين الوظائف وانواع التعليم ومستوياته .وليس من السهل في مثل هذه الظروف، أن تتمكن من تصور أنظمة الإعداد اليد العاملة وتحسين مهاراتها، قوامها الأساسي مقتضيات العمالة. كما يمكن للتعليم أن يكون حافزا للتنمية الاقتصادية ونتيجة لها، وينطبق الأمر نفسه بنوع خاص على التعليم التقني والتدريب المهني اللذان يعززان التنمية الاقتصادية (المنذر، 2002، ص113).

وأولت مختلف دول العالم اهتمامها المتزايد بالتعليم التقني لما له من أهمية في التنمية والتقدم العلمي والتكنولوجي وتمثل هذا الاهتمام من خلال التوصية المعدلة التي اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في تشرين الثاني لعام 1974م والتي جاء في فحواها أن التعليم المهني والتقني شرط أساسي لدعم البيئة الحضارية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويجب توفير الموارد المالية المناسبة للتعليم المهني والتقني واعطاؤه أولوية عالية في الخطط الوطنية، والأخذ بعين الاعتبار عند تصميم المختبرات والورش أن تكون مزدوجة للأغراض التعليمية والاسهام في الإنتاج، ويلاحظ من التوصية أنها تأخذ على عاتقها مسؤولية تشغيل المشاريع التنموية والتغيير الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع من خلال المهارات التي يتمتع بها(الزوبعي والجنابي، 2017).

وترى الباحثة أن العلاقة ارتباطية بين التنمية الاقتصادية والتعليم التقني بحيث أن ارتفاع الاقتصاد في سوق العمل بحاجة الى تقني لأنه الأقدر على الاشراف على المشاريع وتصميم الأجهزة وتقديم الارشادات الفنية ويساعد في إعداد تقديرات الكلف وتحديد أعطال الأجهزة وتركيبها وإصلاحها وصيانتها والإشراف على المعدات وتحديدها، وأيضاً نظام التعليم التقني من المفترض أن يكون موجه تبعاً لحاجة السوق المحلي والعالمي إن استدعى الأمر.

الدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء من الفصل مجموعة من الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية، التي تناولت موضوع التعليم التقني والتنمية الاقتصادية، وتم استعراضها من الأحدث إلى الأقدم:

أولا: الدراسات العربية:

هدفت دراسة العمري (2019) إلى التَّعرف على أبرز التَّحديات التي تواجه بيئة التَّعليم الجامعي من أجل التَّحول إلى مجتمع تعلُّم مهني من وجهة نظر طلاب وطالبات جامعة طيبة وفقاً لمتغيري الجنس والتّخصّص، تكونت عينة الدّراسة من (524) من طلبة الجامعة من الكليات الإنسانية والعلمية تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، وتم استخدام استبانة كأداة للدّراسة تضم (40) عبارة موزعة على سبعة من المكونات الأكاديمية الرئيسة للبيئة التّعليمية تم تطبيقها على عينة الدّراسة، وأظهرت النتائج أن (33) عبارة وقعت ضمن (درجة متوسطة) ما عدا (7) عبارات وقعت ضمن (درجة ضئيلة) في المكونات: التّعلم، وطرق التَّدريس، وأساليب التَّقييم، والمناخ المؤسّسي العام، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات الطُّلاب والطالبات فيما يخصّ أبرز التّحديات التي تقف حائلا دون تحول بيئة التعليم الجامعي إلى مجتمع تعلّم مهني في جميع المكونات الأكاديمية للبيئة التَّعليمية باعتبار متغير الجنس، ماعدا ما يخصّ "المتعلم" وذلك لصالح الطالبات، كما أكدت نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما يخص متغير التّخصّص في جميع المكونات لصالح الكليات النّظرية، ما عدا المناخ المؤسّسي العام فكان لصالح الكليات العلمية.

وهدفت دراسة الشيخ خليل (2019) إلى بيان دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة الفترة من العام 2011-2018م، من خلال دراسة ثلاثة متغيرات (الحد من البطالة، الحد من الفقر، تحسين مستوى المعيشة)، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام العينة العشوائية في اختيار عينة الدراسة حيث بلغت العينة (381) من أصحاب المشروعات الصغيرة والعاملين فيها، وتم توزيع أداة الدراسة (الاستبانة)، وتوصلت الدراسة

إلى أن المشروعات الصغيرة ساهمت في التغيير في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة بنسبة (85.5%) من خلال دورها في الحد من البطالة والحد من الفقر والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة، وساهمت في التغيير في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة بنسبة (18.9%) من خلال دورها في الحد من البطالة، كما ساهمت المشروعات الصغيرة في التغيير في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة بنسبة (33.3%) من خلال دورها في الحد من الفقر، كما ساهمت المشروعات الصغيرة في التغيير في تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة بنسبة (42.3%) من خلال دورها في تحسين مستوى المعيشة، كما تعتبر المشروعات الصغيرة من ضمن أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية في قطاع غزة بوزن نسبي (72.8%) كأعلى وزن نسبي من ضمن فقرات واقع المشروعات الصغيرة في قطاع غزة وأن المشروعات الصغيرة تأثرت باعتداءات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي بصورة سلبية بوزن نسبي (74%) كأعلى وزن نسبي من ضمن فقرات المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة في قطاع غزة.

كما هدفت دراسة الآغا (2018) إلى التعرف إلى دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، باستبانة طبقت على طلبة برامج التعليم المهني، وعددهم (115) طالبا وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن درجة تقدير دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة جاءت بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (76.4%)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تبعاً لمتغير الجنس، بينما نتج عنها وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة تبعاً لمتغير العمر وتبين أن الفروق لصالح الذين أعمارهم 20 فأكثر.

وهدفت دراسة زنديق (2017) إلى التعرف على معدلات البطالة في فلسطين والآثار المترتبة عليها، وواقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين بشكل عام ومحافظة طولكرم بشكل خاص، وبيان أهم العوامل المؤثرة عليها وأهم المشكلات والصعوبات التي تواجه هذه

المشروعات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الأداة (الاستبانة) وكذلك بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل البطالة في فلسطين ارتفع خلال الفتر (2007–2015) بنسبة (4.2%) وذلك بسبب سياسية الاحتلال الإسرائيلي في تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وانخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، وأنه كلما زاد عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة زاد عدد العاملين في تلك المشروعات وهذا بدوره يقلل من مستوى البطالة.

هدفت دراسة حمدان (2017) إلى قياس أثر التعليم التقني والتدريب المهني على التنمية الاقتصادية في قطاع غزة خلال الفترة (1995–2016)، واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي لتقدير العلاقة الانحدارية بين المتغيرات المستقلة (العمالة التامة، إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت، عدد خريجي التعليم التقني، عدد خريجي التدريب المهني) مع المتغير التابع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها: بلغت مرونة العمالة التامة (0.38%) وهذا يعني أن زيادة العمالة التامة في قطاع غزة بنسبة (100%) سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بنسبة (38%)، كما بلغت مرونة التدريب المهني (0.24%)، وهذا يعني أن زيادة التدريب المهني بنسبة 100% سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بنسبة (24%) في قطاع غزة، بينما بلغت مرونة التعليم التقني في قطاع غزة (0_–12) وهذا يعني أن زيادة عدد خريجي التعليم التقني بنسبة (100%)، فإن ذلك سيؤدي لانخفاض نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في قطاع غزة (12%) خلال الفترة (1995–2016).

هدفت دراسة القوس (2016) إلى التعرف على دور الكليات الجامعية في التنمية بشكل عام والتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بشكل خاص ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم اختيار عينة مناسبة قوامها (750) شخصاً، وتوزيع الاستبيان على العينة، وأظهرت النتائج أن دور الكليات الجامعية في التنمية بمحافظة عفيف في المستوى المتوسط وأقل من المتوسط من الناحية الاقتصادية وأن هناك صلة بين دور الكليات الجامعية ومتغير الحالة الاجتماعية لصالح المتزوجين ومتغير الجنس لصالح الذكور.

هدفت دراسة شاهين وآخرون(2016) إلى التعرف على الدور الذي تقوم به المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي وكانت أداة الدراسة هي الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى أن للمشاريع الصغيرة دور متوسط في تحسين قدرة الأفراد للوصول الى المؤسسات المالية وهذه النتيجة تشير إلى أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة تلقوا منحة من المؤسسات المالية من أجل تمويل مشاريعهم، وأن أصحاب المشاريع الصغيرة يتلقون العديد من التسهيلات من قبل المؤسسات المالية من أجل تمويل مشاريعهم، كما أن المشروع ساعد أصحابه في الحصول على قرض من المؤسسات المالية وأوصت الدراسة بضرورة العمل على استقطاب الخبرات العملية من أجل استغلالها بتنمية المشاريع الصغيرة.

هدفت دراسة زمراوي (٢٠١٦) إلى التعرف على أثر التعليم الفني على التنمية الاقتصادية بالولاية الشمالية في السودان والمعوقات والمشكلات التي تواجه التعليم الفني من أجل تحديد مستوى أهميته وتوضيح طبيعة العلاقة بين التعليم الفني والتنمية الاقتصادية بالولاية الشمالية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة طبقية عشوائية وللوصول لنتائج الدراسة تم جمع البيانات والمعلومات من خلال المقابلة الشخصية والاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن افتقار مناهج التعليم المتطلبات البنية الاقتصادية يغير من معوقات نمو هذا النوع من التعليم كما أن ضعف الميزانيات المخصصة للتعليم الفني كانت سببا في تقليص مؤسسات التعليم الفني وزيادة التركيز على التعليم الأكاديمي، وعدم توفر المعدات والآليات له دور كبير في عدم معالجة قضايا هذا النوع من التعليم بالولاية.

هدفت دراسة بابكر (2015) إلى التعرف على واقع التعليم التقني وما يعانيه من مشكلات ومعرفة أهميته بالنسبة لدولة السودان، بعنوان دور التعليم التقني في التنمية الاقتصادية في السودان بالتطبيق على كلية الجريف شرق التقنية، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل البيانات المتعلقة بدراسة الحالة، وتم الاعتماد على مصادر أولية باستخدام الاستبيان لدراسة الحالة ومصادر ثانوية، حيث تم توزيع (75) استمارة عشوائيا، (50) استمارة للخريجين، و(25) لأعضاء هيئة التدريس. توصل البحث إلى أن التعليم التقني يساهم في زيادة معدلات التنمية وزيادة معدلات

التشغيل الدخول، وأن قلة التمويل من أهم المشاكل التي تواجه التعليم التقني وهنالك ازدواجية في المعايير بين التعليم التقني والأكاديمي.

هدفت دراسة بدر خان (2014) إلى التعرف على مستوى اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي تبعاً لعدة متغيرات، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي لذلك، بعينة تكونت من(707) من طلبة الصف العاشر الأساسي تم اختيارهم بطريقة عشوائية عنقودية، ووزعت عليهم الاستبانة، وأظهرت النتائج أن اتجاهات الطلبة للالتحاق بالتعليم المهني جاءت بدرجة متوسطة، وهناك اختلافا في مستوى اتجاهاتهم نحو الالتحاق التعليم المهني يتبع لمتغير المستوى التحصيلي للطالب وذلك لصالح ذوي التحصيل المتوسط والمنخفض، ومتغير مستوى تعليم ولي الأمر لصالح أبناء أصحاب المؤهلات التعليمية (الثانوي فما دون، الدبلوم، البكالوريوس)، ومتغير عدد أفراد الأسرة لصالح الطلبة ممن يبلغ عدد أفراد أسرهم (من 5–7 أشخاص) و (أكثر من 7 أشخاص)، في حين أسفرت النتائج عن عدم وجود اختلاف في مستوى اتجاهات الطلبة نحو الالتحاق بالتعليم المهني يعزى لمتغيرات الإقليم والجنس ومتوسط دخل الأسرة.

هدفت دراسة حسون (2014) إلى دراسة واقع التعليم المهني والتقني في اللاذقية، "دراسة العلاقة بين كفاءة التعليم التقني والمهني ودراسة العلاقة بين مصادر تمويل التعليم التقني والمهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل" واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب المسح الإحصائي من خلال جمع البيانات من مفردات العينة باستخدام أداة الدراسة (الاستبانة) وتم توزيع الاستبانة في محافظة اللاذقية بطريقة عشوائية بسيطة، وكان من أهم نتائج الدراسة أن التعليم التقني والمهني يتسم بنقاط قوة تجعله يتمتع بكفاءة عالية، ويظهر ذلك من خلال مشاركة المعلمين في إعداد المناهج بصورة جيدة، وتوافر الأسس العلمية والموضوعية في إعداد الكوادر المهنية، وتوافر تخطيط تعليمي واضح يفسح مجال التعليم التقني أمام الراغب والقادر من الطلبة، والمشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع العام المهنية في مجالات التدريب، ومنع الهدر والخسارة في إمكانات وتجهيزات مؤسسات التعليم المهني والتقني، وأن هناك ضعف واضح في دور التعليم المهني والتقني في تحقيق احتياجات سوق العمل على الرغم من وجود تشريعات وقوانين تؤهله

للاضطلاع بدوره في تنمية مهارات العمل، وأن هناك علاقة ارتباط طردية ومتينة بين كفاءة التعليم المهني ودوره في تحقيق احتياجات سوق العمل، وتعاني التجهيزات المتوافرة في التعليم التقني والمهني من ضعف تجهيزها بوسائل او تجهيزات الأمن و السلامة المهنية المتطورة، كما أن المختبرات والورش غير كافية، وأن هناك ضعف في مصادر تمويل التعليم التقني والمهني، حيث أن الوزارة لا تولي الاهتمام المناسب في تمويله.

هدفت دراسة الرفاعي (2014) إلى التعرف على تطوير التعليم المهني في مصر كرؤية مقترحة في ضوء خبرات بعض الدول، والتعرف إلى خبرات بعض الدول الأخرى في مجال التعليم المهني والكليات المهنية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الدراسة الاستبانة ووزعت على عينة تم اختيارها بطريقة عشوائية، وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ التعليم المهني يسهم بدرجة كبيرة في التحاق الطلبة الخريجين بسوق العمل، كما يتيح لهم فرصة التكيف مع احتياجات سوق العمل، واستحداث تخصصات جديدة بالمدارس المهنية مثل: تصفيف الشعر، والميكانيكا، وتصليح الأجهزة الذكية.

هدفت دراسة الصمادي (2012) إلى التعرف على درجة تقدير المواءمة بين مخرجات التعليم المهني، وسوق العمل الأردني، واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي، والاستبانة كأداة للدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (401) معلماً من معلمي التعليم المهني التابعين لمؤسسات التعليم والتدريب المهني في إقليم الشمال تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وأظهرت نتائج الدراسة أنَّ درجة المواءمة متوسطة، مع عدم وجود فروق دالة إحصائياً لأثر الوظيفة، أو الدرجة العلمية.

هدفت دراسة جويليس (2011) إلى تطوير أنموذج لبناء شراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل في ضوء الواقع والتجارب العالمية المعاصرة، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث طور ثلاث استبانات (الأولى لخريجي مؤسسات التعليم المهني، والثانية لمدراء المدارس المهنية، وعمداء الكليات التقنية، أما الاستبانة الثالثة فكانت موجهة للمشغلين في القطاعات المختلفة)، وأظهرت نتائج الدراسة ضعف علاقة الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني

والتقني ومؤسسات الأعمال، ووجود معوقات لهذه الشراكة منها القوانين والتشريعات والتمويل، وضعف نظام بناء القدرات البشرية لكل من مؤسسات التعليم المهني والتقني.

هدفت دراسة الفليت (2011) إلى التعرف على الدور الذي تساهم فيه المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث كل من المنهج التحليلي الوصفي والمنهج الموضوعي الكمي ووزعت الاستبانة لأصحاب المشاريع الصغيرة اللذين تم اختيارهم بطريقة طبقية عشوائية، وتوصلت الدراسة إلى أن 70% من أصحاب المشاريع الصغيرة يجدون صعوبات تمويلية بسبب صغر حجم المشروعات ونقص الضمانات بالإضافة إلى عدم توفر نظام موحد ينظم آليات عمل القطاع الإنتاجي الصغير وسياسات الإقراض والسياسات الضريبية، كما توصلت إلى أن التدريب يؤثر إيجابية وبشكل واضح على المشروعات الصغيرة ويؤدي إلى نجاحها.

هدفت دراسة البندي (2011) إلى التعرف على واقع المشروعات الصغيرة وتوضيح مدى الارتباط بين فعالية المشروعات الصغيرة وتحقيق التنمية الاقتصادية لها، ولكي تحقق الدراسة أهدافها تم البحث في الواقع الراهن للمشروعات الصغيرة في مصر وذلك للتعرف على وضعها الحالي ودراسة الآفاق المستقبلية لهذا الدور من خلال المنهج التحليلي الاستقرائي، وقد خلصت الدراسة إلى أن المشاريع الصغيرة تمثل فرس الرهان في التصدي لأزمة البطالة في مصر في المرحلة القادمة مما يحتم على الحكومة أن تولي هذا القطاع أهمية بالغة خاصة وأنه يشكل ما يقارب (80%) من حجم الاقتصاد الكلي ويستحوذ على نسبة (82%) من الحجم الإجمالي للعمالة، كما تعد صعوبة الحصول على التمويل من المعيقات الأساسية أمام الرياديين وأصحاب المشاريع الصغيرة في مصر، وتدني أداء الكادر الإداري أحد المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر.

هدفت دراسة مطر (2008) إلى التعرف على اتجاهات طلبة المرحلة الثانوية بغزة نحو التعليم المهني وعلاقة هذا الاتجاه بمتغيرات الاهتمامات المهنية، الوعي المهني، إدراك مفهوم التعليم المهني، جنس الطالب وفرع الطالب، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي

التحليلي، وتم اختيار العينة عشوائية إذ بلغت (123) طالب وطالبة، وكانت أدوات الدراسة عبارة عن ثلاث مقاييس وهي "مقياس الاتجاه نحو التعليم المهني، مقياس الوعي المهني، ومقياس الاهتمامات المهنية" وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: أن مستوى اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهني كان إيجابي بنسبة بلغت 64.2% وتشير إلى مستوى متوسط يميل إلى التدني للاتجاه، كما كشفت الدراسة عن عدم وجود علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهني وكال من الاهتمامات المهنية والوعي المهني، في حين أظهرت وجود فروق في الاتجاه نحو التعليم المهني تعزى لمدى فروق في الاتجاه نحو إدراك الطلبة لماهية التعليم المهني لصالح الطلبة المدركين لماهيته، ولم تظهر الدراسة التعليم المهني تعزى لجنس الطالب وفرعه.

هدفت دراسة ثابت (2008) إلى التعرف على أهم المشكلات الأكاديمية التي تواجه طلبة الأقسام التقنية بكلية مجتمع تدريب غزة، وهل تختلف المشكلات وفق بعض المتغيرات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق استبانة مكونة من (75) فقرة على طلاب يمثلون 82.4% من مجتمع الدراسة تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وتوصلت الدراسة لنتائج أهمها أن أهم المشكلات الأكاديمية التي تواجه طلبة الكلية هي المشكلات المرتبطة بالبيئة التعليمية، المرتبطة والمشاكل المرتبطة بالطلبة أنفسهم.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

هدفت دراسة كيميفور وكساح (Kemevor & kassah, 2015) إلى التعرف إلى التحديات التي تواجه التعليم والتدريب التقني والمهني بمنطقة فولتا بغانا، واستخدم في البحث المنهج الوصفي على العينة العشوائية الطبقية على جميع طلاب مؤسسات الدورة الثانية، وكانت أداة الدراسة الاستبانة والمقابلة تبين من خلال هذه الدراسة نقص في المعدات والموارد وغياب العنصر التدريبي وقلة الإهتمام بالطلبة وخاصة في الدروس التوضيحية وأوصت هذه الدراسة وزارة التربية والتعليم بالإهتمام الكامل في التعليم التقني والمهني.

هدفت دراسة مجاجي (Magaji, 2015) إلى التعرف على دور التعليم المهني والتقني من أجل تحسين الاقتصاد الوطني من أجل التنمية المستدامة ومسائل المناهج الدراسية، ولتحقيق

هدف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي المتمثل بأسلوب تحليل المحتوى بعد اجراء مقابلات شبه منظمة على 46 شاباً قطعوا برنامج التعليم والتدريب المهني المزدوج خلال السنة الأولى، ويستند المنهاج إلى احتياجات سوق العمل، وتستجيب الحكومة الاحتياجات التعليم المهني والتقني من خلال التمويل الكافي وتوفير المرافق والمعدات والموارد الكافية. وقدمت توصيات لمزيد من التحسين. وستظل أهداف التعليم المهني والتقني في نيجيريا غير قابلة للتحقيق إذا لم تتحقق التحديات التي تفرضها الاحتياجات المعاصرة.

هدفت دراسة أصغر وسجاد (Asghar & Sajjad, 2015) إلى التعرف على العلاقة بين التدريب المهني والتخفيف من وطأة الفقر من خلال دور معتدل للصناديق الأجنبية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي، وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية بسيطة، ووزعت على هذه العينة الاستبانات، حيث يجري استخدام مليارات الروبية من قبل والجهات المانحة الدولية في التعليم التقني والمهني لتعزيز مهارات الأفراد وزيادة مستوى الدخل، وتوصلت الدراسة إلى نتائج هامة للأموال الأجنبية في تعزيز ما يصل إليه من تعزيز المهارات والتدريب المهني مما ساعد أن هناك دورا على التخفيف من حدة الفقر.

هدفت دراسة كلمنت وأبو ريحان (Celement & Abu Raihan, 2013) إلى التعرف على مشكلات تطوير التعليم التقني والمهني لولاية كاتسينا، حيث استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي وتكونت عينة الدراسة من (50) مديرا ومعلما تم اختيارهم بطريقة عشوائية ووزعت عليهم الاستبانات، وأظهرت نتائج الدراسة وجود نقص في الأجهزة والمعدات والمواد التقنية في المدارس وانخفاض في كفاءة المعلمين الفنيين ونقص في الميزانية.

هدفت دراسة ماسدوناتي وآخرون (Masdonati & et al, 2010) إلى التعرف على صعوبات الانتقال من التعليم إلى التدريب المهني وأسباب التهرب من التدريب المهني في لوزان بسويسرا، استخدم الباحثون في دراستهم المنهج الوصفي التحليلي وكانت أداة الدراسة المقابلات"Structured interviews" لعينة الدراسة البالغ عددها (46) طالب تهربوا من التدريب

المهني في السنة الأولى، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أنه يوجد صعوبات في التأقلم نتيجة الانتقال من التعليم إلى التدريب المهني، بالإضافة لوجود مشاكل في التعلم أو بيئة العمل.

هدفت دراسة اوكوشا (Okocha, 2009) للتعرف على اتجاهات الآباء نحو التعليم المهني وتأثيرها على صناعة القرار المتعلق باختيار الأبناء لبرامج التعليم والتعليم المهني، وبلغت عينة الدراسة من(200) من آباء الطلبة في مدارس دلتا النيجر، وقد أظهرت النتائج أنه بالرغم من أن الآباء يدركون القيمة الكبيرة للتربية المهنية إلا أنهم ما زالوا يعتبرون أن التربية المهنية وما يرتبط بها من إعداد تقني لا يؤدي إلى المهن والوظائف المرموقة اجتماعياً، وقد عزت الدراسة ذلك للأسباب التالية: الاعتقاد بارتباط المتميزين والموهوبين بمسار التعليم الأكاديمي ولا يوجد حوافز وميزات اقتصادية لخريجي المدارس المهنية، ضعف الارتباط ما بين البرامج المهنية والحياة العملية، عدم فهم الأولويات والاحتياجات الوطنية لدى الكثير من الآباء، إضافة لتأثير الآباء في اختيارات أبنائهم مع عدم الأخذ بعين الاعتبار لاستعدادات الطلبة وميولهم المهنية.

هدفت دراسة كرستين (Christine, 2008) للكشف عن اتجاهات المجتمع الأسترالي نحو المهن التقليدية والتعليم المهني، والمقارنة بين الاتجاه نحو التعليم المهني والاتجاه نجو الوظائف التقليدية، وقياس مستوى الوعي المعرفي للأفراد بالتعليم المهني والوظائف التقليدية، وقياس مدى الارتباط بين الوعي المعرفي والتعليم المهني في صناعة القرار المتعلق بالالتحاق بالتعليم المهني. وقد أظهرت النتائج أن (56%) من العينة لديهم وعي التعليم والتدريب المهني، وأن (95%) لديهم وعي بالوظائف التقليدية، و(62%)لديهم وعي بمتطلبات المهنة، كما تبين أن (89%) لديهم اتجاه إيجابي نحو التدريب والتعليم المهني، و(85%)لديهم اتجاه إيجابي نحو المهن التقليدية، كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين المعرفة والوعي بالتعليم المهني واتخاذ القرار الخاص بمسارات التوظيف، كما توصلت الدراسة بأن الآباء لهم دور في إقناع الأبناء بتفضيل إكمال مسار التعليم الجامعي.

هدفت دراسة بافلي (Pavli, 2003) إلى تحديد إسهامات التعليم التقني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية في ألبانيا، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب

(دلفي) المعدل لتحديد أولويات المساهمات الواجب على التعليم التقني أن يقوم بها تجاه التنمية، وذلك من خلال استجابات مجموعة من الخبراء (17) خبيرا عبر مقابلتهم، موزعين على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والتربويين المحليين والخارجيين تم اختيارهم بطريقة عشوائية، والتي قادت إلى إعداد مقياس مكون من (71) فقرة، تصف الإسهامات المتوقعة من التعليم التقني أن يقوم بها تجاه التنمية الاقتصادية .وباستخدام تحليل المحتوى، توصل الباحث إلى ترتيب للإسهامات المتمحورة حول: (إجراءات التخطيط للتعليم التقني، وبرامج التعليم التقني، وقيم العمل، والإنتاجية، ومهارات التحليل والاتصال). وخلص الباحث إلى أن عملية تطوير برامج التعليم التقني بشكل فعال سيساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البانيا، وبالتعاون مع الأفراد والمؤسسات والهيئات الموظفة المختلفة ووزارات التربية والتعليم العالي والقوى العاملة والشؤون الاجتماعية.

هدفت دراسة جوست (Gossett, 2002) إلى تفحص دور كليات المجتمع في التنمية الاقتصادية، من خلال فحص جهود عينة منتقاة من الخبراء المهنيين في التنمية الاقتصادية وقادة كليات المجتمع وآراء أصحاب الهيئات الموظفة في الخدمات التي تقدمها الكليات تجاه التنمية الاقتصادية. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالتركيز على أثر المتغيرات المستقلة (نوع مؤسسة العمل، وعمر المؤسسة، وعدد العاملين، ونسبة المشاركة في المؤتمرات والندوات، وحجم المؤسسة، وعدد الأقاليم التي تخدمها الكلية) على المتغير التابع وهو آراء أصحاب مؤسسات العمل حول مدى مساهمة (11) كلية مجتمع في التنمية الاقتصادية في الشمال الغربي لكارولينا، ومدى رضاهم عن المساهمات الحالية .وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة دالة بين مستوى رضا أصحاب العمل ومستوى أهمية استراتيجيات التنمية الاقتصادية المقترحة من قبل كليات المجتمع، وكذلك إلى وجود أثر ذي دلالة للمتغيرات المستقلة على المتغيرات التابعة، رغم أن تحليل الانحدار دل على أن هذه الدلالة لا تعد مؤشرا فعالا قويا على رضا أصحاب العمل.

التعقيب على الدراسات السابقة

- **من حيث المتغيرات**

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة آنفة الذكر، في أنها تناولت دور الكليات التقنية في التنمية الاقتصادية حيث أن التعليم التقني كمتغير مستقل والتنمية الاقتصادية كمتغير تابع كدراسة الأغا (2018) التي تناولت دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة، ودراسة حمدان (2017) التي تناولت أثر التعليم التقني والتدريب المهني على التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ودراسة زمراوي (2016) التي تناولت أثر التعليم الفني على التنمية الاقتصادية بالولاية الشمالية، ودراسة مجاجي (Magaji, 2015) التي هدفت إلى التعرف على دور التعليم المهني والتقني من أجل تحسين الاقتصاد الوطني، ودراسة بافلي (Pavli, 2003) التي هدفت إلى التعرف على إسهامات التعليم التقني في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية في ألبانيا، في حين اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة بابكر (2015) التي هدفت إلى التعرف على واقع التعليم التقني وما يعانيه من مشكلات ومعرفة أهميته بالنسبة لدولة السودان، ودراسة أصغر وسجاد (Asghar & Sajjad, 2015) التي هدفت الى التعرف على العلاقة بين التدريب المهني والتخفيف من وطأة الفقر، التي تناولت التعليم التقني كمتغير مستقل، واختلفت مع دراسة الشيخ خليل (2019) التي هدفت الى بيان دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ودراسة القوس (2016) التي هدفت الى التعرف على دور الكليات الجامعية في التنمية بشكل عام والتنمية الاجتماعية الثقافية والاقتصادية بشكل خاص في محافظة عفيف، ودراسة شاهين وآخرون (2016) التي هدفت الى التعرف على الدور الذي تقوم به المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في محافظة نابلس، ودراسة الفليت (2011) التي هدفت الى التعرف على الدور الذي تساهم فيه المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في قطاع غزة، ودراسة البندي (2011) التي هدفت الى معرفة أثر المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية التي تناولت التنمية الاقتصادية كمتغير تابع فقط.

- **من حيث منهج البحث**

استخدمت الدراسة الحالية المنهج المختلط، واختلفت الدراسة الحالية من ناحية المنهج المستخدم مع دراسة القوس (2016) ودراسة كيموفور وكساح (Kemovor & Kassah, 2015) ودراسة أصغر وسجاد (Asghar & Sajjad, 2015) ودراسة كلمنت وأبو ريحان (Celement & Abu Raihan, 2013) إذ استخدمت هذه الدراسات المنهج الوصفي، في حين تناولت دراسة الشيخ خليل (2019) ودراسة الأغا (2018) ودراسة زنديق (2017) ودراسة شاهين وآخرون (2016) ودراسة بابكر (2015) ودراسة بدرخان (2014) ودراسة حسون (2014) ودراسة الرفاعي (2014) ودراسة جويليس (2011) ودراسة الفليت (2011) ودراسة مطر (2008) ودراسة ثابت (2008) ودراسة ماسدوناتي وآخرون (Masdonati & et al, 2010) ودراسة بافلي (Pavli, 2003) ودراسة جوست (Gossett, 2002) المنهج الوصفي التحليلي، وتناولت دراسة العمري (2019) ودراسة زمراوي (2016) ودراسة الصمادي (2012) المنهج الوصفي المسحي، ودراسة حمدان (2017) التي استخدمت المنهج القياسي، ودراسة البندي (2011) التي استخدمت المنهج التحليلي الاستقرائي، ودراسة مجاجي (Magaji, 2015) التي استخدمت المنهج التحليلي بأسلوب تحليل المحتوى في الدراسة.

- **من حيث عينة البحث**

تم اختيار العينة في الدراسة الحالية بطريقة طبقية عشوائية، واتفقت الدراسة الحالية مع دراسة زمراوي (2016) ودراسة كيموفور وكساح (Kemovor & Kassah, 2015) ودراسة الفليت (2011)، في حين اختلفت مع دراسة العمري (2019) ودراسة الشيخ خليل (2019) ودراسة الأغا (2018) ودراسة زنديق (2017) ودراسة الرفاعي (2014) ودراسة الصمادي (2012) ودراسة مطر (2008) ودراسة ثابت (2008) ودراسة كلمنت وأبو ريحان (Celement & Abu Raihan, 2013) ودراسة بافلي (Pavli, 2003) التي استخدمت الطريقة العشوائية فقط، ودراسة حسونة (2014) ودراسة أصغر وسجاد (Asghar & Sajjad, 2015) التي استخدمت العينة العشوائية البسيطة في الدراسة،

ودراسة **بدرخان (2014)** التي استخدمت العينة العشوائية العنقودية، ودراسة **القوس (2016)** التي استخدمت عينة ملائمة "مناسبة" في الدراسة.

- **من حيث الأدوات**

تم استخدام الاستبانة والمقابلة في الدراسة الحالية لقياس دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية، واتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدامها للاستبانة والمقابلة معاً كدراسة زمراوي (2016) ودراسة كيموفور وكساح (Kemevor & Kassah, 2015)، في حين اختلفت مع دراسة العمري (2019) ودراسة الشيخ خليل (2019) ودراسة الأغا (2018) ودراسة زنديق (2017) ودراسة القوس (2016) ودراسة شاهين وآخرون (2016) ودراسة بابكر (2015) ودراسة بدرخان (2014) ودراسة حسون (2014) ودراسة الرفاعي (2013) ودراسة جويليس (2013) ودراسة الفليت (2011) ودراسة الصمادي (2012) ودراسة ثابت (2008) ودراسة كلمنت وأبو ريحان (Celement & Abu Raihan, 2013) ودراسة أصغر وسجاد (Asghar & Sajjad, 2015) التي استخدمت الاستبانة فقط، ودراسة ماسدوناتي وآخرون (Masdonati & et al, 2010) ودراسة مجاجي (Magaji, 2015) ودراسة بافلي (Pavli, 2003) التي استخدمت المقابلة فقط، واختلفت أيضاً مع دراسة حمدان (2017) التي استخدمت بيانات السلاسل الزمنية "النموذج القياسي"، ودراسة **مطر (2008)** التي استخدمت مقياس الاتجاه نحو التعلم المهني ومقياس الوعي المهني ومقياس الاهتمامات المهنية.

- **ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:**

تميزت الدراسة الحالية بأنها تعد من الدراسات الحديثة القليلة على حد علم الباحثة في فلسطين التي تناولت التعليم التقني ودوره في التنمية الاقتصادية، لأنها تعتبر غاية في الأهمية لمتخذي القرار وراسمي السياسات الاقتصادية، وتعتبر من الدراسات المهمة للجامعات الفلسطينية للتركيز على التعليم التقني لما له من دور في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين وتحديداً بالضفة الغربية.

الفصل الثالث

المنهج والإجراءات

منهج الدراسة

مجتمع الدراسة

عينة الدراسة

أدوات الدراسة

صدق الأداة

ثبات الأداة

متغيرات الدراسة

إجراءات الدراسة

المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهجية البحث وأدواته، وطرق جمع البيانات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة وعينتها وبناء أدواتها والتحقق مِن صدق الأداة وثباتها، إضافة إلى وصف متغيرات الدراسة وتصميمها والمعالجات الإحصائية المتبعة في تحليل البيانات.

منهج الدراسة

مِن أجل التعرف على دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية، استخدمت الباحثة المنهج المختلط لجمع البيانات، لملائمته مع طبيعة الدراسة، لأنّ المنهج المختلط هو الأنسب لوصف الظاهرة من جميع جوانبها، ويصفها بشكل دقيق كماً (Quantitative)، أو نوعياً (Qualitative)، فالنوعي يصف لنا الظاهرة وخصائصها، والكمي يعطينا وصفاً رقمياً لتلك الظاهرة (إبراهيم، 2002).

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة الذي طبقت عليه أداة الدارسة الاستبانة من جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التقنية الجامعية " كلية هشام الحجاوي التكنولوجية في نابلس/ كلية فلسطين التقنية بجامعة خضوري في طولكرم/ وكلية المهن التطبيقية بجامعة بوليتكنك فلسطين في الخليل"، البالغ عددهم(175) عضواَ، و(12) مِنهم فقط تم إجراء المقابلة معهم.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية قوامها(120) من أعضاء الهيئة التدريسية ذكوراً وإناثاً وتبعاً لدرجاتهم العلمية المختلفة (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر) في الكليات الثلاث (كلية هشام حجاوي التكنولوجية–نابلس، كلية فلسطين التقنية–جامعة

فلسطين التقنية خضوري–طولكرم، كلية المهن التطبيقية–جامعة بوليتكنك فلسطين–الخليل)، وتم توزيع (120) استبانة، وتم استرجاع (118) استبانة صالحة للتحليل، والجدول(1) يبين توزيع عينة الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية وفقا لمتغيرات الدراسة:

جدول(1) توزيع عينة الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية وفقا لمتغيرات الدراسة

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	68	57.6
	أنثى	50	42.4
	المجموع	118	100.0
الدرجة العلمية	أستاذ	26	22.0
	أستاذ مشارك	3	2.5
	أستاذ مساعد	9	7.6
	محاضر	80	67.8
	المجموع	118	100.0
الكلية	هشام حجاوي التكنولوجية	41	34.7
	فلسطين التقنية– خضوري	28	23.7
	المهن التطبيقية– البوليتكنك	49	41.5
	المجموع	118	100.0
سنوات الخدمة	اقل من 5 سنوات	34	28.8
	من 5 سنوات– 10سنوات	31	26.3
	أكثر من10سنوات	53	44.9
	المجموع	118	100.0

طريقة حساب حجم العينة

تم استخدام برنامج (Sample Size Caculate)، **وتمَّ احتساب عينة الدراسة بناء على المعادلة التالية: معادلة ريتشارد جيجر**

حجم المجتمع N حجم العينة n

$$n = \frac{(\frac{z}{d})^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{N} \times \left[\left(\frac{z}{d}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة 95, وتساوي 1،96 z

نسبة الخطأ d

$$120 = \frac{(\frac{1.96}{0.05})^2 \times (0.50)^2}{1 + \frac{1}{175} \times \left[\left(\frac{1.96}{0.05}\right)^2 \times (0.50)^2 - 1\right]}$$

أداتا الدراسة

قامت الباحثة باستخدام الأدوات التالية:

أولاً: الاستبانة

الاستبانة: وهي مجموعة من الأسئلة المكتوبة والمزودة بإجاباتها ويتطلب مِن المستجيب الإشارة إلى ما ينطبق عليه منها، كما تُعد بهدف الحصول على بيانات، ومعلومات حول قضية أو مشكلة محددة، يسعى الباحث الحصول عليها(الخرابشة،2012)، وقد استخدمت الباحثة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات الكمية في هذه الدراسة حيثُ قامت الباحثة بالإطلاع على دراسات سابقة ذات صلة بموضوع الدراسة مثل دراسة الأغا(2018) ودراسة الزاملي(2018) ودراسة القوس(2016) ودراسة بدر خان(2014) ودراسة عيسى(2011) وقامت الباحثة بتطوير الاستبانة، وقد اشتملت الاستبانة في صورتها النهائية على جزأين:

الجزء الأول: ويشمل المعلومات الأولية عن أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التقنية الجامعية الذين سيقومون بتعبئة الاستبانة وهي بيانات ديمغرافية عامة وهي: الجنس، الدرجة العلمية، الكلية، وسنوات الخدمة.

الجزء الثاني: واشتمل على محور "قياس دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية"، اشتمل على (42) فقرة موزعة على خمسة مجالات.

وهذه المجالات موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم(2) توزيع مجالات الاستبانة وعدد الفقرات

رقم المجال	الفقرة	عدد الفقرات
الأول	علاقة الكلية بالمجتمع المحلي	7
الثاني	سوق العمل	9
الثالث	المنهاج	9
الرابع	الوضع الاقتصادي	8
الخامس	التقني	9
المجموع		42

تم الاستجابة عن هذه المجالات مِن خلال مقياس ليكرت الخماسي، حيث يبدأ بمعارض بشدة وتعطي درجة واحدة فقط، ثم معارض وتعطي درجتين، محايد وتعطى (3) درجات، موافق وتعطى (4) درجات، وأخيراً موافق بشدة وتعطى (5) درجات.

واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة المقياس الآتي وذلك بالاعتماد على المتوسط الحسابي للفقرة حسب ما ذكرته البسطامي(2013):

اقل من 1.81	معارض بشدة
2.6-1.81	معارض
3.4-2.61	محايد
4.2-3.41	موافق
5-4.21	موافق بشدة

صدق الاستبانة:

تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة مِن خلال:

الأخذ بآراء المحكمين الذين قاموا بتحكيم الاستبانة وبلغ عددهم (14) محكماً من أساتذة ودكاترة الجامعات في كليات العلوم التربوية وكليات العلوم الإدارية والاقتصادية والكليات التقنية كما هو مبين في الملحق رقم (2)، وإجراء التعديل المطلوب عليها، بعد عرضها عليهم، وإبداء رأيهم في الفقرات مِن حيث صياغتها ومناسبتها للمجال الذي وُضعت فيه، إما بالموافقة عليها، أو تعديل صياغتها، أو حذف بعض الفقرات، أو عدم أهميتها، فتم تصحيح صياغة بعض الفقرات وحذف فقرات، لتصبح في صورتها النهائية ملحق(4).

ثبات الاستبانة:

تم التأكد من ثبات الأداة الاستبانة باستخدام معامل كرونباخ ألفا، وقد كانت معاملات الثبات لمجالات الاستبانة والمجال الكلي كما في جدول رقم: (3)

جدول(3) ثباث أداة الدراسة باستخدام معادلة (كرونباخ الفا) لمحور دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية

رقم المجال	المجال	معامل الثبات
الأول	علاقة الكلية بالمجتمع المحلي	0.718
الثاني	سوق العمل	0.771
الثالث	المنهاج	0.876
الرابع	الوضع الاقتصادي	0.849
الخامس	التقني	0.847
معامل الثبات الكلي لمحور الاستبانة		0.936

يتضح من الجدول (3) أنَّ معاملات الثبات لمجالات الاستبانة لمحور دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية تراوحت بين(0.718-0.876) ومعامل الثبات الكلي للاستبانة(0.936) وجميعها معاملات ثبات عالية تفي بأغراض الدراسة.

ثانياً: المقابلة الفردية المقننة:

استخدمت الباحثة المقابلات المقننة من خلال طرح الأسئلة المفتوحة، وفي هذا النوع من المقابلات يتم تحديد الأسئلة بشكل مسبق، وصياغتها وترتيبها بما يخدم أغراض الدراسة، ولا يسمح للباحث بالخروج عن حدود هذه الأسئلة، ويتم توجيه الأسئلة للمبحوثين بنفس الصياغة وبنفس الترتيب (أبو سمرة والطيطي، 2019)، وقد قامت الباحثة بصياغة أربعة أسئلة مقننة بنهاية مفتوحة موجهة لعينة من أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التقنية وعددهم(12)، ويبين الملحق رقم (5) نَص هذه الأسئلة:

1- حسب خبرتك ما الآليات الفعالة في تطبيق التقنيات الحديثة في الكليات التقنية؟

2- برأيك ما المعيقات التي تواجه استخدام التقنيات الحديثة في الكليات التقنية؟

3- من وجهة نظرك ما الحلول المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه استخدام التقنيات الحديثة في الكليات التقنية؟

4- من واقع خبرتك هل تدعم الكلية المجتمع المحلي، كيف؟

صدق المقابلة:

تم التحقق من الصدق الظاهري للأداة من خلال عرض أسئلة المقابلة على بعض محكمي الاستبانة من هيئة أعضاء التدريس في جامعة النجاح الوطنية، وتعديل صياغة بعض الأسئلة بناء على أرائهم، وبذلك يكون قد تحقق الصدق الظاهري لأداة المقابلة.

ثبات المقابلة:

للتوصل إلى ثبات المقابلة لجأت الباحثة إلى طريقتين للتحقق من ثبات المقابلة هما، الثبات عبر الأشخاص والثبات عبر الزمن، وفي طريقة الثبات عبر الأشخاص قامت الباحثة بتحليل استجابات أفراد عينة البحث النوعي، وطلبت من إحدى زميلاتها في برنامج الإدارة التربوية تحليل استجابات أفراد العينة، ثم قامت الباحثة باستخدام معادلة هولستي لتحقق من ثبات تحليل محتوى المقابلات، وتنص المعادلة على الآتي:

$$\text{معادلة هولستي} = \frac{\text{عدد الأفكار المتضمنة في التحليل والمتفق عليها بين المحللين} * 2}{\text{مجموع الأفكار المتضمنة في التحليل في مرتي التحليل}}$$

وبلغ عدد الأفكار المتضمنة في التحليل والمتفق عليها بين المحللين لإجابات جميع الأسئلة=22

وكان مجموع الأفكار المتضمنة في التحليل في مرتي التحليل لإجابات جميع الأسئلة= (28+31)، وعليه كان معامل الثبات باستخدام هذه المعادلة هو(0.74) وفي طريقة احتساب ثبات المقابلة عبر الزمن، قامت الباحثة بتحليل استجابات أفراد العينة، وبعد مضي أسبوع أعادت التحليل مرة أخرى وباستخدام معادلة هولستي بلغ معامل الثبات (0.79).

متغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة في فرضياتها على المتغيرات الآتية:

أولا: المتغيرات المستقلة وهي:

- **متغير الجنس:** وله فئتان (ذكر، أنثى).
- **الدرجة العلمية:** ولها أربعة مستويات (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، محاضر).
- **الكلية:** ولها ثلاث مستويات (هشام حجاوي التكنولوجية–نابلس، فلسطين التقنية بخضوري–طولكرم، المهن التطبيقية بجامعة بوليتكنك فلسطين–الخليل).
- **سنوات الخدمة:** ولها ثلاث مستويات (أقل من 5سنوات، من5–10سنوات، أكثر من 10سنوات).

ثانيا: المتغيرات التابعة:

استجابة أفراد عينة الدراسة مِن أعضاء هيئة التدريس في الكليات التقنية على فقرات أداة الدراسة (الاستبانة) وأسئلة الأداة الثانية (المقابلة) التي تتعلق بدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية.

إجراءات الدراسة

1. بعد الاطلاع على الأدب النظري وبعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بعنوان دراستي تم تحديد عنوان الدراسة حول دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية، والموافقة عليه مِن قبل عمادة الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، تم إعداد الاستبانة وأسئلة المقابلة.
2. إعداد الاستبانة بصورتها الأولية، من خلال كتابة فقرات كل مجال من مجالات الدراسة.
3. الأخذ بآراء المحكمين الذين قاموا بتحكيم الاستبانة.
4. استلام كتاب تسهيل مهمة من عمادة كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية.
5. تم توجيه كتاب من عميد كلية الدراسات العليا بجامعة النجاح الوطنية إلى عمداء الكليات الثلاث، وتم الحصول على الموافقة بتوزيع الاستبانات وإجراء المقابلات البحثية ملحق(6).
6. تحديد مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية المتفرغين في الكليات التقنية الثلاث والبالغ عددهم(175) عضواً موزعين على ("75"عضواً بكلية المهن التطبيقية، "60"عضواً بكلية هشام حجاوي التكنولوجية، "40"عضواً بكلية فلسطين التقنية).
7. قامت الباحثة بتوزيع (120) استبانة على أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التقنية الثلاث خلال الفصل الدراسي الثاني (2020/2019)، وتم استرجاع (118) استبانة.
8. ترميز البيانات وإدخالها إلى الحاسب ومعالجتها إحصائيا باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).
9. استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، ودمجها مع نتائج المقابلة، واقتراح التوصيات المناسبة.

المعالجات الإحصائية

قامت الباحثة باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

- التكرارات والنسب المئوية.

- اختبار معامل الثبات ألفا.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
- اختبار المقارنة بين متوسطين لعينتين مستقلتين (Independent Samples t- Test) لفحص الفرضيات المتعلقة بالجنس.
- اختبار العينة الواحدة (One Sample t- test) لفحص الفروق في استجابات عينة الدراسة نحو درجة ممارسة الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية لدورها في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية.
- اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لفحص الفرضيات المتعلقة بالدرجة العلمية، الكلية، سنوات الخدمة.
- اختبار LSD للمقارنات البعدية لمعرفة الفروق في الفرضيات التي رفضت بعد إجراء التحليل.

المعالجات النوعية للأداة الكيفية (المقابلة)

بعد إجراء المقابلات مع أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التقنية، وتفريغ إجاباتهم، تم تحليلها وذلك ب:

- حساب التكرارات في الجمل النصية لإجابات مسؤولي التعليم المهني وبيان النسبة المئوية لها.
- ترتيبها حسب الأعلى تكراراً.
- مناقشة النتائج.
- بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائج الاستبانة(الكمية) والمقابلة(الكيفية).
- اقتراح التوصيات بناءً على النتائج.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

النتائج الكمية

النتائج النوعية

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

مقدمة

يتضمن هذا الفصل تحليل النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة الكمية والكيفية، حيثُ سيتم الإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار تأثير خصائص عينة المبحوثين على إجاباتهم، حيث أنها بعدما تمت عملية جمع البيانات وترتيبها قامت الباحثة بمعالجتها إحصائيا باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS)، وذلك للحصول على قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، تحليل الأسئلة المتعلقة بالمقابلة حيث سيتم عرض نتائج مقابلة أعضاء الهيئة التدريسية وعددهم(12)، وفيما يلي عرضا للنتائج التي توصلت إليها الدراسة:

النتائج الكمية

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول والذي نصه:

ما دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية؟

وقامت الباحثة باستخدام اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t-Test)، واختارت المعيار (2.6) علامة قطع وذلك للتعرف إلى مستوى ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الإجابة ويظهر الجدول(4) ذلك:

جدول (4): المتوسطات الحسابيَّة والانحرافات المعياريَّة لدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية اختبار (ت) لعينة واحدة(One Sample t-Test)

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	المعيار =4.2		المعيار=3.4		المعيار =2.6	
				قيمة(ت)	مستوى الدلالة	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
علاقة الكلية بالمجتمع المحلي	3.81	0.50	117	-8.299	0.000	8.792	0.000	25.884	0.000
سوق العمل	3.92	0.42	117	-7.079	0.000	13.281	0.000	33.640	0.000
المنهاج	3.89	0.51	117	-6.504	0.000	10.322	0.000	27.148	0.000
الوضع الاقتصادي	3.32	0.60	117	-15.859	0.000	-1.436	0.154	12.988	0.000
التقني	3.71	0.56	117	-9.401	0.000	5.987	0.000	21.375	0.000
الدرجة الكلية	3.73	0.42	117	-12.043	0.000	8.507	0.000	29.057	0.000

يتضح من نتائج الجدول (4) عند استخدام المعيار (4.2) لفحص درجة استجابات أعضاء الهيئة التدريسية لدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية أظهرت نتائج اختبار (ت) لعينة واحدة (One Sample t-Test) بأن قيمة(t) سالبة في جميع مجالات الاستبانة، ولذلك لجأت الباحثة إلى اعتماد معيار أقل وهو (2.6) فكانت قيمة (ت) في جميع المجالات موجبة فتم اعتماد هذا المعيار أي أنها جاءت أقل من (3.4) وأكثر من (2.6) أي أنَّ دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية كانت مرتفعة، وقد أظهرت النتائج عند مستوى الدلالة (α= 0.05) وهي أقل من (0.05) وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط العينة لمجالات دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية أي أننا نرفض الفرضية الصفرية، وقد جاءت قيمة (ت) دالة إحصائيا أي أنها كانت مرتفعة. وبالنسبة لفقرات المجالات (علاقة الكلية بالمجتمع المحلي، سوق العمل، المنهاج، الوضع الاقتصادي، التقني، الدرجة الكلية) فقد تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (3.32-3.92)، وكانت الاستجابة على الدرجة الكلية مرتفعة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.73). وحسب

عينة الدراسة جاءت بمتوسط حسابي (3.73) وأن الانحراف المعياري عن المتوسط الحسابي لاستجابة أفراد العينة على المستوى الكلي فقد كان (0.42) وهذا يؤشر على أن استجابات أفراد العينة كانت مرتفعة حسب المعيار المعتمد (2.6).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني والذي نصه:

2. هل تختلف وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهات نظرهم باختلاف المتغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، الكلية، سنوات الخدمة)؟

وللإجابة على هذا السؤال تم فحص الفرضيات التالية:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئات التدريس لدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الجنس.

ولفحص هذه الفرضية فقد استخدمت الباحثة اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين (Independent t-Test) ونتائج الجدول(5) تبين ذلك.

الجدول (5) نتائج اختبار "ت" لمجموعتين مستقلتين، لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الجنس

المجال	ذكر (ن=68)		أنثى (ن =50)		قيمة (ت)	الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
علاقة الكلية بالمجتمع المحلي	3.72	0.55	3.94	0.43	-2.433-	*0.017
سوق العمل	3.86	0.46	4.00	0.36	-1.841-	0.068
المنهاج	3.80	0.53	4.02	0.48	-2.327-	*0.022
الوضع الاقتصادي	3.21	0.66	3.47	0.49	-2.467-	*0.015
التقني	3.63	0.57	3.82	0.54	-1.862-	0.065
الدرجة الكلية	3.64	0.45	3.85	0.35	-2.779-	*0.006

يتضح مِن نتائج جدول(5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) بين متوسطات الاستجابات على دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الجنس في مجالاي سوق العمل، والتقني، بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابتهم في مجالات علاقة الكلية بالمجتمع المحلي والمنهاج والوضع الاقتصادي، والدرجة الكلية لصالح (الإناث).

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئات التدريس لدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

ولفحص هذه الفرضية استخدمت الباحثة تحليل التباين الأُحادي(One-way ANOVA) ونتائج الجدول(7) تبين ذلك:

الجدول(6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية لمتغير الدرجة العلمية

المحور	المجال	الدرجة العلمية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية	علاقة الكلية بالمجتمع المحلي	أستاذ	26	3.82	0.71
		أستاذ مشارك	3	3.76	0.08
		أستاذ مساعد	9	3.99	0.59
		محاضر	80	3.79	0.43
		المجموع	118	3.81	0.51
	سوق العمل	أستاذ	26	4.03	0.42
		أستاذ مشارك	3	4.19	0.23
		أستاذ مساعد	9	4.05	0.49

		محاضر	80	3.86	0.42
		المجموع	118	3.92	0.43
	المنهاج	أستاذ	26	4.03	0.59
		أستاذ مشارك	3	3.93	0.13
		أستاذ مساعد	9	3.95	0.50
		محاضر	80	3.84	0.50
		المجموع	118	3.89	0.52
	الوضع الاقتصادي	أستاذ	26	3.48	0.75
		أستاذ مشارك	3	3.67	0.58
		أستاذ مساعد	9	3.56	0.75
		محاضر	80	3.23	0.52
		المجموع	118	3.32	0.60
	التقني	أستاذ	26	3.89	0.61
		أستاذ مشارك	3	4.19	0.61
		أستاذ مساعد	9	3.78	0.72
		محاضر	80	3.63	0.52
		المجموع	118	3.71	0.56
	الدرجة الكلية	أستاذ	26	3.85	0.48
		أستاذ مشارك	3	3.94	0.19
		أستاذ مساعد	9	3.86	0.48
		محاضر	80	3.67	0.39
		المجموع	118	3.73	0.42

الجدول (7) نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعاً لمتغير الدرجة العلمية

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	الدلالة الإحصائية
علاقة الكلية بالمجتمع المحلي	بين المجموعات	0.327	3	0.109	0.415	0.742
	داخل المجموعات	29.920	114	0.262		
	المجموع	30.247	117			
سوق العمل	بين المجموعات	0.903	3	0.301	1.681	0.175
	داخل المجموعات	20.413	114	0.179		
	المجموع	21.316	117			
المنهاج	بين المجموعات	0.810	3	0.270	1.012	0.390
	داخل المجموعات	30.400	114	0.267		
	المجموع	31.209	117			
الوضع الاقتصادي	بين المجموعات	2.225	3	0.742	2.100	0.104
	داخل المجموعات	40.249	114	0.353		
	المجموع	42.473	117			
التقني	بين المجموعات	2.085	3	0.695	2.248	0.086
	داخل المجموعات	35.231	114	0.309		
	المجموع	37.316	117			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.969	3	0.323	1.845	0.143
	داخل المجموعات	19.954	114	0.175		
	المجموع	20.923	117			

يتضح من الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) بين متوسطات الاستجابات على دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الدرجة العلمية، في جميع المجالات والدرجة الكلية.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئات التدريس لدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الكلية.

ولفحص هذه الفرضية استخدمت الباحثة تحليل التباين الأُحادي(One-way ANOVA) ونتائج الجدول(9) تبين ذلك:

الجدول(8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية لمتغير الكلية

المحور	المجال	الكلية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية	علاقة الكلية بالمجتمع المحلي	هشام حجاوي التكنولوجية	41	3.77	0.49
		فلسطين التقنية خضوري	28	3.64	0.56
		المهن التطبيقية- البوليتكنك	49	3.94	0.47
		المجموع	118	3.81	0.51
	سوق العمل	هشام حجاوي التكنولوجية	41	4.02	0.42
		فلسطين التقنية خضوري	28	3.79	0.42
		المهن التطبيقية- البوليتكنك	49	3.92	0.42
		المجموع	118	3.92	0.43
	المنهاج	هشام حجاوي التكنولوجية	41	3.88	0.59
		فلسطين التقنية خضوري	28	3.74	0.39
		المهن التطبيقية- البوليتكنك	49	3.98	0.50
		المجموع	118	3.89	0.52
	الوضع الاقتصادي	هشام حجاوي التكنولوجية	41	3.28	0.63
		فلسطين التقنية خضوري	28	3.23	0.52

		المهن التطبيقية– البوليتكنك	49	3.41	0.62
		المجموع	118	3.32	0.60
	التقني	هشام حجاوي التكنولوجية	41	3.80	0.63
		فلسطين التقنية خضوري	28	3.53	0.51
		المهن التطبيقية– البوليتكنك	49	3.74	0.53
		المجموع	118	3.71	0.56
	الدرجة الكلية	هشام حجاوي التكنولوجية	41	3.75	0.45
		فلسطين التقنية خضوري	28	3.59	0.38
		المهن التطبيقية– البوليتكنك	49	3.80	0.41
		المجموع	118	3.73	0.42

الجدول (9) نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعاً لمتغير الكلية

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	الدلالة الإحصائية
علاقة الكلية بالمجتمع المحلي	بين المجموعات	1.646	2	0.823	3.308	*0.040
	داخل المجموعات	28.601	115	0.249		
	المجموع	30.247	117			
سوق العمل	بين المجموعات	0.884	2	0.442	2.489	0.087
	داخل المجموعات	20.432	115	0.178		
	المجموع	21.316	117			
المنهاج	بين المجموعات	1.028	2	0.514	1.958	0.146
	داخل المجموعات	30.182	115	0.262		
	المجموع	31.209	117			
	بين المجموعات	0.722	2	0.361	0.995	0.373
	داخل المجموعات	41.751	115	0.363		
	المجموع	42.473	117			
الوضع الاقتصادي	بين المجموعات	1.281	2	0.641	2.044	0.134
	داخل المجموعات	36.034	115	0.313		
	المجموع	37.316	117			
التقنية	بين المجموعات	0.823	2	0.412	2.354	0.100
	داخل المجموعات	20.100	115	0.175		
	المجموع	20.923	117			

يتضح من الجدول (9)عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)بين متوسطات الاستجابات على دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الكلية، في مجالات سوق العمل، المنهاج، الوضع الاقتصادي والدرجة الكلية، بينما يوجد فروق

ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابتهم في مجال علاقة الكلية بالمجتمع المحلي، ولمعرفة لصالح من تعود الفروق قامت الباحثة باستخدام اختبار LSD للمقارنات البعدية والجدول(10) يبين هذه الفروق.

الجدول(10) اختبار LSD للمقارنة البعدية

المجال	**الكلية**	هشام حجاوي التكنولوجية	فلسطين التقنية خضوري	المهن التطبيقية– البوليتكنك
علاقة الكلية بالمجتمع المحلي	هشام حجاوي التكنولوجية		0.13182	-0.16409-
	فلسطين التقنية خضوري			*0.29592
	المهن التطبيقية– البوليتكنك			

يشير الجدول(10) وجود فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مجال علاقة الكلية بالمجتمع المحلي، بين فلسطين التقنية خضوري والمهن التقنية البوليتكنك ولصالح فلسطين التقنية خضوري.

النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئات التدريس لدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

ولفحص هذه الفرضية استخدمت الباحثة تحليل التباين الأُحادي (One-way ANOVA) ونتائج الجدول(12) تبين ذلك:

الجدول(11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية لمتغير سنوات الخدمة

المحور	المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية	علاقة الكلية بالمجتمع المحلي	اقل من 5سنوات	34	3.75	0.63
		من 5سنوات- 10سنوات	31	3.86	0.42
		أكثر من10سنوات	53	3.82	0.47
		المجموع	118	3.81	0.51
	سوق العمل	اقل من 5سنوات	34	3.85	0.40
		من 5سنوات- 10سنوات	31	3.99	0.42
		أكثر من10سنوات	53	3.92	0.45
		المجموع	118	3.92	0.43
	المنهاج	اقل من 5سنوات	34	3.86	0.41
		من 5سنوات- 10سنوات	31	3.90	0.43
		أكثر من10سنوات	53	3.90	0.62
		المجموع	118	3.89	0.52
	الوضع الاقتصادي	اقل من 5سنوات	34	3.33	0.60
		من 5سنوات- 10سنوات	31	3.40	0.64
		أكثر من10سنوات	53	3.27	0.59
		المجموع	118	3.32	0.60
	التقني	اقل من 5سنوات	34	3.69	0.46
		من 5سنوات- 10سنوات	31	3.67	0.57
		أكثر من10سنوات	53	3.75	0.63
		المجموع	118	3.71	0.56
	الدرجة الكلية	اقل من 5سنوات	34	3.70	0.41
		من 5سنوات- 10سنوات	31	3.76	0.38
		أكثر من10سنوات	53	3.73	0.46
		المجموع	118	3.73	0.42

الجدول (12) نتائج تحليل التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعاً لمتغير سنوات الخدمة

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	الدلالة الإحصائية
علاقة الكلية بالمجتمع المحلي	بين المجموعات	0.192	2	0.096	0.366	0.694
	داخل المجموعات	30.055	115	0.261		
	المجموع	30.247	117			
سوق العمل	بين المجموعات	0.318	2	0.159	0.871	0.421
	داخل المجموعات	20.998	115	0.183		
	المجموع	21.316	117			
المنهاج	بين المجموعات	0.038	2	0.019	0.069	0.933
	داخل المجموعات	31.172	115	0.271		
	المجموع	31.209	117			
	بين المجموعات	0.328	2	0.164	0.448	0.640
	داخل المجموعات	42.145	115	0.366		
	المجموع	42.473	117			
الوضع الاقتصادي	بين المجموعات	0.136	2	0.068	0.210	0.811
	داخل المجموعات	37.180	115	0.323		
	المجموع	37.316	117			
التقنية	بين المجموعات	0.072	2	0.036	0.198	0.820
	داخل المجموعات	20.851	115	0.181		
	المجموع	20.923	117			

يتضح من الجدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05)بين متوسطات الاستجابات على دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية

في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، في جميع المجالات.

النتائج النوعية:

السؤال الأول: حسب خبرتك ما الآليات الفعالة في تطبيق التقنيات الحديثة في الكليات التقنية؟

اتفق أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التقنية الثلاث على ضرورة استخدام التعلم الإلكتروني مثل google classroom بالإضافة إلى برامج أخرى، والتعلم عن بعد واستخدام التعليم المدمج؛ ففي البوليتكنك يتم استخدام NetSupport، Moodle في كل من خضوري والحجاوي، وأشار عضوا هيئة التدريس في البوليتكنك، والحجاوي على ضرورة توفير المشاغل والمختبرات واستخدامها بالتطبيق، وأَكدَّ عضو هيئة تدريس في كل كلية من الكليات الثلاث على ضرورة تغيير الأساليب التعليمية وذلك بإدخال تقنيات جديدة دائماً ومواكبة التكنولوجيا مع احتياجات سوق العمل، وأشار عضوا هيئة التدريس في الحجاوي إلى ضرورة تقديم برامج توعوية للأهل والأسرة الفلسطينية تعرفهم بأهمية التعليم التقني لاحتياجات السوق والمردود المادي منه، وركّز عضو هيئة تدريس في الحجاوي على ضرورة تخصيص الطلاب في مرحلة الإعدادية، وما بعد الإعدادية و زيادة الورش الحقيقية الفعلية العملية، بينما ركّز عضو هيئة تدريس في البوليتكنك على ضرورة توظيف أشخاص أكاديميين يعملون في سوق العمل. ويشير الجدول رقم (13) إلى استجابات أعضاء الهيئة التدريسية على السؤال الأول مع التكرار:

الجدول(13) استجابات أعضاء الهيئة التدريسية على السؤال الأول مع التكرار(ن=12)

الرقم	النص	التكرار	النسبة
1	استخدام التعلم الإلكتروني مثل google classroom بالإضافة الى برامج معينة	12	%100
2	التعلم عن بعد والتعليم المدمج NetSupport بالبوليتكنك. Moodle بالحجاوي وخضوري	12	%100
3	توفير المشاغل والمختبرات واستخدامها بالتطبيق	3	%25
4	تغير الأساليب التعليمية بإدخال تقنيات جديدة دائماً ومواكبة التكنولوجيا مع احتياجات سوق العمل	3	%25
5	برامج توعوية للأهل والأسرة الفلسطينية بأهمية التعليم التقني لاحتياجات السوق والمردود المادي منه	2	%17
6	تخصيص الطلاب في مرحلة الإعدادية وما بعد الإعدادية	1	%8
7	توظيف أشخاص أكاديميين يعملون في سوق العمل	1	%8
8	زيادة الورش الحقيقية الفعلية العملية	1	%8

تشير النتائج أن أعلى نسبة فيما يتعلق بالآليات الفعالة في تطبيق التقنيات الحديثة في الكليات التقنية كانت فيما يتعلق باستخدام التعلم الإلكتروني مثل google classroom بالإضافة إلى برامج معينة بنسبة (100%)، وأيضاً التعلم عن بعد والتعليم المدمج باستخدام NetSupport بالبوليتكنك وMoodle بالحجاوي وخضوري بنسبة (100%)، يليها توفير المشاغل والمختبرات واستخدامها بالتطبيق بنسبة (25%)، وأيضاً تغير الأساليب التعليمية بإدخال تقنيات جديدة دائماً لمواكبة التكنولوجيا مع احتياجات سوق العمل بنسبة (25%)، يليها ضرورة تقديم برامج توعوية للأهل والأسرة الفلسطينية بأهمية التعليم التقني لاحتياجات السوق والمردود المادي منه بنسبة (17%)، ومن ثَم تخصيص الطلاب في مرحلة الإعدادية وما بعد الإعدادية بنسبة (8%)، وأيضاً العمل على توظيف أشخاص أكاديميين يعملون في سوق العمل بنسبة (8%)، وأيضاً زيادة الورش الحقيقية الفعلية العملية بنسبة (8%).

السؤال الثاني: برأيك ما المعيقات التي تواجه استخدام التقنيات الحديثة في الكليات التقنية؟

اتفق أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التقنية الثلاث على أن أخطر معيق لاستخدام التقنيات الحديثة هو قلة الميزانية، كما واتفق عضوا هيئة تدريس في خضوري والبوليتكنك وعضوا هيئة تدريس في حجاوي على أن نقص الموارد من حيث ضعف البنية التحتية والتجهيزات وقلة الوقت هي معيقات أخري لاستخدام التقنيات الحديثة، واتفق عضو هيئة تدريس في حجاوي مع أعضاء الهيئة التدريسية في البوليتكنك على اعتبار الاحتلال عائقاً كبيراً في وجه استخدام التقنيات الحديثة وذلك بمعارضته دخول الآلات والمعدات الى الدولة، واتفق عضو هيئة تدريس في خضوري مع عضوي هيئة تدريس في حجاوي وعضوي هيئة تدريس في البوليتكنك على أن الجهل باحتياجات سوق العمل من التقنيات الحديثة يعتبر معيقاً هاماً، كما أشار عضوا هيئة تدريس في حجاوي وعضوا هيئة تدريس في البوليتكنك إلى عدم شعورهم بالأمان الالكتروني؛ فالاختراق يشكل عائقاً خطيراً في وجه استخدام التقنيات الحديثة من وجهة نظرهم، واتفق عضو هيئة تدريس في البوليتكنك مع عضو هيئة تدريس في حجاوي على معيق عدم استيعاب الطلاب للتقنيات الحديثة وكذلك استخدام نمط التدريس القديم "التقليدي" من بعض المُدَرسين، وأورد عضو هيئة تدريس في البوليتكنك معيق البيروقراطية في سن القوانين مثل مركزية القرار.

الجدول(14) استجابات أعضاء الهيئة التدريسية على السؤال الثاني مع التكرار(ن=12)

الرقم	النص	التكرار	النسبة
1	قلة الميزانية	12	%100
2	نقص الموارد (ضعف البنية التحتية والتجهيزات) وقلة الوقت	10	%83
3	الاحتلال	5	%42
4	عدم التعرف على احتياجات سوق العمل من التقنيات الحديثة	5	%42
5	عدم الأمان الإلكتروني (الإختراق)	4	%33
6	عدم استيعاب الطلاب للتقنيات الحديثة	2	%17
7	بعض المدرسين لا زالوا على النمط القديم	2	%17
8	بعض القوانين البيروقراطية مثل مركزية القرار	1	%8

تشير النتائج أن أعلى نسبة فيما يتعلق في المعيقات التي تواجه استخدام التقنيات الحديثة في الكليات التقنية كانت لقلة الميزانية بنسبة (100%)، يليها نقص الموارد (ضعف البنية التحتية والتجهيزات) وقلة الوقت بنسبة (83%)، يليها الاحتلال وما يرتكبه من أفعال مثل منع دخول الآليات والمعدات بنسبة (42%)، وأيضاً عدم التعرف على احتياجات سوق العمل من التقنيات الحديثة بنسبة (42%)، يليها شعورهم بعدم الأمان الإلكتروني (الاختراق) بنسبة (33%)، ومن ثَمَ عدم استيعاب الطلاب للتقنيات الحديثة بنسبة (17%)، وأيضاً أن بعض المدرسين لا زالو يتبعوا النمط التعليمي القديم في التدريس بنسبة (17%)، وأخيراُ فرض بعض القوانين البيروقراطية مثل مركزية القرار بنسبة (8%).

السؤال الثالث: من وجهة نظرك ما الحلول المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه استخدام التقنيات الحديثة في الكليات التقنية؟

اتفق أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الثلاث على زيادة الميزانية والتمويل العالي كَحل مقترح لمواجهة التحديات التي تواجه استخدام التقنيات الحديثة، علاوةً على ذلك، اتفق عضوا هيئة تدريس في كل كلية من الكليات الثلاث على ضرورة إشراك الطلاب في العملية التعليمية وخلق وتوفير فرص عمل لخريجيها. لقد أكد أعضاء الهيئة التدريسية في البوليتكنك على ضرورة تعليم الطلاب الابداع والابتكار والريادة، بينما أكد عضوا هيئة تدريس في حجاوي وعضوا هيئة تدريس في البوليتكنك على ضرورة توفير أجهزة حاسوب وربطها مع انترنت وتوفير التطبيقات والبرامج عليها، في حين أكد ثلاثة من أعضاء الهيئة التدريسية في البوليتكنك على ضرورة تسهيل مهمة إدخال الآلات؛ وذلك بتخفيض الجمارك والضرائب عليها. من ناحية اتفق عضو هيئة تدريس في حجاوي مع عضوي هيئة تدريس في البوليتكنك على فتح مختبر للجميع "مختبر مفتوح" يتعامل مع التقنيات الحديثة، ومن ناحية أخرى، اتفق عضو هيئة تدريس في حجاوي مع عضو هيئة تدريس في البوليتكنك على ضرورة توعية الأسر الفلسطينية لأهمية الكليات التقنية وأساليبها الحديثة في تأهيل المنتسبين لها، كما وعرج عضو هيئة تدريس في البوليتكنك على ضرورة التعليم المستمر لدكاترة كليات المجتمع؛ لإرشادهم إلى استخدام طرق التعليم الحديثة.

الجدول(15) استجابات رؤساء الأقسام على السؤال الثالث مع التكرار(ن=12)

الرقم	النص	التكرار	النسبة
1	زيادة الميزانية وتمويل عالي	12	%100
2	اشراك الطلاب في العملية التعليمية وخلق وتوفير فرص عمل لخريجين الكليات التقنية	6	%50
3	تعليم الطلاب الابداع والابتكار والريادة	4	%33
4	توفير أجهزة حاسوب وربطها مع انترنت وتوفير التطبيقات والبرامج عليها	4	%33
5	تسهيل مهمة ادخال الآلات وذلك بتخفيض الجمارك والضرائب	3	%25
6	فتح مختبر للجميع "مختبر مفتوح" مثل مكتبة تتعامل مع التقنيات الحديثة	3	%25
7	توعية الأسر الفلسطينية لأهمية الكليات التقنية وأساليبها الحديثة في تأهيل المنتسبين لها	2	%17
8	التعليم المستمر لدكاترة كليات المجتمع	1	%8

تشير النتائج أن أعلى نسبة فيما يتعلق بالحلول المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه استخدام التقنيات الحديثة في الكليات التقنية كانت لضرورة زيادة الميزانية والحصول على تمويل عالي بنسبة (100%)، يليها اشراك الطلاب في العملية التعليمية وخلق وتوفير فرص عمل لخريجين الكليات التقنية بنسبة (50)، يليها تعليم الطلاب الابداع والابتكار والريادة بنسبة (33%)، وأيضاً توفير أجهزة حاسوب وربطها مع انترنت وتوفير التطبيقات والبرامج عليها بنسبة (33%)، ومن ثَمَ تسهيل مهمة ادخال الآلات وذلك بتخفيض الجمارك والضرائب بنسبة (25%) وأيضاً فتح مختبر للجميع "مختبر مفتوح" تتعامل مع التقنيات الحديثة بنسبة (25%)، ومن ثَمَ توعية الأسر الفلسطينية لأهمية الكليات التقنية وأساليبها الحديثة في تأهيل المنتسبين لها بنسبة (17%)، وأخيراً التوكيد على التعليم المستمر لدكاترة كليات المجتمع بنسبة (8%).

السؤال الرابع: من واقع خبرتك هل تدعم الكلية المجتمع المحلي، كيف؟

اتفق أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التقنية الثلاث جميعهم على دعم الكلية للمجتمع المحلي وأكدوا أن ذلك يكون عند بتزويد المجتمع بالخريج المنتج والمتمتع بالكفاءة والمهنية، ولكن أضاف أعضاء الهيئة التدريسية في حجاوي وأعضاء الهيئة التدريسية في البوليتكنك أنه أيضاً يكون من خلال دائرة تسمى بدائرة خدمة المجتمع يوجد بها عدة مراكز مثل مركز فحص السيارات، كما واتفق ثلاثة من أعضاء الهيئة التدريسية في كل كلية بأنه يتم دعم المجتمع المحلي من خلال توظيف أبناء المجتمع في الوظائف الكاملة أو الجزئية، من ناحية اتفق عضوان من هيئات التدريس في كل كلية من الكليات الثلاث على وجود الدعم المتبادل من خلال التدريب الميداني للطلاب في مختلف المجالات، وأضاف أعضاء الهيئة التدريسية في البوليتكنك مؤكدين على دعم المجتمع يتم من خلال فتح تخصصات تقنية تفيد المجتمع وأنبأوا أنه سيتم فتح تخصص جديد في البوليتكنك بمسمى "مساعد طبيب أسنان"، ومن ناحية أخرى اتفق عضوا هيئة تدريس في خضوري مع عضوي هيئة تدريس في البوليتكنك على أن معظم البرامج موجهة لخدمة المجتمع ومبنية على حاجة السوق، ولفت عضوا هيئة تدريس في الحجاوي وعضوا هيئة تدريس في البوليتكنك النظر إلى أنه يتم تقديم دورات مجانية وغير ربحية لأبناء المجتمع بشكل مستمر.

الجدول(16) استجابات أعضاء الهيئة التدريسية على السؤال الرابع مع التكرار(ن=12)

الرقم	النص	التكرار	النسبة
1	تزويده بالخريج المنتج والمتمتع بالكفاءة والمهنية	12	%100
2	دائرة خدمة المجتمع مثل مركز فحص السيارات	8	%67
3	توظيف أبناء المجتمع في الوظائف الكاملة أو الجزئية	8	%67
4	التدريب الميداني للطلاب في مختلف المجالات	6	%50
5	فتح تخصصات تقنية تفيد المجتمع	4	%33
6	معظم البرامج موجهة لخدمة المجتمع ومبنية على حاجة السوق	4	%33
7	تقديم دورات مجانية وغير ربحية	4	%33

تشير النتائج أن أعلى نسبة فيما يتعلق بدعم الكلية للمجتمع المحلي كانت عن طريق تزويده بالخريج المنتج والمتمتع بالكفاءة والمهنية بنسبة (100%)، يليها وجود دائرة خدمة المجتمع وما تقدمه من تسهيلات للمجتمع عبر مراكزها بنسبة (67%)، وأيضاً بتوظيف أبناء المجتمع في الوظائف الكاملة أو الجزئية بنسبة (67%)، ومن ثَمَ التدريب الميداني للطلاب في مختلف المجالات بنسبة (50%)، أخيراً بفتح تخصصات تقنية تفيد المجتمع بنسبة (33%)، وأيضاً بأن معظم البرامج موجهة لخدمة المجتمع ومبنية على حاجة السوق بنسبة (33%)، وأيضاً من خلال تقديم دورات مجانية وغير ربحية بنسبة (33%).

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالجانب الكمي

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالجانب النوعي

ثالثاً: التوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

يتناول هذا الفصل مناقشة النتائج التي تم التوصُّل إليها من خلال أداتي الدراسة المتعلقة بالتعرّف على دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية، وكذلك التعرّف على أثر المتغيرات (الديمغرافية) في استجابات أعضاء هيئة التدريس

أولا: مناقشة النتائج المتعلقة بالجانب الكمي "الاستبانة"

مناقشة النتائج المتعلقة في السؤال الأول والذي نصّه:

ما دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية؟

(الفرضية H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين متوسط دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية وعلامات القطع حسب مقياس ليكرت الخماسي).

أظهرت النتائج الاستجابة على الدرجة الكلية مرتفعة بدلالة المتوسط الحسابي الذي بلغ (3.73)، وحسب عينة الدراسة جاءت بمتوسط حسابي (3.73) وأن الانحراف المعياري عن المتوسط الحسابي لاستجابة أفراد العينة على المستوى الكلي فقد كان(0.42) وهذا يؤشر على أن استجابات أفراد العينة كانت مرتفعة حسب المعيار المعتمد (2.6)، وجاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسة الشيخ خليل(2019)، ودراسة الاغا(2018)، ودراسة حمدان(2017)، ودراسة القوس(2016)، ودراسة بابكر(2015)، ودراسة حسون(2014)، ودراسة الفليت(2011)، ودراسة البندي(2011)، ودراسة بافلي(Pavli,2003)، ودراسة جوست(Gossett,2002)، واختلفت مع دراسة زنديق(2017)، ودراسة زمراوي(2016)، ودراسة جويليس(2011).

هنا تعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن أهم دور لهذه الكليات التقنية في الدولة هو أنشطتها واسهاماتها بإنتاج مهرة أكفّاء قادرين على إنشاء وأداء وإدارة الأعمال المنوطة بهم، وتطوير الأفكار والأساليب الخاصة بالعمل، بأفضل الطرق والإمكانيات، وتحقيق الأهداف بأقل التكاليف وأفضل النتائج، مما يزيد في الإنتاجية في هذه القطاعات التقنية التشغيلية وتعزيز الحركة التجارية، التي تنعكس على الوضع الاقتصادي للأفراد والمجتمع، وذلك يحتسب على أساس التقديرات الكلية للاقتصاد في الوطن.

مناقشة النتائج المتعلقة في السؤال الثاني والذي نصّه:

هل تختلف وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس في دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهات نظرهم باختلاف المتغيرات (الجنس، الدرجة العلمية، الكلية، سنوات الخدمة)؟

مناقشة نتائج الفرضية الأولى والتي نصها:

(الفرضية H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئات التدريس لدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الجنس.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات الاستجابات على دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية، وتعزى لمتغير الجنس في مجالات سوق العمل، والتقني، بينما يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابتهم في مجالات علاقة الكلية بالمجتمع المحلي، والمنهاج والوضع الاقتصادي، والدرجة الكلية لصالح (الإناث). وجاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسة العمري(2019) ودراسة الاغا(2018) ودراسة مطر(2008)، واختلفت مع دراسة القوس(2016)، ودراسة بدرخان(2014).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى كون ما يحكم سير العملية التعليمية هي الدافعية والوازع لدى عضو هيئة التدريس ورغبته ومحبته وشغفه فيما يقدمه من علم لطلابه، وما يطوره من كفاءات ذاتية وممارسات تعليمية وأساليب ومعارف وعلوم وأفكار، الأمر الذي ينعكس على تطوير سوق العمل، وتحسين مستوى الإنتاجية والإنتاج فيه سواءً كان ذكراً أو أنثى وهنا يظهر دور الكليات التقنية في التنمية الاقتصادية.

في حين تعزو الباحثة وجود الفروق الإحصائية في مجالات (المجتمع المحلي، المنهاج، الوضع الاقتصادي) لصالح الاناث، حيث تتركز هذه المجالات بسبب وجود تخصصات خاصة بالإناث منها السكرتارية الطبية، والخياطة، وتصميم الأزياء، ففي مجال المجتمع المحلي يتوفر عمل للإناث أكثر من الذكور تبعاً لخصوصية التخصص المأخوذ وإضافةً لتدني أجورهن مقابل الذكور وبالتالي زيادة الطلب على تشغيلهنّ، وأما بالنسبة للمنهاج فكفاءة الإناث أكثر من الذكور حسب ملاحظتي فإن الإناث من أعضاء هيئة التدريس أعمارهن أصغر من الذكور وبالتالي خالطوا المنهاج وتقبلوه بشكل أفضل، وكانوا على وعي وإدراك له أكثر، وأما الوضع الاقتصادي فذلك بسبب وجود حضانات الأطفال بالقرب من هذه الكليات للاهتمام ورعاية أطفال الأمهات العاملات، وأيضاً بسبب عدد الخريجات من التخصصات المذكورة آنفاً (السكرتارية الطبية بالبوليتكنك، الخياطة وتصميم الأزياء بخضوري).

مناقشة نتائج الفرضية الثانية والتي نصها:

(الفرضية H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئات التدريس لدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الدرجة العلمية.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات الاستجابات على دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية، تعزى لمتغير الدرجة العلمية، في جميع المجالات والدرجة الكلية. وجاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسة الصمادي(2012).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى تطابق وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية سواء كان العضو أستاذاً، أو أستاذاً مساعداً، أو أستاذاً مشاركاً، أو محاضر حيث أن الدرجة العلمية لعضو هيئة التدريس لا تؤثر عليه سلباً أو ايجاباً في تدريس شعبة (أ أو ب)، فالذي يؤثر هو الفروقات الفردية، والشخصيات العلمية المهنية والإمكانيات، والأساليب التدريسية التي يتبعها عضو هيئة التدريس، مما يؤثر في دوره في تنشئة وتكوين الأجيال، الأمر الذي بدوره يؤثر على دور الكليات التقنية في التنمية الاقتصادية ككُل.

مناقشة نتائج الفرضية الثالثة والتي نصها:

(الفرضية H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئات التدريس لدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير الكلية.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) بين متوسطات الاستجابات على دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير الكلية، في مجالات سوق العمل، المنهاج، الوضع الاقتصادي والدرجة الكلية، وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) في مجال علاقة الكلية بالمجتمع المحلي، بين فلسطين التقنية خضوري، والمهن التقنية البوليتكنك ولصالح فلسطين التقنية خضوري. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة العمري(2019)، ودراسة جوست(Gossett,2002)، واختلفت مع دراسة جويليس(2011).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة لوجود السكنات والبيوت ذات الملكية الخاصة حول كلية فلسطين التقنية خضوري، وأعداد الخريجين في خضوري أكثر من البوليتكنك من خلال ملاحظة الباحثة لعدد الطلاب، ومشاركة هذه الكلية في أنشطة تفاعلية خارجية كما تم بعام 2017م مشاركتها في عرض الأزياء والتراث مع مركز التدريب المهني/نابلس التابع لوزارة العمل.

مناقشة نتائج الفرضية الرابعة والتي نصها:

(الفرضية H0): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات استجابات أعضاء هيئات التدريس لدور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية من وجهة نظرهم تعزى لمتغير سنوات الخدمة.

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات الاستجابات على دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية تعزى لمتغير سنوات الخدمة، في جميع المجالات والدرجة الكلية، وجاءت هذه النتائج متفقة مع نتائج دراسة جوست(Gossett,2002).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى العناصر الأساسية لمهنتهم كأعضاء هيئة تدريس بغض النظر عن سنوات خبرتهم فهم مكلّفون بإيصال المعلومات للطلبة، والتدريس بالطريقة الصحيحة، وتوظيف الوسائل والأساليب المتنوعة لخدمة الطلبة والكلية ككل، ويكون التطوير لشخصياتهم، وأساليبهم ذاتياً لا دخل له بسنوات الخدمة.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالجانب النوعي المقابلة

السؤال الأول: حسب خبرتك ما الآليات الفعالة في تطبيق التقنيات الحديثة في الكليات التقنية؟

أظهرت النتائج أن أعلى نسبة فيما يتعلق بالآليات الفعّالة في تطبيق التقنيات الحديثة في الكليات التقنية كانت فيما يتعلق باستخدام التعلم الإلكتروني مثل google classroom بالإضافة إلى برامج معينة بنسبة (100%)، وأيضاً التعلم عن بعد والتعليم المدمج باستخدام NetSupport بالبوليتكنك وMoodle بالحجاوي وخضوري بنسبة (100%)، يليها توفير المشاغل والمختبرات واستخدامها بالتطبيق بنسبة (25%)، وأيضاً تغير الأساليب التعليمية بإدخال تقنيات جديدة دائماً لمواكبة التكنولوجيا مع احتياجات سوق العمل بنسبة (25%)، يليها ضرورة تقديم برامج توعوية للأهل والأسرة الفلسطينية بأهمية التعليم التقني لاحتياجات السوق والمردود المادي منه بنسبة

(17%)، ومن ثَم تخصيص الطلاب في مرحلة الإعدادية، وما بعد الإعدادية بنسبة (8%)، وأيضاً العمل على توظيف أشخاص أكاديميين يعملون في سوق العمل بنسبة (8%)، وأيضاً زيادة الورش الحقيقية الفعلية العملية بنسبة (8%).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى متطلبات العصر الحديث من تطورات بالتكنولوجيا، وضرورة مواكبتها، الأمر الذي يجعل في المرتبة الأولى اللجوء الى التعلّم الإلكتروني والتعلّم عن بعد ناهيك عن أن أغلب التخصصات التقنية تحتاج الى برامج، ومعدات تكنولوجية، وبالمرتبة الثانية استخدام المشاغل والمختبرات، والأساليب التعليمية المتجددة يعمل على اكتساب الكفايات، والمهارات المهنية والتقنية ومواكبة التكنولوجيا لكي تضمن له جاهزيّة للاندماج المباشر في سوق العمل وقدرة عالية على استمرار التطور، ويليها تحسين نظرة الأهل للتعليم التقني حيث يسهم في زيادة التحاق الطلبة نحو هذا النوع من التعليم، وبالتالي زيادة المردودات المادية للدولة، وأيضاً ضرورة التأسيس المسبق للتعليم التقني، وفي مراحل مبكرة؛ لأن ذلك يسهم في ترسيخ المفاهيم المطلوبة والتهيئة للمستقبل التقني، وتوظيف العديد من أرباب العمل الذي يعد مؤشراً لنجاح التعليم التقني وتطبيق التقنيات لحديثة في الكليات حيث يمتلكون الخبرة الكافية، وكذلك زيادة الورش يسهم في الاستفادة من خبرات الغير.

السؤال الثاني: برأيك ما المعيقات التي تواجه استخدام التقنيات الحديثة في الكليات التقنية؟

أظهرت النتائج أن أعلى نسبة فيما يتعلق بالمعيقات التي تواجه استخدام التقنيات الحديثة في الكليات التقنية كانت لقلّة الميزانية بنسبة (100%)، يليها نقص الموارد (ضعف البنية التحتية والتجهيزات) وقلة الوقت بنسبة (83%)، يليها الاحتلال وما يرتكبه من أفعال مثل منع دخول الآليات، والمعدات بنسبة (42%)، وأيضاً عدم التعرّف على احتياجات سوق العمل من التقنيات الحديثة بنسبة (42%)، يليها شعورهم بعدم الأمان الإلكتروني (الاختراق) بنسبة (33%)، ومن ثَمَ عدم استيعاب الطلاب للتقنيات الحديثة بنسبة (17%)، وأيضاً أن بعض المدرسين لا زالوا يتّبِعوا النمط التعليمي القديم في التدريس بنسبة (17%)، وأخيراً فرض بعض القوانين "البيروقراطية" مثل مركزية القرار بنسبة (8%).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة (قلة الميزانية) إلى طبيعة المعدات والتجهيزات المكلفة وغياب دعم المؤسسات والوزارة، و(قلة الوقت) إلى زخامة المادة العلمية والعملية بالنسبة لفصول الدراسة، و(جرائم الاحتلال) إلى غياب التنسيق معهم في توريد المعدات لهذه الكليات وذلك لزيادة الضغط على الشعب الفلسطيني، و(عدم التعرف الى احتياجات سوق العمل) إلى قلة البحوث الفعلية والافتقار إلى السعي بالتطوير، وعدم استيعاب الطلاب للتقنيات الحديثة؛ لأن جزءاً كبيراً من الطلاب التحقوا بهذه الكليات لتدني معدلاتهم بالثانوية العامة، وتحصيلهم الضعيف، ونسبة المدرسين المُتَّبعين للنمط التقليدي بالتعليم يعتبرون كباراً بالسن نوعاً ما، و(مركزية القرار) لتخليص النفس من طائلة المسؤولية والخوف من فقد الوظيفة بسبب المجادلة.

السؤال الثالث: من وجهة نظرك ما الحلول المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه استخدام التقنيات الحديثة في الكليات التقنية؟

تشير النتائج أن أعلى نسبة فيما يتعلق بالحلول المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه استخدام التقنيات الحديثة في الكليات التقنية كانت لضرورة زيادة الميزانية، والحصول على تمويل عالي بنسبة (100%)، يليها اشراك الطلاب في العملية التعليمية وخلق وتوفير فرص عمل لخريجين الكليات التقنية بنسبة (50)، يليها تعليم الطلاب الابداع والابتكار والريادة بنسبة (33%)، وأيضاً توفير أجهزة حاسوب وربطها مع انترنت، وتوفير التطبيقات، والبرامج عليها بنسبة (33%)، ومن ثَمَ تسهيل مهمة ادخال الآلات وذلك بتخفيض الجمارك والضرائب بنسبة (25%) وأيضاً فتح مختبر للجميع (مختبر مفتوح) تتعامل مع التقنيات الحديثة بنسبة (25%)، ومن ثَمَ توعية الأسر الفلسطينية لأهمية الكليات التقنية وأساليبها الحديثة في تأهيل المنتسبين لها بنسبة (17%)، وأخيراً التوكيد على التعليم المستمر لدكاترة كليات المجتمع بنسبة (8%).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن توفر الأموال يساعد على جلب المعدات وتجهيز الأبنية، واشراك الطلبة بالعملية التعليمية، يعمل على زيادة الوعي والقيادة لديهم، وبالتالي اتقان المهارات التقنية، وتوفير أجهزة الحاسوب والانترنت والبرامج عليها وذلك لطبيعة التخصصات التقنية وما تحتاجه من توافر للتكنولوجية المتطورة، وتخفيض الضرائب والرسوم الجمركية على

المعدات والآلات التقنية يساعد بوصولها الى الكليات وبالتالي العمل عليها واستخدامها للإفادة، وتوعية الأهل وإدراكهم لأهمية الكليات التقنية يزيد من فرص إقبال أبنائهم على التعليم التقني، وضرورة التعليم المستمر للكادر التعليمي في كليات المجتمع ليتمكنوا من التعامل مع الأجهزة، والمعدات التكنولوجية والتقنية واستخدام الأساليب الحديثة في التدريس لأنها أسهل لفهم الطالب.

السؤال الرابع: من واقع خبرتك هل تدعم الكلية المجتمع المحلي، كيف؟

أظهرت النتائج أن أعلى نسبة فيما يتعلق بدعم الكلية للمجتمع المحلي كانت عن طريق تزويده بالخريج المنتج والمتمتع بالكفاءة والمهنية بنسبة (100%)، يليها وجود دائرة خدمة المجتمع وما تقدمه من تسهيلات للمجتمع عبر مراكزها بنسبة (67%)، وأيضاً بتوظيف أبناء المجتمع في الوظائف الكاملة أو الجزئية بنسبة (67%)، ومن ثَمَ التدريب الميداني للطلاب في مختلف المجالات بنسبة (50%)، وبفتح تخصصات تقنية تفيد المجتمع بنسبة (33%)، وأيضاً بأن معظم البرامج موجهة لخدمة المجتمع ومبنية على حاجة السوق بنسبة (33%)، وأيضاً من خلال تقديم دورات مجانية وغير ربحية بنسبة (33%).

وتعزو الباحثة هذه النتيجة إلى أن الخريج التقني الكُفء يفيد المجتمع من خلال إنجازه للعمل بالشكل السليم، وأن توظيف هؤلاء التقنيين يخفف من حدة البطالة، والفقر في المجتمع، وتدريب الطلاب التقنيين في مرحلة الدراسة بمؤسسات المجتمع يساعد على انجاز الأعمال لأصحاب الشركات بصورة أسرع وأخف من ناحية الأجور، وكلما تم فتح تخصصات تقنية جديدة يحتاجها السوق المحل والعالمي كلما زاد الإقبال عليها، وتقديم الدورات غير الربحية يساعد بالتأهيل للتقنيين والمجتمع ككل.

التوصيات

1. توفير المشاغل والمختبرات المناسبة للتطبيقات مثل المختبر المفتوح.
2. تحفيز التعاون بين دائرة الجمارك، ومن يعنيه الأمر، أو أصحاب المصلحة على تخفيض الجمارك والضرائب على المعدات والآلات بما يحقق مصلحة الوطن والمواطن.
3. العمل على نشر التوعية التقنية للمجتمع المحلي.
4. توظيف أعضاء هيئة تدريس في الكليات التقنية ممن يعملون في سوق العمل.
5. تكثيف الورش التدريبية العملية المهنية.
6. العمل على تعميم التوأمة التقنية بين الكليات والمؤسسات التقنية الرائدة بالاستفادة من خبرات كليات لها السبق في هذا المجال، وبما يحقق التنافس النافع والمفيد.
7. العمل مع المؤسسات المعنية لتدعيم الأمان الإلكتروني فيما يخص الكليات التقنية، وتفعيل القرارات اللامركزية التي تنطلق من مبدأ الديمقراطية من قبل جميع المؤسسات المعنية بالتقنيات.
8. توسيع قطاعات العمل المهني بالشراكة مع سوق العمل ووزارة العمل لتمكين الخريجين من الكليات التقنية ذكوراً وإناثاً للالتحاق بها.
9. تطوير مناهج التعليم التقني بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل والتنمية الاقتصادية.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- إبراهيم، أحمد (2003). **الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية**. الإسكندرية. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.
- إبراهيم، مروان (2002). **الإحصاء الوصفي الاستدلالي**. ط1، عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
- أبو جودة، إلياس (2011). ***التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية***، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، ع78، بيروت، لبنان، ص1-32
- أبو سمرة، محمود أحمد. الطيطي، محمد عبد الاله (2019). **مناهج البحث العلمي من التبيين الى التمكين**. ط1، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن.
- أبو عاصي، حمدان (2003). ***معوقات تطور التعليم التقني في محافظات غزة وآليات عمل مقترحة لعلاجه***، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل بعنوان "**التعليم التقني فلسطين/ محافظات غزة الواقع والطموح** " المنعقدة في كلية فلسطين التقنية دير البلح بتاريخ 2003/05/07.
- أبو عصبة، مي فتحي (2005). **مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
- الأغا، صالح أسعد (2018). ***دور التعليم المهني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني في محافظات غزة***، **مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات**، دراسة تطبيقية على كلية فلسطين التقنية، دير البلح، ع5، ص295-322.
- الأيوبي، منصور محمد(2008). ***المعوقات التي تحول بين مخرجات التعليم المهني والتقني في فلسطين ومتطلبات سوق العمل***، بحث مقدم إلى مؤتمر **التعليم التقني والمهني في فلسطين-واقع وتحديات وطموح**، المنعقد بالكلية الجامعية للعلوم التطبيقية خلال الفترة12-2008/10/13م.

- بابكر، هانية عثمان صديق (2015). **دور التعليم التقني في التنمية الاقتصادية في السودان،** رسالة ماجستير، دراسات اقتصادية.
- بدر خان، سوسن سعد الدين (2014). ***اتجاهات طلبة الصف العاشر الأساسي في الأردن نحو الالتحاق بمجالات التعليم المهني بعد نهاية مرحلة التعليم الأساسي،*** **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،** المجلد22، العدد2، ص65 –ص99.
- البسطامي، سلام (2013). **مستوى إدارة استراتيجيات التكيف للضغوط النفسية لدى أباء وأمهات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في محافظة نابلس.** رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- البندي، عاصم (2011). ***المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية،*** مصر أنموذجاً،–https://smartcontractor.blogspot.com/2017/10/blog post_76.html?fbclid=IwAR0t_vSWzjNWvkOoDj_ZWhtNJa8XNpVkrrk5w ZDBiAbuR8gwArkW7L00D7A
- التميمي، علي خليل (2010). ***منظومات التعليم والتدريب المهني والتقني العربية: التحديات والمستقبل،*** **المؤتمر العربي الثاني،** سلطنة عمان.
- ثابت، زياد(2008). **المشكلات الأكاديمية التي تواجه طلبة الأقسام التقنية بكلية مجتمع/ تدريب غزة، مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين واقع /تحديات/طموحات،** الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، فلسطين.
- جامعة بوليتكنك فلسطين (2020). ***البوابة الالكترونية كلية المهن التطبيقية،*** تم استرجاعه بتاريخ 2020/3/1 على الرابط: https://cap.ppu.edu
- جامعة فلسطين التقنية خضوري (2020). ***البوابة الالكترونية جامعة خضوري،*** تم استرجاعه بتاريخ 2020/2/25 على الرابط: https://ptuk.edu.ps

- الجرباوي، تفيدة ونخلة، خليل. (2008). **تمكين الأجيال الفلسطينية التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،** ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع، رام الله، فلسطين.
- جريو، داخل حسن (2013). **التعليم التقني وبناء مهارات العمل،** ط1، دار دجلة ناشرون وموزعون، المملكة الأردنية الهاشمية
- جويلس، زياد (2011). **أنموذج مقترح لبناء شراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل في ضوء الواقع والتجارب العالمية المعاصرة** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية، الأردن.
- حسن، أميرة محمد (2012). ***دور التخطيط الاستراتيجي لتطوير التعليم الفني والتقني في السودان،*** **مؤتمر تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص،** جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.
- حسون، يارا غسان (2014). **التخطيط الاستراتيجي في التعليم المهني والتقني ودوره في التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية في محافظة اللاذقية،** رسالة ماجستير، سورية
- حلبي، شادي (2012). **واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات،** ع28، م2، فلسطين.
- حمد، مروان(2010). **واقع إدارة ورش التعليم التقني في محافظات غزة وسبل تطويرها، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)،** المجلد18، العدد2
- حمدان، بدر(2017). ***أثر التعليم التقني والتدريب المهني على التنمية الاقتصادية في قطاع غزة*** بحث مقدم لمؤتمر **الاستدامة والبيئة الإبداعية في قطاع التعليم التفني** المنعقد في كلية فلسطين التقنية، جامعة فلسطين، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية–غزة.
- حمدان، عبد الرحيم(2005). ***مدى فاعلية التعليم المستمر في تحقيق التنمية بالكليات التقنية في محافظات غزة،*** **مجلة جامعة الأقصى بغزة،** المجلد1, العدد9

- حمدان، عبد الرحيم. أبو عاصي، حمدان (2008). ***الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في فلسطين وسبل التغلب عليها*، مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين**، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، فلسطين.
- حمدان، مراد (2002). **مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- الخرابشة، عمر محمد عبدالله (2012). **أساليب البحث العلمي**. ط1، عمان: دار الفكر للنشر.
- دراز، حامد عبد المجيد (2004)، **السياسات المالية**، الدار الجامعية الإسكندرية، ص 15.
- الرفاعي، عقيل محمود (2014). **تطوير التعليم المهني في مصر، رؤية مقترحة في ضوء خبرات بعض الدول، مستقبل التربية العربية مصر**، مجلد 20، العدد80، ص: 337-410.
- الزاملي، أيمن طلب (2018). ***مدى توافر متطلبات التعليم التقني في تلبية احتياجات سوق العمل الفلسطيني، دراسة تطبيقية على كلية فلسطين التقنية-دير البلح*. مجلة كلية فلسطين التقنية للأبحاث والدراسات**، ع5.
- الزطمة، نضال محمد(2011). **إدارة المعرفة وأثرها على تميز الأداء-دراسة تطبيقية على الكليات والمعاهد التقنية المتوسطة العاملة في قطاع غزة**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين.
- زمراوي، نهى عثمان صالح(2016). **أثر التعليم الفني على التنمية الاقتصادية بالتطبيق على المدارس الفنية بالولاية الشمالية**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دنقلا، السودان.
- زنديق، خلود(2017). **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تقليل مستوى البطالة في محافظة طولكرم**، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، الضفة الغربية.

- الزوبعي، عبيد محمود. الجانبي، عماد حازم (2003). **تطوير مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني**، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، ليبيا.
- الزوبعي، عبيد محمود. الجانبي، عماد حازم (2017). **تطوير مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني**، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، دار الكتب الوطنية، ط1، بنغازي، ليبيا
- السردي، محمد عبدالله (2017). **تقويم العملية التعليمية في الكليات التقنية وفق معايير الاعتماد والجودة والنوعية بفلسطين**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزعيم الأزهري، السودان
- سعدية، منصور محمد (2005). تقييم **عملية التدريب للعاملين بالكليات التقنية في محافظات غزة من وجهة نظر المتدربين**، الجامعة الإسلامية بغزة، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، فلسطين
- شاهين، سامح وآخرون (2016)، ***دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية في مدينة نابلس***، بحث غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، الضفة الغربية، مدينة نابلس.
- شلدان، فايز كمال وأبو ليلة، حسين عبد الكريم (2016). ***أسباب عزوف طلبة الثانوية عن التعليم المهني في محافظات غزة وسبل الحد منها***، **المؤتمر العلمي الأول للتعليم والتدريب المهني في قطاع غزة بين الحاضر والمستقبل**، كلية مجتمع غزة للدراسات السياحية والتطبيقية،30مايو. ص25-59.غزة
- الشويخ، عاطف عبد الحميد (2007). **واقع التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم التقني في محافظات غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الشيخ خليل، مصعب عبد الهادي(2019). **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية**، دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراة،2011-2018، قطاع غزة.

- الصمادي، هشام محمد (2012). ***تقدير درجة الموائمة بين مخرجات التعليم المهني وسوق العمل الأردني، دراسة ميدانية،*** **المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والإدارية،** لبنان، العدد5، ص : 77-89.
- عامر، طارق (2007). ***معايير و نماذج إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي،*** **مجلة اتحاد الجامعات العربية،** ع 4 ص 355 - 382.
- عامر، ناصر محمد (2008). ***آليات النهوض برسالة الكليات التقنية العربية في ضوء بعض الخبرات الرائدة،*** بحث مقدم الى **مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين (واقع/ تحديات/ طموح)،** المنعقد في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بتاريخ ١٢_١٣/ ١٠/ ٢٠٠٨م
- عبد الحميد، صلاح (2019). **التنمية المستدامة،** دار الحدث للنشر والتوزيع، ط1.
- عبد الغفور،همام عبد الخالق والعزاوي، محمد عبد الوهاب (2016). **استراتيجيات التعليم التقني، تحديات التعليم التقني العربي ورؤى المستقبل،** ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
- العبد، عبد الرحيم (2001). ***التعليم التقني في ودوره في تحقيق التنمية،*** **مجلة رؤية،** ع (11) ص82-103.
- عثمان، عبد الرحمن أحمد (2001). ***مفاهيم التعليم التقني والمهني والفني في العلوم الإنسانية عقباته وإشكلاته بالسودان،*** **مجلة بحوث نص سنوية،** ع25، جامعة افريقيا العالمية، السودان.
- عجمية، محمد عبد العزيز والليثي، محمد علي (2004). **التنمية الاقتصادية: مفهومها ونظرياتها وسياساتها،** القاهرة: الدار الجامعية، ص20.
- عساف، محمود(2017). ***رؤية مقترحة لربط التعليم المهني والتقني بسوق العمل في ضوء التجارب الدولية،*** **المؤتمر العلمي الثاني (خريجو التعليم والتدريب المهني-الواقع والمشكلات)،** كلية مجتمع غزة للدراسات السياحية,19 ابريل.

- العمري، حياة رشيد حمزة(2019). ***تحديات مجتمع التعلم المهني في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر طلاب وطالبات جامعة طيبة*. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية.** جامعة طيبة، ع.6، ص63-104 / مصر.
- العيسى، احمد (2004). ***مستقبل التعليم التقني في دول الخليج العربي في ضوء الاتجاهات الحديثة*، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية** بالقاهرة، ع 1، ص: 123 – 154.
- عيسى، وائل عصام (2011). **مدى مواءمة مخرجات مراكز التدريب المهني التابعة لوزارة العمل في قطاع غزة لمتطلبات سوق العمل المحلي**، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الفقي، عطية (1991). **التعليم الفني والتقني في المملكة العربية السعودية**، رابطة التربية الحديثة، الرياض.
- الفليت، عودة (2011). ***المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية*،** دراسة جغرافية، بحث منشور فني **مجلة الجامعة الاسلامية**، سلسلة الدراسات الانسانية، العدد2، ص 1081-1129.
- قرناص، صلاح الدين والتهامي، عمر وأبو قرن، السر (2012). ***مشروع تنفيذ خطة تطوير التعليم في الوطن العربي*،** المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس.
- القريشي، مدحت، **التنمية الاقتصادية "نظريات وسياسات وموضوعات"**، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2007
- القوس، سعود بن سهيل (2016). **دور الكليات الجامعية في التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بمحافظة عفيف**، دراسة ميدانية، كلية التربية وكلية إدارة الأعمال التابعة لجامعة شقراء، السعودية.
- كريمة،بوزقزة وبركان (2015). **أثر تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي على التنمية المستدامة في الجزائر**، جامعة أكلى محند أولحاج، البويرة، الجزائر

- **مجلة التدريب والتقنية**، عدد2، ذو الحجة 2000.
- محمد، احمد علي(2002). **مسيرة التعليم والتدريب المهني والتقني في اليمن أطار لمدخل تربوي جديد**، ط1, دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان , الأردن.
- محمود، ضياء عبيد (2012). ***التعليم التقني المنتج: النتائج والانعكاسات***، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، العراق.
- المدهون، محمد إبراهيم. سعدية، منصور محمد (2008). ***تقييم عملية التدريب للعاملين بالكليات التقنية في محافظات غزة من وجهة نظر المتدربين***، **مجلة الجامعة الإسلامية**، م16، ع1، غزة، فلسطين.
- مدونة العمران (2012). الجزائر، ***التنمية الاقتصادية***، تم استرجاعه على الرابط: https://digiurbs.blogspot.com/2012/12/blog-post_6734.html
- مرجي، عبد السلام (2016). **أساسيات في الثقافة المهنية**. ط1، م1، دار الخليج للنشر والتوزيع.
- مطر، محمود، (2008). ***الاتجاه نحو التعليم المهني وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة المرحلة الثانوية بمحافظة غزة*** **مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين/** واقع /تحديات/طموحات (الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، فلسطين).
- مكتب، **استراتيجة التعليم والتدريب المهني والتقني(2010-2015) وتنمية المهارات في المنطقة العربية**، بيروت.
- المنذر، المصري (2002). **برامج التعليم والتدريب ومفهوم الطابع الإنساني**، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، عمان، الأردن.
- منيب، مي محمد (2018). **دور الجهاز المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية**، ط1، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
- مؤسسة النيزك للتعليم المساند والإبداع العلمي (2011). **خلاصة أبحاث الطلائع في فلسطين للتعليم المهني والصناعي**، ط1، رام الله، فلسطين.

- موقع وفا (2019). **كليات التعليم والتدريب المهني**، تم استرجاعه بتاريخ 2019/12/27 على الرابط: http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9201
- المولى، عبد الستار رائف(2012). ***دور مخرجات التعليم والتدريب التقني والمهني في الاستجابة لمتطلبات سوق العمل في العراق***، بحث مقدم **لمجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد4, العدد9.
- نصرالله، عبد الفتاح (2018). **دور التعليم التقني والمهني في تعزيز التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية**، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- نعمة، أديب (2011). ***الأهداف الإنمائية في زمن التحول نحو تنمية تضمينية شاملة***، اللجنة اللبنانية الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، لبنان، ص16
- وزارة التربية والتعليم العالي (2018). ***هيئة تطوير مهنة التعليم***، رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي وزارة العمل (2010). ***استراتيجية التعليم والتدريب المهن والتقني المحدثة***، رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي(2015). ***تعليمات الدراسة في كليات المجتمع***، رام الله، فلسطين.
- وزارة التربية والتعليم العالي، BTC، (2011). ***دراسة الاحتياجات الكمية والنوعية من القوى العاملة المدربة ضمن مستويات العمل الأساسية***، دراسة ضمن مشروع تطوير **البرامج التدريبية للتعليم والتدريب المهني في فلسطين بتمويل من الحكومة البلجيكية** وتنفيذ وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني.

ثانيا: المراجع الأجنبية

- Asghar Hayyat, Sajjad Hussain Chughtai, (2015). ***The Impact of Vocational Training on Poverty Alleviation through Moderation Role of Foreign Funds: Evidence from Southern Punjab,*** **Management Studies and Economic Systems**, pp 157-171, ZARSMI.
- Celement, Abu Raihan.m. (2013) **"A Study of the problems for Development of Technical Education in Katsina State, Nigeria"**, in KatsinaState, Nigeria.
- Christine, M. (2008): **Exiting Attiudes of the Australian Community to vocational Education &Training and the Traditional Trades**, Australian Government, Department of Education, Employment.
- Gossett, John, (2002)**, Economic Development and Community Colleges:** Attributes, Attitudes and Satisfaction Levels of Western North Carolina Stakeholders, Doctors of Education, North Carolina State University
- Kemevor.a.kassah.j. (2015). **"Challenges of Technical and Vocational Education and Training and Educational Stakeholders in the Volte Region of Ghana"**, Volta Region, Ghana.
- MasarufMagaji, (2015). ***The Role of Vocational and Technical Education for Improving National Economy for Sustainable Development: Curriculum,*** **IOSR Journal of Research & Method in Education,** Volume 5, Issue 3, PP 12-18.

- Masdonati, Jonas & Et al, (2010). ***"Vocational education and training attrition and the school-to-work transition"***, swiss Federal Institute for Vocational Education and Training **(SFIVET),** Lausanne, Switzerland.
- Okocha, M. (2009**). *Parental Attitudes Towards Vocational Education, Factors influence occupational choice of students in Nagaland,* DAI,** 53(5), 1495-A.
- Pavli, Mykerezi (2003**). The Potential Contribution of Vocational and Technical Education to the Future Social-Economic Development of Albania**, Ph.D., Faculty of the Virginia Polytechnic Institute and State University

الملحقات

الملحق (1) قائمة أسماء لجنة التحكيم.

الملحق (2) الاستبانة بالصورة الأولية.

الملحق (3) الاستبانة بالصورة النهائية.

الملحق (4) كتب تسهيل المهمة.

الملحق (5) أسئلة مقابلة أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التقنية.

ملحق رقم (1) :أسماء لجنة التحكيم

الرقم	اسم المحكم	اسم الجامعة
1	د. بهجت يونس	جامعة النجاح الوطنية–نابلس
2	د. جعفر أبو صاع	جامعة فلسطين التقنية خضوري–طولكرم
3	د. جميل علاونة	جامعة القدس المفتوحة–نابلس
4	د. حسام القاسم	جامعة فلسطين التقنية خضوري–طولكرم
5	د. حسن تيم	جامعة النجاح الوطنية–نابلس
6	د. ربيع عطير	جامعة فلسطين التقنية خضوري–طولكرم
7	د. سهيل صالحة	جامعة النجاح الوطنية–نابلس
8	أ. سيان العرب "الشرحة"	جامعة بوليتكنك فلسطين–الخليل
9	د. فاخر خليلي	جامعة النجاح الوطنية–نابلس
10	د. فايز محاميد	جامعة النجاح الوطنية–نابلس
11	د. فواز نواجعة	جامعة بوليتكنك فلسطين–الخليل
12	د. مجدي الحناوي	جامعة القدس المفتوحة–نابلس
13	د. معاذ أسمر	جامعة النجاح الوطنية–نابلس
14	أ.د. معزوز علاونة	جامعة القدس المفتوحة–نابلس

ملحق رقم (2) :الاستبانة بصورتها الأولية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج الإدارة التربوية

الاستبانة

تقوم الباحثة بدراسة "**دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية**" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإعداد هذه الاستبانة كأداة بحثية، لذا يرجى التكرم وتعبئة الاستبانة والاجابة على الفقرات المطروحة حسب الحالة التي تنطبق عليك، وما يتوافق مع رأيك، وذلك بوضع علامة(x) أسفل الاختيار الذي ينطبق مع رأيك، علماً بأن البيانات الواردة ستكون موضع السرية التامة، ولن يطلع عليها إلا الباحثة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الباحثة: سراج محمود أكرم حجاب

أولاً: البيانات الشخصية

يرجى وضع إشارة (x) فيما ينطبق عليك:

1) **الجنس:** 1.ذكر ☐ 2.أنثى ☐

2) **الدرجة العلمية:** 1.أستاذ ☐ 2.أستاذ مساعد ☐ 3.أستاذ مشارك ☐ 4.محاضر ☐

3) **الكلية:** 1.هشام حجاوي ☐ 2.خضوري ☐ 3.البوليتكنك ☐

4) **سنوات الخدمة:** 1.أقل من 5 سنوات ☐ 2. من 5 سنوات–10سنوات ☐ أكثر من 10سنوات ☐

ثانياً: يرجى وضع إشارة (x) في المكان الذي تراه مناسباً:

المجال الأول: علاقة الكلية مع المجتمع المحلي						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	ساهم وجود الكلية في ارتفاع أسعار الإيجارات والوحدات السكنية					
2	تدعم الكلية المشاريع الإنتاجية للطلاب					
3	تتيح الكلية فرصة لتسويق انتاج الطلاب					
4	تتيح الكلية فرصة لدعم الأسر المنتجة					
5	تزود الكلية المجتمع بالكوادر البشرية المؤهلة لخدمة الوطن					
6	تشارك الكلية في الأنشطة التفاعلية في مؤسسات المجتمع المحلي					
7	تشجع الكلية لابتكار أجهزة تقنية تفيد المجتمع					
8	تهتم الكلية في المشاركة بالمشاريع او العالمية وقياس نتاجها					
9	يوجد تنسيق بين الكلية وسوق العمل الفلسطيني					
10	يتم اشراك سوق العمل في إعداد البرامج والتخصصات في الكلية					
11	تعمل الكلية على تقليل استجلاب العمالة الأجنبية					
المجال الثاني: سوق العمل						
الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	دعم وجود الكلية الحركة التجارية والنشاط التجاري					
2	تساهم الكلية في إيجاد فرص عمل للخريجين					

3	تعرف الكلية الطلاب بالمؤسسات التقنية لعمل الطلاب بعد التخرج					
4	توظف الكلية أوائل الطلبة التقنيين لديها					
5	تنسق الكلية مع مؤسسات المجتمع المحلي لتوفير فرص عمل لخريجيها التقنيين					
6	تتبنى الكلية رؤية مستقبلية من أجل دمج الخريجين بسوق العمل					
7	ترتبط التخصصات في الكلية بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل					
8	توفر الكلية كماً كافياً من الأيدي العاملة لسوق العمل المحلي					
9	توفر الكلية كماً كافياً من الأيدي العاملة ذوي كفاءة مهنية					

المجال الثالث: المنهاج

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
2	ينمي منهاج الكلية خبرات الطالب/ة التقنية العملية					
3	يغطي منهاج الكلية كل الاحتياجات المهنية التقنية المستقبلية					
4	يشجع منهاج الكلية على التعلم الذاتي في المجال التقني					
5	يعزز منهاج الكلية مجال التخصص التقني الذي يدرسه الطالب					
6	يُعِد منهاج الكلية طلبة قادرين على مواجهة التحديات التكنولوجية التقنية					
7	يساعد منهاج الكلية على الانخراط في سوق العمل التقني المستقبلي					
8	تتوفر مرونة لبرامج الكلية لتقابل تغيرات سوق العمل					
9	يتم تحسين جودة البرامج الأكاديمية في الكلية بمساعدة أرباب العمل					

10	تشجع الكلية الطلبة لدخول تخصصات نوعية جديدة لمواكبة التطور التكنولوجي للسوق					
11	يستخدم في الكلية تقنيات حديثة تناسب طبيعة التعلم التقني					
12	تفتح الكلية مسار تسمح بس للتعليم الموازي للراغبين في مواصلة التعليم التقني					
13	تدخل الكلية مساقات تقنية جديدة تناسب روح العصر					
14	المنهاج يغطي حاجات السوق من الناحية المهنية					

المجال الرابع: الاقتصادي

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	تنوعت الاستثمارات التجارية بالمنطقة بعد وجود الكلية					
2	تقيم الكلية المهرجانات التسويقية					
3	تقدم الكلية الاستشارات الاقتصادية للمؤسسات والشركات					
4	تعقد الكلية اتفاقيات لتشغيل الطلبة مع مؤسسات دولية					
5	تسهم الكلية في الدعم المادي لفتح مشاريع تقنية خاصة					
6	تساعد الكلية في دراسة جدوى المشاريع التقنية					
7	تساهم مخرجات الكلية في تحسين جودة الإنتاج الفلسطيني					
8	توفر الوزارة دعم مالي كافي للكلية					

المجال الخامس: التقني

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
1	تشارك الكلية في ورشات العمل التقنية					
2	تشارك الكلية في مؤتمرات علمية وتقنية					
3	تعمل الكلية على الاستفادة من توصيات بحوث تخرج الطلبة					

4	تركز الكلية على الجانب التطبيقي العملي أكثر من النظري					
5	تحفز الكلية طلابها لاستثمار التكنولوجيا التقنية في العمل المستقبلي					
6	تساهم سياسات الكلية في تطوير سوق العمل					
7	توفر الوزارة تشابكاً ملائماً مع مؤسسات التعليم التقني لتزويد السوق بما يحتاجه					
8	تتواصل الكلية مع خبراء لتطوير مناهجها لتواكب سوق العمل					
9	تعمل الكلية على توفير حاجة البلاد من الأطر التقنية					

ملحق رقم (3) :الاستبانة بالصورة النهائية

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير الإدارة التربوية

استبيان

حضرات السادة أعضاء الهيئة التدريسية الكرام

تحية طيبة وبعد؛

تقوم الباحثة بدراسة بعنوان "**دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية**" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإدارة التربوية، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإعداد هذا الاستبيان كأداة بحثية، لذا يرجى التكرم بتعبئة الاستبانة والاجابة عن الفقرات المطروحة حسب الحالة التي تناسبك ورأيك، وذلك بوضع علامة(✓) أمام الاختيار الذي ينطبق مع رأيك، علماً بأن البيانات الواردة ستكون موضع السرية التامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرة لكم حسن تعاونكم

الباحثة: سراج محمود أكرم حجاب

أولاً: البيانات الشخصية

يرجى وضع إشارة (x) فيما ينطبق عليك:

1) **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐

2) **الدرجة العلمية:** أستاذ ☐ أستاذ مشارك ☐ أستاذ مساعد ☐ محاضر ☐

3) **الكلية:** هشام حجاوي التكنولوجية ☐ فلسطين التقنية–خضوري ☐ المهن التطبيقية–البوليتكنك ☐

4) **سنوات الخدمة:** أقل من 5 سنوات ☐ من 5 سنوات–10سنوات ☐ أكثر من 10سنوات ☐

ثانياً: يرجى وضع إشارة (x) في المكان الذي تراه مناسباً:

قياس دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الاقتصادية						
المجال الأول: علاقة الكلية بالمجتمع المحلي						
الرقم	الفقرة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يساهم وجود الكلية بارتفاع أسعار إيجارات الوحدات السكنية في المنطقة المحيطة					
2	تساهم الكلية بدعم المشاريع الإنتاجية للطلبة في الجامعة					
3	تتيح الكلية فرصة لدعم الأسر المنتجة					
4	تزود الكلية المجتمع المحلي بالكوادر البشرية المؤهلة لخدمة الوطن في مجالاتٍ مختلفة					

5	تشارك الكلية في الأنشطة التفاعلية في مؤسسات المجتمع المحلي					
6	تشجع الكلية ابتكار أجهزة تقنية تفيد المجتمع					
7	يوجد تنسيق بين الكلية وسوق العمل المحلي					

المجال الثاني: سوق العمل

الرقم	الفقرة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
8	تدعم الكلية الحركة التجارية والنشاط التجاري					
9	تساهم الكلية في إيجاد فرص عمل للخريجين					
10	تعرف الكلية الطلبة بالمؤسسات التقنية لعملهم بعد التخرج					
11	توظف الكلية أوائل الطلبة التقنيين لديها					
12	تنسق الكلية مع مؤسسات المجتمع المحلي لتوفير فرص عمل لخريجيها التقنيين					
13	تتبنى الكلية رؤية مستقبلية لدمج الخريجين بسوق العمل					
14	ترتبط التخصصات في الكلية بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل					
15	يتم إشراك ذوي الخبرة من سوق العمل في إعداد البرامج والتخصصات في الكلية					
16	تعمل الكلية على توفير كماً كافياً من الأيدي					

	العاملة ذوي كفاءة مهنية					
المجال الثالث: المنهاج						
الرقم	الفقرة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
17	ينمي المنهاج المقرر في الكلية خبرات الطلبة التقنية					
18	يغطي المنهاج المقرر في الكلية الاحتياجات المهنية التقنية المستقبلية					
19	يعزز المنهاج المقرر في الكلية مجال التخصص التقني الذي يدرسه الطالب					
20	يُعِد منهاج الكلية طلبة قادرين على مواجهة التحديات التكنولوجية التقنية					
21	يساعد المنهاج المقرر في الكلية على الانخراط في سوق العمل التقني المستقبلي					
22	تتوفر مرونة لبرامج الكلية لتقابل تغيرات سوق العمل					
23	يتم تحسين جودة البرامج الأكاديمية في الكلية بمساعدة أرباب العمل					
24	تدخل الكلية مساقات تقنية جديدة تناسب روح العصر					
25	المنهاج المقرر في الكلية يغطي حاجات					

	السوق من الناحية المهنية التقنية					
المجال الرابع: الوضع الاقتصادي						
الرقم	الفقرة	معارض بشدة	معرض	محايد	موافق	موافق بشدة
26	تنوعت الاستثمارات الاقتصادية بالمنطقة بوجود الكلية					
27	تساهم الكلية بشكل دائم برعاية النشاطات التسويقية					
28	تقدم الكلية الاستشارات الاقتصادية للمؤسسات المختلفة الموجودة في السوق المحلي					
29	تعقد الكلية اتفاقيات لتشغيل الطلبة مع مؤسسات دولية					
30	تسهم الكلية في الدعم المادي لفتح مشاريع تقنية خاصة بالطلبة بعد التخرج					
31	تساعد الكلية في دراسة جدوى المشاريع التقنية					
32	تساهم مخرجات الكلية في تحسين جودة الإنتاج الفلسطيني					
33	توفر الوزارة المختصة الدعم المالي المناسب للكلية					

المجال الخامس: التقني						
الرقم	الفقرة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
34	تعمل الكلية على الاستفادة من توصيات بحوث تخرج الطلبة ومتابعتها					
35	تركز الكلية على الجانب التطبيقي التقني أكثر من النظري					
36	تحفز الكلية طلبتها لاستثمار التكنولوجيا التقنية في العمل المستقبلي					
37	تساهم سياسات الكلية في تطوير سوق العمل التقني					
38	توفر الوزارة تشابكاً ملائماً مع مؤسسات التعليم التقني لتزويد السوق بما يحتاجه					
39	تتواصل الكلية مع خبراء لتطوير برامجها التقنية لتواكب سوق العمل					
40	تعمل الكلية على توفير الكفاءات والمجالات التقنية وفق البرامج الموجودة في الكلية وحسب حاجة السوق					
41	يستخدم في الكلية تقنيات حديثة تناسب طبيعة التعلم التقني					
42	تفتح الكلية مسار تسمح به للتعليم الموازي للراغبين في مواصلة التعليم التقني					

ملحق رقم (4) :كتب تسهيل المهمات

جامعة
النجـــاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

An-Najah
National University
Faculty of Graduate Studies

التاريخ : 2019/12/24

حضرة الأستاذ الدكتور نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية المحترم
جامعة المهن التطبيقية – البوليتكنيك
الخليل

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة/ سراج محمود اكرم حجاب، رقم تسجيل (11750317)
تخصص ماجستير ادارة تربوية

تحية طيبة وبعد ،،،

الطالبة/ سراج محمود اكرم حجاب ، رقم تسجيل 11750317، تخصص الإدارة التربوية في كلية الدراسات العليا، وهي بصدد اعداد الاطروحة الخاصة بها والتي عنوانها:

(دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الإقتصادية من جهات نظر اعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية)

يرجى من حضرتكم تسهيل مهمتها في جمع بيانات ومعلومات من خلال تعبئة الإستبانة علما بأن الجهة المستهدفة هم اعضاء الهيئة التدريسية ي جامعتكم الموقرة، وذلك لاستكمال مشروع البحث.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مع وافر الاحترام ،،،

أ.د. ناجي قطناني
عميد كلية الدراسات العليا

فلسطين، نابلس، ص.ب 707 هاتف: 2345115، 2345114، 2345113 (09)(972)* فاكسميل: 2342907(09)(972)
Nablus, P. O. Box (7) *Tel. 972 9 2345113, 2345114, 2345115 هاتف داخلي (5) 3200
* Facsimile 972 92342907 *www.najah.edu - email fgs@najah.edu

An-Najah
National University
Faculty of Graduate Studies

جامعة
النجـــاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التاريخ : 2019/12/24

حضرة عميد كلية هشام حجاوي الدكتور ماهر الخماش المحترم

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة/ سراج محمود اكرم حجاب، رقم تسجيل (11750317)
تخصص ماجستير ادارة تربوية

تحية طيبة وبعد ،،،

الطالبة/ سراج محمود اكرم حجاب ، رقم تسجيل 11750317، تخصص الإدراة التربوية في كلية الدراسات العليا، وهي بصدد اعداد الاطروحة الخاصة بها والتي عنوانها:

(دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الإقتصادية من جهات نظر اعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية)

يرجى من حضرتكم تسهيل مهمتها في جمع بيانات ومعلومات من خلال تعبئة الإستبانة علما بأن الجهة المستهدفة هم اعضاء الهيئة التدريسية ي جامعتكم الموقرة، وذلك لاستكمال مشروع البحث.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مع وافر الاحترام ،،،

أ.د. ناجي قطناني

عميد كلية الدراسات العليا

فلسطين، نابلس، ص.ب 7،707 هاتف:/2345115، 2345114، 2345113 (09)(972)* فاكسميل:2342907(09)(972)
Nablus, P. O. Box (7) *Tel. 972 9 2345113, 2345114, 2345115 هاتف داخلي (5) 3200
* Facsimile 972 92342907 *www.najah.edu - email fgs@najah.edu

جامعة
النجـــاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

An-Najah
National University
Faculty of Graduate Studies

التاريخ : 2019/12/24

حضرة الأستاذ الدكتور نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية المحترم
جامعة فلسطين التقنية – خضوري

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة/ سراج محمود اكرم حجاب، رقم تسجيل (11750317)
تخصص ماجستير ادارة تربوية

تحية طيبة وبعد ،،،

الطالبة/ سراج محمود اكرم حجاب ، رقم تسجيل 11750317، تخصص الإدراة التربوية في كلية الدراسات العليا، وهي بصدد اعداد الاطروحة الخاصة بها والتي عنوانها:

(دور الكليات التقنية في الجامعات الفلسطينية في التنمية الإقتصادية من جهات نظر اعضاء الهيئة التدريسية في الضفة الغربية)

يرجى من حضرتكم تسهيل مهمتها في جمع بيانات ومعلومات من خلال تعبئة الإستبانة علما بأن الجهة المستهدفة هم اعضاء الهيئة التدريسية ي جامعتكم الموقرة، وذلك لاستكمال مشروع البحث.

شاكرين لكم حسن تعاونكم.

مع وافر الاحترام ،،،

أ.د. ناجي قطناني
عميد كلية الدراسات العليا

فلسطين، نابلس، ص.ب 707، 7 هاتف:/2345115، 2345114، 2345113 (09)(972)* فاكسميل:2342907(09)(972)
Nablus, P. O. Box (7) *Tel. 972 9 2345113, 2345114, 2345115 هاتف داخلي (5) 3200
* Facsimile 972 92342907 *www.najah.edu - email fgs@najah.edu

ملحق رقم (5) :أسئلة مقابلة أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات التقنية

السؤال الأول: حسب خبرتك ما الآليات الفعالة في تطبيق التقنيات الحديثة في الكليات التقنية؟

إجابة عضو هيئة التدريس رقم (1) في الحجاوي: تخصيص الطلاب في مرحلة الإعدادية وما بعد الإعدادية، تقديم برامج توعوية للأهل والأسرة الفلسطينية تشمل التعليم المهني والتقني وشرح أهميته من حيث احتياجات السوق والعائد المادّي، التعلم عن بعد وتسجيل المحاضرات والتواصل الاجتماعي، التعليم المدمج.

عضو هيئة التدريس رقم (2): تسجيل المحاضرات، زيادة الورش الحقيقية الفعلية العملية، التعليم المدمج، الآليات الحديثة.

عضو هيئة التدريس رقم (3): توظيف أشخاص أكاديميين يعملون في سوق العمل، والتعليم المدمج.

عضو هيئة التدريس رقم (4): أسلوب المحاضرات العملية والتدريب العملي، المشاريع، محاضرات تشاركية تفاعلية، محاضرات إلكترونية، تكليف الطبلة بالوظائف البيتية.

إجابة عضو هيئة التدريس رقم (1) في خضوري: استخدام طريقة العرض باستخدام أجهزة الحاسوب وال LCD، نظام الMoodle فعالية الطلاب والمُدَرِس من خلاله، وضرورة التعلم عن بعد.

عضو هيئة التدريس رقم (2): مواكبة التكنولوجيا والتقنيات في العالم المتقدم أي بمعنى "نقل التكنولوجيا"، مواكبة احتياجات سوق العمل، واستخدام التعليم الإلكتروني.

عضو هيئة التدريس رقم (3): توفير المختبرات والمشاغل والهيئة التدريسية المؤهلة جيداً لذلك، والتعلم الاكتروني.

عضو هيئة التدريس رقم (4): استخدام نظام ال Moodle، والتعلم عن بعد.

إجابة عضو هيئة التدريس رقم (1) في البوليتكنك: تغيير الأساليب بإدخال تقنيات جديدة دائماً ومواكبة التكنولوجيا مع احتياجات سوق العمل، وضرورة استخدام التعلم عن بعد.

عضو هيئة التدريس رقم (2): توفير المشاغل والمختبرات وتطبيق العمل فيهم، التعلم عن بعد والتعليم الإلكتروني.

عضو هيئة التدريس رقم (3): استخدام التعليم الإلكتروني مثل Google classroom وبرامج معينة، والتعليم الإلكتروني.

عضو هيئة التدريس رقم (4): التعلم عن بعد، واستخدام ال Net Support.

السؤال الثاني: برأيك ما المعيقات التي تواجه استخدام التقنيات الحديثة في الكليات التقنية؟

إجابة عضو هيئة التدريس رقم (1) في الحجاوي: نقص الموارد المالية وقلة الوقت والتكلفة المرتفعة، صعوبة الحصول على وظائف بسبب المنافسة مع التعليم التقليدي، عدم الثقة بالتكنولوجيا.

رئيس عضو هيئة التدريس (2): انعدام الثقة بالتكنولوجيا الحديثة من حيث الاتصال والتواصل حيث نركز على الجانب العملي، نقص الموارد المالية، والموازنة الاقتصادية للمنشأة، قلة الوقت، مشاكل الشبكة.

رئيس عضو هيئة التدريس (3): التكاليف المرتفعة مقارنةً بالميزانية، صعوبة إدخال الآلات من قبل الاحتلال.

رئيس عضو هيئة التدريس (4): التجهيزات، التكاليف المرتفعة، البنية التحتية.

إجابة عضو هيئة التدريس (1) في خضوري: الميزانية.

عضو هيئة التدريس رقم (2): ضعف الإمكانيات المادية، عدم مواكبة التطورات التقنية في المجالات المختلفة، عدم التعرف على احتياجات سوق العمل من التقنيات الحديثة.

عضو هيئة التدريس رقم (3): قلة الميزانية، التطور التكنولوجي.

عضو هيئة التدريس رقم (4): قلة الميزانية، بعض القوانين البيروقراطية مثل مركزية القرار

إجابة عضو هيئة التدريس رقم (1) في البوليتكنك: قلة الميزانية، عدم استيعاب الطلاب للتقنيات الحديثة، بعض المُدَرسين لا زالوا على النمط القديم، البيئة المحيطة مثل الاحتلال.

عضو هيئة التدريس رقم (2): التكلفة "قلة الميزانية"، الاحتلال.

عضو هيئة التدريس رقم (3): قلة الميزانية، الاحتلال.

عضو هيئة التدريس رقم (4): الاختراق "عدم الأمان الإلكتروني"، الاحتلال.

السؤال الثالث: من وجهة نظرك ما الحلول المقترحة لمواجهة التحديات التي تواجه استخدام التقنيات الحديثة في الكليات التقنية؟

إجابة عضو هيئة التدريس رقم (1) في الحجاوي: توعية الأسرة الفلسطينية لأهمية الكليات التقنية وأساليبها الحديثة في تأهيل المنتسبين لها، توفير ميزانية للكليات التقنية للتطوير والتجهيز بما يلزم، توفير وخلق فرص عمل لخريجي الكليات التقنية في مجالاتهم المتنوعة.

عضو هيئة التدريس رقم (2): زيادة التمويل للكليات التقنية.

عضو هيئة التدريس رقم (3): توفير دعم من جهات حكومية، تسهل مهمة إدخال الآلات، تخفيض الجمارك والضرائب على الموارد العملية.

عضو هيئة التدريس رقم (4): التزويد بالتجهيزات اللازمة للكليات التقنية، ورش عمل لتأهيل المدرسين باستمرار، والدورات التطويرية، الميزانية.

إجابة عضو هيئة التدريس رقم (1) في خضوري: دعم الحكومة للجامعات وعمل ميزانية خاصة للتقنيات الحديثة.

عضو هيئة التدريس رقم (2): تقديم الدعم المالي الكافي، عمل أبحاث ومشاريع الطلبة بحيث تكون مرتبطة باحتياجات السوق.

عضو هيئة التدريس رقم (3): تضمين المجال التقني في استراتيجيات الجامعات والكليات، وزيادة الميزانية.

عضو هيئة التدريس رقم (4): إعطاء المؤسسات التقنية استقلالية مادية، إعطاء المؤسسات التقنية أولوية من قبل وزارة التعليم العالي ودعم ذلك عملياً، تدريب الكوادر وتوفير الدورات لهم.

إجابة عضو هيئة التدريس رقم (1) في البوليتكنك: تعليم الطلاب الإبداع والابتكار والريادة، التعليم المستمر للهيئة التدريسية بالكليات التقنية.

عضو هيئة التدريس رقم (2): زيادة الميزانية.

عضو هيئة التدريس رقم (3): نسعى إلى زيادة التكاملية والتشاركية مع المجتمع المحلي، إزالة الفجوة بين المجتمع والكلية.

عضو هيئة التدريس رقم (4): تمويل ضخم، فتح مختبر للجميع "مختبر مفتوح".

السؤال الرابع: من واقع خبرتك هل تدعم الكلية المجتمع المحلي، كيف؟

إجابة عضو هيئة التدريس رقم (1) في الحجاوي: نعم، من خلال الدورات غير ربحية، وجود مراكز فحص سيارات تقدم خدمة للمجتمع، ساعات تدريبية بدون شهادات في كل المجالات لمواكبة التكنولوجيا، حتى وإن بدأنا فنحن متأخرون، وأن تصل متأخراَ خيراً من ألا تصل.

عضو هيئة التدريس رقم (2): نعم طبعاً، ما بين 2010–2016 وجد الصندوق العربي حيث يقيم دورات مجانية، المركز التقني يقدم خدمات للمجتمع، وبينهم علاقات تبادلية، وتزويد السوق بالخريجين.

عضو هيئة التدريس رقم (3): نعم، في بعض الأعمال المشتركة بين الكلية والمجتمع من خلال المؤتمرات، وتزويد السوق بالخريجين، تقديم دورات مجانية من فترة لأخرى.

عضو هيئة التدريس رقم (4): نعم، ضمن الإمكانيات المتاحة لها، تدريب المؤسسات المحلية والحكومية، وتزويد السوق بالخريجين.

إجابة عضو هيئة التدريس رقم (1) في خضوري: نعم، عن طريق التوظيف حيث يتم عمل توظيف لأبناء المجتمع في الوظائف الكلية أو الجزئية، تدريب ميداني للطلاب في جميع

المجالات، وتستضيف الكلية فعاليات للمجتمع كان آخرها مؤتمر الزيت والزيتون، تخريج فنيين مهرة يعملون في السوق المحلي.

عضو هيئة التدريس رقم (2): نعم، تخريج طلاب تقنيين فنيين تواكب السوق المحلي.

عضو هيئة التدريس رقم (3): نعم، من خلال البرامج والخدمات المقدمة، وتزويد السوق المحلي بالخريجين المؤهلين للعمل.

عضو هيئة التدريس رقم (4): نعم إلى حدٍ معين، مثل قسم التعليم المستمر يعمل بتوظيف الكفاءات الموجودة وإعطائهم تخفيضات مادية، وتخرج الطلاب المدربين تقنياً هذا يسهل على أرباب العمل مهامهم خاصة الصيانة والتطوير.

إجابة عضو هيئة التدريس رقم (1) في البوليتكنك: نعم، معظم البرامج موجهة لخدمة المجتمع المحلي ومبنية على حاجته، وتقدم للسوق خريجين أكفاء.

عضو هيئة التدريس رقم (2): نعم، تزويده بالخريجين المنتجين.

عضو هيئة التدريس رقم (3): نعم، من خلال تزويده بالخريج المتمتع بالكفاءة والمهنية، وفتح تخصصات جديدة باستمرار تناسب حاجة المجتمع، ولكن يجب أن يكون التكامل مع المجتمع أكثر.

عضو هيئة التدريس رقم (4): نعم، دعم كامل للمجتمع، وذلك لوجود دائرة خدمة المجتمع بالكلية ولها مجالات كثيرة مثل مركز فحص السيارات، ومركز فحص التربة والخرسانة، ومركز التلوث والبيئة.

An-Najah National University

Faculty of Graduate Studies

The Role of Technical Colleges in the Palestinian Universities play in the Economic Development from the Faculty Members Viewpoints in the West Bank

By

Siraj Mahmoud Akram Hijab

Supervisor

Dr. Ali Zuhdi Shaqour

Co-Supervisor

Dr. Mohammad Talib Dabous

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Educational Administration, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2020

The Role of Technical Colleges in the Palestinian Universities play in the Economic Development from the Faculty Members Viewpoints in the West Bank

By

Siraj Mahmoud Akram Hijab

Supervisor

Dr. Ali Zuhdi Shaqour

Co-Supervisor

Dr. Mohammad Talib Dabous

Abstract

The study aims to identify the role of technical schools in the economic development according to the Faculty members of the West Bank, moreover, identifying the obstacles that prevents enabling the role of technical schools in the economic development in the West Bank.

In addition, it aims to examine the effect of the variables of (gender, academic degree, technical colleges, and years of service) on the response of the faculty members to the role of the technical schools in economic development. In order to achieve the aims of the study the researcher used the descriptive approach via (the questionnaire and the interview), the study sample included (175) of the technical schools faculty members, (12) the head departments of the faculty, the sample was (120) of the faculty members. The questionnaire data were analyzed through Statistical Packages of the social sciences (SPSS). The results of the study tool (the questionnaire), showed that the total amount of the technical colleges of the Palestinian universities in the economic development is by arithmetic average of (3.73), and with a standard deviation by (0.42), which reflects a

large degree. In addition, there are no statistically significant differences at the Indication level (α=0.05), among the responses average to the role of technical colleges in Palestinian universities in economic development, from the West Bank faculty members point of view, and this lack is due to gender variable in both fields technical and labor market. Meanwhile, there are statistically significant differences among their response averages in the field of the college's relationship with the community, curriculum and economic situation, the overall degree is in (females) favor. The lack of statistically significant differences at the Indication level (α=0.05), among the responses average to the role of technical colleges in Palestinian universities in economic development, from the West Bank faculty members point of view is attributed to the scientific degree variable, in all fields and the school result. The presence of statistically significant differences at the Indication level (α=0.05), among the responses average to the role of technical colleges in Palestinian universities in economic development, from the West Bank faculty members point of view is attributed to the faculty variable, in the field of job market, the curriculum, the economic situation and the overall result. Meanwhile, there are statistically significant differences among their response averages in the field of the college's relationship with the community, as the differences between Palestine technical University (Kadoori) and Palestine Polytechnic University was in favor of (Kadoori). The absence of statistically significant differences at the Indication level (α=0.05), among the responses average to the role of technical colleges in Palestinian

universities in economic development, from the West Bank faculty members point of view is attributed to years of service variable an all fields.

The qualitative results (the interview) showed that the highest percentage regarding effective mechanisms in applying modern technologies was in relation to the use of e-learning such as Google classroom.

Based on the study results the researcher provided several recommendations, the most significant: working on popularizing technical twinning among schools and leading technical institutions by making use of the expertise of pioneer faculties that have a head start in this field. In addition, do what increases the beneficial and useful competition is stimulate the cooperation between the Customs Department and those concerned to reduce customs and taxes on equipment and machines as long as it is in favor of the country and the citizen interest, moreover, encourage the spread of technical awareness in the local community.